جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الفلسفة

فلسفة التعددية الاقتصادية
في الفكر الاقتصادي العربي الحديث

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة

إعداد الطالب
محمد مصطفى رمضان

إشراف
د. توفيق الداود

المشرف المشارك
د. عيسى البشارة

للعام الدراسي2014– 2015م

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: البُعد الفلسفي للفكر الاقتصادي العربي الحديث 1

تمهيد : 1

أولاً– الأسس الفلسفية للمذاهب الاقتصادية الكبرى في أوروبا 2

1– المدرسة المركانتيلية (Mercantilism)..... 2

2– المدرسة الفيزيوقراطية (Physiocrats) 3 .....

3– المدرسة الكلاسيكية (Classical School) 4

4– المدرسة النيوكلاسيكية (New Classicism) 4

5– الفكر الاقتصادي الماركسي 5

6– المدرسة الكينزية 6

ثانياً– التحوّل البنيوي في الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر 7

1– مراحل التحوّل في الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر 8 .....

أ– التحوّل من الاقتصاد الإقطاعي إلى الاقتصاد البرجوازي 8

ب– التحوّل من الاقتصاد البرجوازي إلى الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي والاقتصاد الاشتراكي 13

ت– الاقتصاد الرأسمالي(المعولم) 16

2– انعكاسات التحوّل الاقتصادي الرأسمالي الغربي على الاقتصاد العالمي وخاصة العربي 19

أ– على صعيد الاقتصاد العالمي 19

ب- على صعيد الاقتصادات العربية 22

الصفحة

ثالثاً- مصادر الفكر الاقتصادي العربي الحديث وأثرها في الاقتصادات العربية 26
1- الدِّين الإسلامي 26
2- النظرية الرأسمالية في الفكر الاقتصادي العربي 29
3- النظرية الاشتراكية في الفكر الاقتصادي العربي 33
4- الفلسفة الاجتماعية العربية 35
أ- الهوية العربية 36
ب- الذهنية العربية 36
ت- العصبية القبلية 36
ث- النظام الأبوي(البطركي) 37
5- مفرزات تلك النظم على الأداء الاقتصادي العربي 38
رابعاً- الفكر الاقتصادي العربي ودوره في التحوّلات الاقتصادية والسياسية العربية 41
1- التحوّلات السياسية وحركات التحرر في الوطن العربي في ستينيات القرن الماضي 42
2- العوامل التي دفعت الدول العربية والمشرِّعين الاقتصاديين إلى تبنِّي المذاهب الاقتصادية الكبرى 46
أ- الأيديولوجيا السياسية 47
ب- السلوكيات الاقتصادية 48
الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي العربي بين الهيمنة والاستقلال 50
تمهيد 50
أولاً- التيارات الفكرية المؤثرة في الفكر الاقتصادي العربي 51

1- التيار الاشتراكي الماركسي العربي 51

الصفحة

2- التيار الليبرالي ـ الرأسمالي العربي 56
.....

3- التيار الكينزي العربي 60

ثانياً- دور المتغيرات العلمية وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأنماط السلوك الاقتصادي العربي 63

1- على صعيد الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة 63
.....

أ- البنى التحتية 64

ب- البنى الفوقية 65

2- على صعيد الحياة الاجتماعية العربية المعاصرة 67

أ- الأسرة العربية الحديثة 68

ب- العقد الاجتماعي ومدننة المجتمع العربي 71

3- على صعيد أنماط السلوك الاقتصادي العربي 74

أ- الاستهلاك الظهوري 75

ب- الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية 79

ت- الادّخار 82

ثالثاً- قوى التغيير الرأسمالي الغربي وعلاقاتها بالجيوسياسي_الاقتصادي العربي 85

1- قوة التغيير المحلية (الوكلاء الاقتصاديون العرب) 86

2- قوة التغيير على صعيد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية العربية مع الغرب 89

3- قوة التغيير على صعيد العلاقات بين الاقتصادات العربية مع الغرب الرأسمالي .. 92

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي العربي بين موضوعية الواقع والهيمنة

السياسية 97
تمهيد 97
أولاً– الفكر الاقتصادي العربي بين التبعية السياسية والحرية النظرية 99

الصفحة

1- الوعي السياسي والحرية الاقتصادية في الاقتصادات العربية 100
أ- مكوّنات الوعي السياسي العربي المعاصر 100
ب- الضرورة ووعي الحرية الاقتصادية في النظم الاقتصادية العربية 110
ت- حدود الارتباط العضوي بين الوعي السياسي والحرية الاقتصادية العربية 118
2- الأحزاب السياسية العربية بين الغياب الاقتصادي والحضور السياسي 123
أ- بنية التنظيمات الحزبية العربية 123
ب- الممارسات السياسية للأحزاب العربية وتبنّي استراتيجيات العمل السياسي ... 125
ت- موقع النظرية الاقتصادية في أدبيات الأحزاب السياسية العربية 127
ثانياً– الأنساق الاقتصادية العربية في النسق الاقتصادي العالمي 130
1- في النسق الاجتماعي 131
2- النسق الاقتصادي العربي 134
3- نسق النظم الاقتصادية العربية 136
الفصل الرابع: الحرية والعولمة في الاقتصادات العربية 142
تمهيد 142
أولاً– الفكر الاقتصادي العربي بين الحضور المستتر والغياب الفاعل 143
1- حضور التصورات الاقتصادية العربية في بنية النسق الاقتصادي المحلي والخارجي 143
أ- صورية النظريات الاقتصادية العربية 143
ب- تعالي الذات الفردية 146

ت- ديناميكيات الاقتصادات العربية داخلياً وخارجياً 148
2- التمازج السياسي والاقتصادي وتبنّي شعارات الوحدة السياسية العربية 150
أ- تبعثر النظم الاقتصادية العربية بين أهدافها السياسية 150

الصفحة

ب- تداعيات رفع شعارات الوحدة السياسية على اقتصادات الدول العربية 152
3- التأصيل والتوطين في الاقتصادات العربية المعاصرة 155
أ- مفهوم التأصيل والتوطين الاقتصادي العربي من وجهة نظر المفكرين العرب .. 155
ب- أين تقف الاقتصادات العربية فكراً ونظماً من توطين الاقتصاد العربي؟ 157
ت- موقف الاقتصاد الرأسمالي الغربي من تأصيل الاقتصادات العربية 159
ثانياً- الحرية الاقتصادية وأثرها في التعددية الاقتصادية العربية 162
1- الحرية الاقتصادية العربية وليدة إرادة عربية أو قوى خارجية؟ 163
.....
أ- أسس الحرية في النظم الاقتصادية ودواعيها 164
ب- البرجوازية الوطنية العربية ودورها في فلسفة الحرية الاقتصادية العربية 168
ت- موقف القوى الخارجية من وجود الحرية الاقتصادية في الدول العربية 170
2- دور الفكر العربي في تحقيق عولمات اقتصادية إقليمية تخدم المشروع العربي 173
أ- ملامح تعويم الاقتصادات العربية 174
ب- الأفكار والأهداف التي حملها المفكرون العرب من وراء تبنّي تعويم النشاط
الاقتصادي 177
3- مصير التعددية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية 181
أ- ما التعددية الاقتصادية؟ 181
ب- تحقق التعددية الاقتصادية في الاقتصادات العربية 182
ت- دور الحرية الاقتصادية في التعددية الاقتصادية العربية 184

ثالثاً– أزمة الهوية الاقتصادية العربية ورؤى تخطِّيها 187
1- انتكاس الفلسفات الاقتصادية أمام الواقع العربي المعاصر 189
.....
2- الفكر الاجتماعي _العلمي العربي والمشروع الاقتصادي العربي المعاصر 195
3- العلاقات مع الخارج المتقدم وآليات ترتيبها 198

الصفحة

خاتمة البحث 201
فهرس المراجع العربية والأجنبية المترجمة 209
فهرس المراجع الإنكليزية 219
فهرس المجلات والدوريات العربية 220
فهرس الموسوعات والمعاجم 224
فهرس المواقع الالكترونية 224
فهرس الآيات القرآنية 224

الفصل الأول
البُعد الفلسفي للفكر الاقتصادي العربي الحديث

تمهيد :

يقوم الفكر الاقتصادي العربي الحديث على عدة نظريات اقتصادية اتسمت في معظمها بانتمائها إلى النظريات الاقتصادية الغربية، وذلك لما شكلته تلك النظريات من قوة في الاقتصاد العالمي ، بفعل ما حققته من نتائج فاعلة للدول الأوروبية، وامتلاكها زمام المبادرات التجارية ، والتحكم بالممارسات الاقتصادية كافة التي جعلتها تتربع على قمة الاقتصاد العالمي. وفي الطرف المقابل نجد أنّ الفكر الاقتصادي العربي قد مر بمراحل نمو متعددة ، تباينت من حيث قوتها وازدهارها ، إلاَّ أنَّ هنالك محاولات حثيثة من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين العرب الذين جهدوا على تحليل الواقع الاقتصادي العربي، وأسهبوا في شرح الكثير من الوقائع الاقتصاديةِ العربية، متأثرين بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية، ومنضوين في كثير من الأحيان تحت الفكر الاقتصادي الغربي، الذي رسم للواقع الاقتصادي العربي المسار الاقتصادي العام.

ويسعى هذا الفصل لتوضيح الأسس الفلسفية للمذاهب الاقتصادية الكبرى، وشرح التحوّل البنيوي في الفكر الاقتصادي الأوروبي المعاصر عبر رصد آلية التحول الفكري الاقتصادي الغربي، وذكر نتائج هذا التحوّل وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه الاقتصاد العربي. بعدها يأتي الحديث عن مصادر الفكر الاقتصادي العربي الحديث ، من خلال تناول العوامل المؤثرة فيه، ومن ثم نصل إلى تناول الفكر الاقتصادي العربي، ودوره في التحوّلات الاقتصادية والسياسية عبر تعليل التحوّلات السياسية لحركات التحرر في الوطن العربي، وذكر العوامل التي دفعت المشرّعيين الاقتصاديين العرب إلى تبنّي تلك المذاهب، وجعلها مدخلاً لتحليل الواقع الاقتصادي العربي.

أولاً – الأسس الفلسفية للمذاهب الاقتصادية الكبرى في أوروبا:

انبرى الباحثون الغربيون إلى تغيير واقعهم الاجتماعي من خلال إحداث قطيعة أبستمولوجية مع الماضي، فجعلوا الفرد محور فلسفاتهم ، وأعادوا له دوره المحوري في بناء مجتمعه، وانطلقوا إلى بناء مؤسسات تعليمية قائمة على المنهج التجريبي الذي تتحقق معه الموضوعية والنزاهة في العلم ، ويصل إلى درجات يقينينة يمكن لها أن تؤسس لمرحلة علمية تقود نحو الإبداع والابتكار ، وتحدث نقلة نوعية في المجالات الحياتية كافة. فمع تمرد كوبرنيكوس أمام مسلمات عصره ، ومع اكتشافات غاليلو الجغرافية، ومع عصر فلسفات الحرية ، بدأت تباشير عهد أوروبي جديد ، تحمل في طياتها أسساً نهضوية جديدة ، تمهد الطريق أمام حركة التغير الجذرية لمجتمعاتهم. فكانت انطلاقتهم في نشرهم لنظريات الحرية ، وجعلها عنوان التبدل والتغير الاجتماعي والاقتصادي، وأحدثوا نظريات اقتصادية تتلاءم مع طبيعة ثورتهم التحديثية، وكانت تلك النظريات تنتمي لمذاهب اقتصادية متعددة تواكب عملية النمو والتغيرات الحاصلة على الصعيدين المحلي والعالمي، إلاَّ أنَّ في معظمها ترتكز على أسس فلسفية واحدة تكون بمثابة بوابة النهوض الاقتصادي.

1– المدرسة المركانتيلية (Mercantilism):

لقد سعى أنصار هذه المدرسة إلى تعزيز إرادة القوة في نفوس أفراد المجتمع من أجل الخروج بدولة قوية تؤسس لمرحلة اقتصادية جديدة في إطار عملية التحديث الأوروبية. وقد تمثّلت مبادئها في جمع المعادن الثمينة ، وتنشيط التجارة الخارجية ، التي هي أساس الاقتصاد العام للدولة ، وفرضت تَدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية ضمن ثُلة من الإجراءات التي نادت بتطبيقها في الحياة الاقتصادية آنذاك. وكان هدف فلسفتهم "**الكشف عن السياسة الاقتصادية التي تلائم حاجات الدولة الصاعدة**" [1]، فوجدوا في ادّخار المعدن النفيس فضيلة اجتماعية تسهم في حفظ الثروة

---

[1]– سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي: من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية: بيروت، 1973م، ص27.

وتزيد من حجمها، لذلك أيدت التجارة المقيدة بشروط تحقق من خلالها فائضاً في ميزانها التجاري، وتضع أسس النشاط الاقتصادي، وتهيئ شروط التحول الاقتصادي الأوروبي. وكان من أبرز روادها: توماس مَنْ(1571- 1641م) "Tomas Mun"، وأنطون دي مونكرتيان (1576- 1621م) "Antoine de Montchretien" ، وكولبير (1619- 1683م) "Colbert"، وفون يوستي (1717- 1771م)"Von Just"، حيث جمعتهم فكرة بناء الدولة القومية القوية.

2- المدرسة الفيزيوقراطية (Physiocrats) :

وردت فكرة القانون الطبيعي في مبادئ مدرسة الطبيعيين(الفيزيوقراطيون)، الذين حرصوا على تطبيقه في الحياة الاقتصادية للمجتمع الغربي، لأنه **"يحكم السلوكين: الاقتصادي والاجتماعي"**[1]. لذلك وجدوا في الزراعة ما يحقق الناتج الصافي ، الأمر الذي دفعهم إلى جعلها مصدرَ الثروة بدلاً من النشاط التجاري. ولعل ما يقف وراء خطوتهم تلك هي استشعارهم الخطر الذي بدا واضحاً من تدفق أبناء الريف إلى المدينة ، وتركهم للعمل الزراعي ، مما يشكل تهديداً على الأمن الغذائي لبلدانهم، في وقت هم بحاجة ماسة إلى تحقيق شروط النهضة الاقتصادية، فكان لابدَّ لهم من إجراء تغيير في سياساتهم الاقتصادية طبقاً للحاجة التي تتطلبها مجتمعاتهم ، فنلدوا بتوطيد العلاقة بين الإنسان والطبيعة، لاسيّما أنّها خازن حقيقي للثروة، واعتبروا **"الإنتاج هو المصدر الوحيد للثروة، أما التبادل فهو تبادل متعادلات ولا يخلق ثروة ولا يزيدها"** [2]. هذه الأفكار كانت في صلب فكر الطبيب فرانسوا كيناي(1694- 1774م) "François Quesnay"

---

[1]- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(261) ، أيلول، 2000م، ص63 .

[2]- إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق: دمشق، ط10، 2000م، ص145 .

الذي ابتدع فكرة الجدول الاقتصادي، حيث درس فيه دورة الإنتاج ، وحلل العلاقات بين الطبقات الاقتصادية، مؤكداً ضرورة وضع أسعار السلع بناء لمقدار العمل المبذول فيه.

3- المدرسة الكلاسيكية(Classical School):

رفع المفكرون الاقتصاديون في العصر الحديث شعار الليبرالية كأساس للعمل ، ومنطلق لبناء نظام اقتصادي يعكس حاجة المجتمع ، تقوم مرتكزاته على تقديس الملكية الفردية، والمنافسة، وفتح الأسواق . وقد لاقى هذا الشعار اهتماماً عند المدرسة الكلاسيكية وخاصة آدم سميث(1723-1790م) "Adam Smith" ، الذي أثبت جدوى هذا الشعار في رفع سوية العمل الاقتصادي ، وتطوير آلياته وتعزيز سلوكياته وتبني نظرياته. فالبعد الليبرالي يتجلى عند (سميث) باعتقاده بـ " **أن ثمة قانوناً طبيعياً يحكم تصرفات الأفراد، هو عبارة عن يد خفية تضبط الواقع الاقتصادي وتحفظ توازنه. ومن ثم لا يجوز تدخّل السلطة السياسية (الدولة) في الواقعة الاقتصادية، بل ينبغي أن تترك لتنساق في مسارها الطبيعي، لأنّ هذا التدخّل هو خرق للصيرورة الطبيعية للواقع**" [1]. وبذلك يكون (سميث) قد فتح آفاق العمل الاقتصادي الليبرالي ، وأعطاه دفعاً أيديولوجياً، ومسوّغاً علمياً كبيراً وقوياً للانتشار بين أوساط المذاهب الاقتصادية الكبرى.

4- المدرسة النيوكلاسيكية (New Classicism) :

إنَّ فلسفة هذه المدرسة قائمة على التجريد في دراسة الظواهر الاقتصادية من أجل تحقيق العلمية، وبلوغ نتائج يقينية في علم الاقتصاد ، ومعرفة عمل ميكانيكية السوق الحر التي ترشد حركة الأسواق. وهنالك العديد من المدراس التي أيدت هذه الفلسفة ، كالمدرسة الحدّية ، ومؤسسها كارل منجر النمساوي (1840-1921م) Carl Menger، الذي اهتم بدراسة الجانب النفسي للقيمة. كذلك هنالك المدرسة الرياضية، ومؤسسها الفرنسي فالراس، الذي استخدم المنهج الرياضي في دراسة المتغيرات الاقتصادية ، وهنالك إسهامات ألفرد مارشال (1824- 1924م) Alfred

---

[1]- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية: بيروت، ط1، 2007م، ص104-105.

Marshall الذي سعى إلى التوفيق بين المناهج الاقتصادية من أجل الحد من ظاهر الجدل في استخدام المنهج لدراسة الظواهر الاقتصادية. لكن يبقى تأثير الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي يتمثل " ...**في توجيه اهتمام الاقتصاديين النظريين إلى تحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على عمل الوحدة (المستهلك– المشروع– الصناعة) ، وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قراراتها، وكيف تخرج هذه القرارات إلى دائرة السوق فتؤثر في عمله بصورة منسقة**"[1].

5– الفكر الاقتصادي الماركسي:

أعطى ماركس للتاريخ دوراً كبيراً في عملية التغيير بوصفه محرِّكاً للوقائع والأحداث عموماً ، والوقائع الاقتصادية خصوصاً ، فقد درس الظاهرة الاقتصادية وفق التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ. وظهرت أفكار كارل ماركس(1818-1883م) "Karl Marx" الاقتصادية في مؤلفه (رأس المال)، حيث طرح تصوره العام في الاقتصاد، ساعياً لتحقيق وجود نظام اقتصادي أمثل يحقق الرفاهية والعدالة الاجتماعية. فنظر (ماركس) لمهمة التاريخ على **أنّه "يكشف عن منافع الأشياء ووضع مستويات المعايير التي يقرها المجتمع لبيان مقادير هذه الأشياء النافعة"** [2]. لذلك رأى أنّ النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه ، مما يجعل قيام الاشتراكية أمراً محتوماً، وأنَّ القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي تتلخص في قانون القيمة، و **"الذي يخلق جوهر القيمة عمل إنساني متجانس، أي بذل قوة عمل متجانسة"** [3]. فالعمل هو خالق القيمة للأشياء، أمّا قانون فائض القيمة يكون الفائض فيه بسبب استغلال الرأسماليين لجهود العمال الذين ينالون أجوراً غير عادلة. كما أنّ الصراع بين طبقات المجتمع هو من يحكم العملية الاقتصادية، وأنَّ النظام الاقتصادي الأمثل هو الذي لا تحكمه أية طبقة. وبذلك تكون فلسفته الاقتصادية أسست لما بات يعرف بالنظرية الاشتراكية، التي أعطت دلائل جديدة لمفهوم العمل وقيمة السلع، وفسّرت علاقات العمال بمرؤوسيهم ضمن سياسات تبنَّتها الدول التي ناصرت تلك النظرية.

---

(1)– عبدالرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية: الاسكندرية، ط4، 2001م، ص268.

(2) – كارل ماركس، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية: القاهرة،1947م،ج1، ص1-2.

(3) – المصدر السابق، ص5.

6- المدرسة الكينزية:

وهي نسبة للاقتصادي الشهير جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) (1883 - 1946م)، الذي خلص في كتابه الشهير (النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود) إلى تقديم نظرية في التشغيل والتوازن الاقتصادي ، التي وجد فيها أنّ **"الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل"** [1]. ورأى كينز في النقود أنّها مخزن للقيم، حيث تصبح قيمة الأشياء متوقفة على قوة النقد ، وأوجب تَدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيادتها له بهدف تنشيط الطلب الفعلي من خلال أدوات السياسة المالية، ودعا إلى ضرورة الانطلاق في إدارة الاقتصاد من جانب الطلب وليس العرض، دون أن يلغي الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. و لقد أسهمت نظريته الاقتصادية في انتعاش الاقتصاد الرأسمالي ، واستطاعت أوروبا أن تحقق تقدماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية.

بهذه الرؤية للمذاهب الاقتصادية الكبرى في أوروبا قامت فلسفة اقتصادية متجذِّرة في المجتمع الغربي تنتمي لروح العصر الذي تقوم فيه سياساتها الاقتصادية. فكان لفلسفة التنوير دور كبير في التمهيد لصعود المجتمع الأوروبي الجديد ، وإعادة تموضع جديد للفرد في مجتمعه، وإعطائه مزيداً من حقوقه الطبيعية بعد أن عملت سياسات الكنيسة في القرون الوسطى الأوروبية على تذويب هوية الفرد في رحم الكنيسة ، وجعله أداة تنفيذ لسياساتهم، و **"نددت بالسعي للترف أو الثروة، خصوصاً أنه تحوّل عن السعي وراء الخلاص الأبدي، الذي كان أولوية مطلقة، آخذاً بعين الاعتبار التجارة والافتقار إلى الثقة، باعتباره المصدر المحتمل للمخاطر الأخلاقية"** [2]. ومن ثمَّ إنَّ ما قامت عليه تلك المذاهب الاقتصادية في أوروبا من أسس فلسفية ، إنما كانت انعكاساً للتغيرات الاجتماعية، التي أحدثتها الاكتشافات الجغرافية ، والتقدم العلمي ، والفلسفات الإنسانية التي أعادت للفرد تموضعه في مجتمعه، فأضحى فاعلاً في مجتمعه. فالأسس الفلسفية الاقتصادية

---

[1] - زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية: بيروت، 1997م، ص129.

2-Alessandro Roncaglia, The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought, Cambridge University Press, London, 2006.P 30.

الأوربية أحدثت تحوّلات بنيوية في الفكر الاقتصادي الأوروبي كانت بمثابة الدافع إلى إحداث تغييرات اقتصادية ، أصبحت لاحقاً مدخلاً للعديد من النظم الاقتصادية العالمية ، ومن بينها النظم العربية، التي تأثرت بها إلى حد الاندماج ، وتبنِّي نظرياتها في إطار واقعها الاقتصادي. والسؤال المطروح هنا: ما مراحل التحوّل البنيوي في الاقتصادي الأوروبي؟

ثانياً– التحوّل البنيوي في الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر:

إنّ القطيعة الأبستيمولوجية الأوروبية مع ماضيها السحيق قد رافقتها مجموعة من الظروف الداعمة لعملية التغيير الجذري الذي أرادها العقل الأوروبي التنويري، وأهمّها التغيرات الاجتماعية من حيث عقلية الإصلاح والتنوير، وزرع قيم اجتماعية جديدة تمثّلت في سلوك الفرد الأوروبي، وطريقة قراءته النقدية للواقع المعاش، وتطلعه لأهداف وطموحات بنَّاءة. أضف إلى ذلك أنّه كان للحملات الصليبية دور كبير في تغيير الطبقات الاجتماعية الأوروبية، وفي رسم تركيبة جديدة للمجتمع الأوروبي، وظهور مهن وحرف جديدة، ومدن صناعية محدودة في ضواحي المدن . ويرى بعضهم أنَّ للاكتشافات الجغرافية دوراً في اكتناز الثروات والمعادن الثمينة التي كانت رافدة الثورة الصناعية العظيمة. والأمر ذاته يُلاحظ في التقدم العلمي الذي كان من أهم بواعث التجديد في الفكر الأوروبي الحديث، الذي خط المنهج العلمي المتقدم، ودفع الأوروبيين إلى إبرام عقد اجتماعي يتوافق مع تطلعات التغيير والإصلاح، وتحديد دور الدين في حياة الفرد الأوروبي ، وكسر القيود والحواجز التي أعاقت النمو الاقتصادي، وإزاحة التواكل والتسلط والجبروت الكنسي، وغرس سلوك الفرد الحر والمبدع.

وتجلَّى ذلك التحوّل في الفكر الاقتصادي الغربي بعدة مراحل مطردة تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والسياسي الأوروبي العام، فكان الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى أكثر تقدماً يحتاج إلى توفّر الظروف التي هيَّأها العقل الأوروبي الحديث، وأصبحت النظم الاقتصادية الأوروبية تخرج من أرحام بعضها، فيلاحظ زوال الاقتصاد الإقطاعي بولادة الاقتصادي البرجوازي، وزوال

الأخير بولادة الاقتصاد الرأسمالي ، وإلى جانبه الاقتصاد الاشتراكي ، وأخيراً قيام الاقتصاد الرأسمالي الحر(المتعولم)، والمسيطر على النظام الاقتصادي العالمي. هذا التحوّل الكبير في الفكر الاقتصادي الغربي استطاع رسم الملامح الاقتصادية الجديدة للعالم المعاصر، وتسارعت فيه وتيرة النمو الاقتصادي، وحصل فيه تقدّم كبير، من حيث وسائل الإنتاج وأدواته،وخلق صناعات جديدة، أفرزت سلوكيات اقتصادية متعددة أسهمت في تطوير العمل الاقتصادي الأوروبي ، الذي له انعكاسات كبيرة ومؤثرة في اقتصادات العالم، وخاصة اقتصادات الدول العربية بما يتوافق مع عملية البناء والطموحات الاقتصادية الأوروبية.

1- مراحل التحوّل في الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر:

إنّ التحوّل البنيوي في الفكر الاقتصادي الأوروبي حصل بفعل عوامل نتيجة التطور في قوى الإنتاج وفنونه، والتي تعدّ المؤسسة قاعدة التغيير والانطلاق نحو بناء نظرية اقتصادية تنظم العمل الاقتصادي، وتستكمل دورها مع تنامي أيديولوجية جديدة تحاكي الواقع الأوروبي الجديد، و قد بدت معالم التغيير واضحة في النظم الاقتصادية التي تعاقبت على المجتمعات الأوروبية، وكانت انعكاساً للتحوّل في الفكر الاقتصادي الأوروبي. ويمكن هنا الحديث عن دوافع التحوّل المتمثّلة في النظم الاقتصادية التي توالت بالظهور، والانطلاق من قاعدة التغيير الجذري في الحالة الاقتصادية الأوروبية. لذلك سنبحث في التحوّل من الاقتصاد الإقطاعي إلى الاقتصاد البرجوازي، ومنه إلى الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي والاشتراكي، ومنه إلى الاقتصاد الرأسمالي (المعولم).

أ -**التحوّل من الاقتصاد الاقطاعي إلى الاقتصاد البرجوازي:** شكّل الاقتصاد الإقطاعي طيلة عقود طويلة مدخلاً لكثير من العمليات والنشاطات الاقتصادية العقيمة لأوروبا إبان العصور الوسطى مستغلين التركة الكبيرة الموروثة عن الامبراطورية الرومانية في صوغ نشاطاتهم الاقتصادية المقتصرة على الزراعة المحدودة باستخدام أساليب وأدوات بدائية، إضافة إلى بعض الحرف والمهن

اليدوية الملبية لحاجات طبقة الإقطاعيين. فالصفة العامة لهذا الاقتصاد هو أنّه اقتصاد راكد لا يتولد عنه فائض إنتاجي يحرِّك أليات عمل السوق ، ويزيد من مدخرات الفرد المنصهر في طبقة الأقنان الذراع الرئيسي لرجالات الإقطاع. ولعلّ (ماركس) استطاع أن يوصِّف حالة الاقتصاد الإقطاعي في دراساته الاقتصادية، قائلاً **"يتكوّن أساس الاقتصاد الإقطاعي من زراعة فلاحية ضيقة النطاق ، وتشمل القن الملتزم المرتبط بالأرض، وتكتمل هذه بالصناعة الأهلية والإنتاج الحرفي في البلدات، لكن النظام الإقطاعي هو في الأساس نظام ريفي"**[1].

وثمة ما يشير إلى أنَّ تنامي الحرف الصناعية نتيجة ازدياد رغبات الأُسر الإقطاعية دفع إلى رفع وتيرة العمل في الصناعات التقليدية وتعددها، وظهور منافسة بين الساسة الصناعين ، الأمر الذي استوجب وجود هيئة تنظم قطاع العمل الحرفي، وتعمل على **"ضمان جودة الصنعة، والطقوس التي تلقى قبولاً اجتماعياً واسعاً والنفوذ السياسي، وبصفة خاصة– وإن لم يكن بنجاح دائماً– ضبط الأسعار وأجور العمال، وكان سعر السوق الذي يتحدد بطريقة تنافسية أو غير شخصية أمراً استثنائياً وليس هو المعتاد طوال العصور الوسطى"** [2]. تلك المؤسسات الحرفية كانت إرهاصات أوّلية للعمل النقابي لاحقاً، لأنّ تقييد تناميها كان بفعل السياسة الاقتصادية المفروضة من قبل الإقطاعيين المسيطرين ، والمتحكمين على حركة البيع والشراء بسبب تواجد هواجس الخوف لديهم من أن تخرج أمور السوق عن السيطرة ، بما يجعلها تهدد مصالحهم ، وتحد من قوتهم واستقرار المجتمع، فأوجدت المراسيم التي تحد من حركة العمل الصناعي ، وتعزز سطوتهم الاقتصادية. لذلك يلاحظ أنَّ **"الهيكل الهرمي الجامد للمجتمع الإقطاعي كان يهيمن**

---

[1]– أنتوني جدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية: تحليل كتابات ماركس ودوركهايم وماكس فيبر، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2008م، ص39.

[2]– جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ص38.

على توزيع البضائع والخدمات، لا استجابة للسعر، وإنما استجابة للقانون والعرف والخوف من العقوبات الواجبة البالغة القسوة. وكانت السوق استثناء على فئة قليلة"[1].

فالصورة العامة للاقتصاد الإقطاعي بأنّه إستاتيكي بفعل الأيديولوجيا السالبة لمبادرات الأفراد، وتقييده للملكية الفردية ضمن شروط تناسب آلية عمله ، ومارس الأعمال التجارية حرصاً على استقرار الوضع الطبقي من تعرّضه لاهتزاز يقلب الموازين لصالح فئات غير حاكمة. والتكوينات المجتمعية الأوروبية التي أسهمت في ظهور بوادر الرأسمالية ، **"حيث واصلت التشكيلات القديمة لتكون الغالبية سكان الريف أساساً والإنتاج الزراعي في المقام الأول، وتبادل ضئيل نسبياً، مع جزء كبير من السكان تعمل في مجال إنتاج الكفاف. كان الإيجار (في العمل، أو في المال) المفروض على جماهير الفلاحين كبير، من أجل تحقيق أرباح لرجال الدين، والنبلاء، والدولة المالكة من خلال إنفاقهم، وهذا الإيجار يسمح بتراكم كبير للثروة من قبل التجار والمصرفيين"**[2]. ويلاحظ بأنّ تراكم الثروة بين أيدي أسر جديدة تكتنز مدخرات ، جعلها تستثمرها في السياق التجاري والصناعي، مستفيدة من الثروات العائدة بفعل الكشوفات الجغرافية ، ونشاط التجارة الخارجية في ظل ولادة فلسفات إنسانية ، أشاعت مناخ التمرد على الواقع الاجتماعي الأوروبي، وحضت على التعقل السياسي والاقتصادي.

وأضحى المشهد الاقتصادي الأوروبي منذ القرن السادس عشر ، يحمل متغيرات جذرية ترسم سياسة اقتصادية ، تؤسس لظهور مذاهب اقتصادية ، تؤطر العمل الاقتصادي ، وتمسح غبار التشريعات الكنسية في الأنشطة الاقتصادية. **و"إنّ انطلاقة هذا القرن النشيط جداً تترجم في الحيوية المفرطة لطبقة عليا، لبنية فوقية، والتزايد السريع لهذه البنية الفوقية يغذيها وصول**

---

[1]-جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ص43.

[2]-Michel Beaud, A History Of Capitalism1500-1980, Translation: Tom Dickman And Ann Lefebvre, MacMillan Press, London, 1984.P 22.

المعادن الثمينة من أميركا وأكثر من ذلك، نظام الصرف وإعادة الصرف الذي يعمل على التداول السريع لكتل ضخمة من النقود الورقية والائتمانية" [1]. وهذا يجعلنا نقف أمام خلية عمل تقوم على إرساء دعائم عمل قائمة على فلسفة جديدة تدعم حرية الأفراد في العمل التجاري، وسعيهم الدؤوب إلى تملّك رساميل كبرى تسمح بإنشاء استثمارات في القطاع التجاري، وهي أولوية مرحلة النهضة، والسبب يعود إلى سيادة الفكر الاقتصادي التجاري القائل بأنّ التجارة الخارجية هي اللبنة الأولى في انطلاقة شرارة التطوير الاقتصادي.

إنَّ حالة التجارة النشطة في أوروبا أنتجت تناقضات اجتماعية بين الطبقات الاجتماعية السائدة منذ سيطرة النظام الإقطاعي، فبرزت طبقة جديدة ، هي طبقة البرجوازيين التي تحمل في طيّاتها بوادر التغيير الاجتماعي، وكان لها الدور الأبرز في قيادة هذه المرحلة بعد أن امتلكت أسباب القوة والظهور. و **"هذه الطبقة الجديدة التي طورت أسلحتها الدينية (المذهب البروتستانتي) ، والفلسفية (فلسفة التنوير) ، والعلمية (التقدم العلمي والفني) ، حتى أصبح المسرح مهيأً لانتصارها النهائي والحاسم في عملية القضاء على المجتمع الإقطاعي القديم ، وبناء النظام الاجتماعي الجديد القائم على الرأسمالية والصناعة والعلم ، بوصفها القوى الاجتماعية الأساسية التي تشكله"** [2]. ويعود لهم الفضل في تعاظم قوة المدن التجارية ، مثل مدينة البندقية في إيطاليا، وتحرير القنان من الأسياد الإقطاعيين، وابتكار أدوات وأساليب عمل جديدة تزيد من فائضية الإنتاج بحكم أنّها أساس المبادلات التجارية. فهذه **"الطبقة ركّزت نشاطها الاقتصادي في التجارة. ومن ثم نمت التجارة بفضلهم حيث إنَّ التجارة كانت المصدر الوحيد لرزقهم،**

---

[1]- فرنان بروديل، ديناميكية الرأسمالية، ترجمة شفيق محسن، دار الكتاب الجديدة: بيروت2008م، ص27-28.

[2]- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية: بيروت، د.ت، ص73.

ونتيجة الأرباح الكبيرة التي تتيحها التجارة للمشتغلين بها نمت هذه الطبقة وأصبحت الطبقة الثرية في المجتمع"[1].

وبالتوازي بين النظر والعمل، أي بين المفكرين الاقتصاديين الذين صاغوا نظرياتهم الاقتصادية المشبعة بأيديولوجية البرجوازيين وانطلاقهم من واقعهم الاقتصادي ، وبين القائمين على النشاطات الاقتصادية والمتنفذين في الأسواق، نجد تكاملاً بينهما من حيث الرؤى الاقتصادية الهادفة في هذه المرحلة إلى الجمع وتكديس الأموال عبر أقصر الطرق وأيسر ها، والتي وجدوها في التجارة . وذكر بعضهم أنّه تحققت في عهد البرجوازيين وحدة اقتصادية متكاملة بين عدة دول أوروبية تمتلك مصالح وأهدافاً مشتركة، وهي أشبه ما تكون بسلسلة فقارية اقتصادية تضم الدول الأوروبية المتقدمة ، وتعمل على رسم خرائط توزيع القوى العاملة بين الأمم . ومع العمل الاقتصادي في هذه السلسلة سنرى الكثير من الميزات منها **"التجارة المتزايدة على هذا الطريق كانت تجلب معها ثقافة الدول التي يتم التبادل التجاري معها، ومن ثم أصبحت الدول التي تقع على هذه السلسلة أمماً موحدة** Centralized Nation**، وهي الأمم ذات النظام الحكومي الملكي المركزي ، فإذا ابتعدت هذه الأمم عن هذا الطريق أصبحت أمماً متخلفة"**[2].

وفي ظل الاقتصاد البرجوازي تحرر العقل الاقتصادي الأوروبي من النظريات الميتافيزيقية ، واستبدلها بالنظريات الأمبريقية محققاً قفزات نوعية نقلته إلى طور البناء والنهضة ، وتم علمنة المجتمع الأوروبي، واطلاق العنان لسياسات اقتصادية جديدة قائمة على المبادرات الفردية، والانفتاح التجاري على الأمم الأخرى، ذلك أنّ **"البرجوازية لا يمكن أن توجد بدون أن تطوّر باستمرار أدوات الإنتاج،**

---

[1]- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي: مصر، 1999م، ص36.

[2]- المرجع السابق، ص38.

ومن ثم علاقات الإنتاج، ومعهم علاقات كاملة من المجتمع" [1]. وما تمَّ في هذه المرحلة هو التخلُّص من الموروث الاجتماعي والسياسي القديم والعقيم، والتأسيس لمرحلة اقتصادية تمثّلت في التجارة، وهي الخطوة الاقتصادية الأوروبية، التي ظفر بها البرجوازيون طيلة العقود التي تلت الاقتصاد الإقطاعي، وذلك تحت مناخ العقد الاجتماعي والسياسي المتفق عليه من قبل جميع الأطراف المجتمعية الأوروبية، وهيأت ظروف الانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة نمت ظروف تحققها، إذ يلاحظ في هذه المرحلة بروز الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي، ويقابلها في الوقت ذاته تنامي الاتجاه نحو تطبيقات النظرية الاشتراكية في السياسات الاقتصادية.

ب– التحوّل من الاقتصاد البرجوازي إلى الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي والاقتصاد الاشتراكي: إنَّ التطورات الاقتصادية المتسارعة في المجتمع الأوروبي عقب انفتاحه الاقتصادي على العالم الخارجي بواسطة التجارة البحرية، ونجاح التجار في كسب رؤوس أموال كبيرة، وظهور فلسفات اقتصادية تدعو للانتقال إلى مرحلة اقتصادية فرضت وقائع اقتصادية جديدة اقترنت بالجهود الرامية إلى عقد اجتماعي يواكب الانجازات الاقتصادية المتلاحقة، وأيضاً إلى تركّز رؤوس الأموال في أيدي كبار التجار، والتوجّه إلى الصناعات الثقيلة بعد الاكتشافات العلمية مثل اختراع آلة البخار، فأضحت الرؤية الاقتصادية تتبلور بنظرية اقتصادية تمجّد العمل الفردي ، وتؤيد التقسيمات والتخصصات في الإنتاجية، مثل ما أعلنه (آدم سميث) رائد الفكر الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي، حيث لاقت نظريته انتشاراً واسعاً بين الدول الأوروبية المتقدمة.

وبرؤية تفصيلية تشرح الوضع الاقتصادي الرأسمالي في ظل آليات عمل جديدة تعكس الأيديولوجية السائدة في المجتمع الأوروبي، وتقود إلى تفاصيل دقيقة وقفت خلف المتغيرات الاقتصادية، وتوضّح الدور الفعّال الذي قامت أو أسهمت فيه، سواء بالتدخل المباشر أو غير

---

[1]- Douglas Dowd, Capitalism And Its Economics A Critical History, Pluto Press, London, 2000.P 5.

المباشر، نجد أنّها كانت فاعلة في التغير. فالسلطة السياسية قد أعيد هيكلتها بما يناسب الوضع الاقتصادي الجديد، وتم الحد من مهامها فيما يتعلق بالعمل الاقتصادي ، وأوكلت لها مهام الحماية وتأمين البنى التحتية للأنشطة الاقتصادية . والعقد الاجتماعي الجديد وكذلك الفلسفات العقلية والنظريات الاجتماعية ، وخاصة الداروينية التي أرست دعائم فكرٍ ، وسلوكاً وقيم اً تدعم الرؤية الجديدة للحياة، والتقدم العلمي ، والنظريات المكتشفة ساعدت في ولادة اختراعات أدت إلى تطوير في أدوات الإنتاج وأساليبه، ووجود سياسة خارجية تدعم نظرية الاستعمار الخارجي ، لما تُشكله من مخزون قوة استراتيجي يحقق لها تفوقاً اقتصادياً.

- **الفكر الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي:** يرى المفكرون الغربيون أنَّ هنالك قوتين رئيسيتين تقف خلف التحوّل الاقتصادي الرأسمالي **"تتمثّل أوَّلاهما في الوصول إلى مستوى متقدّم من التكنولوجيا، أمّا القوة الثانية فتتمثّل في التوسّع في الأسواق بفضل التوسّع الاستعماري"**[1]. وبالنتيجة فالشروط قد استوفيت للانتقال إلى حالة اقتصادية تعكس طموح الفرد الأوروبي، وصارت المبادرات الاقتصادية بيد الأفراد بعد أن احتكرتها الدولة لعقود طويلة، وكثرت الظواهر الاقتصادية المرافقة للاقتصاد الرأسمالي من زيادة المؤسسات المالية والمصرفية ، وتبنّيها برامج إقراض قوية، وطرح أسهم شركات للتداول في الأسواق التجارية، ووجود منافسة شديدة بين الشركات الكبرى المساهمة والمحدودة المسؤولية، وتحديد أسعار السلع وفق جهاز تثمين قائم على العرض والطلب. ويمكن الإقرار بأنّ مبادئ الرأسمالية الكلاسيكية السائدة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين، والمتمثلة في **"حرية النشاط الاقتصادي، وحرية التملك وحمايته من قبل الدولة، وحرية التجارة الداخلية والخارجية، وتوازن ميزانية الدولة...،**

---

[1]- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، ص177.

ونظام العملة الثابتة القائمة على التعادل الذهبي" [1]. كانت تنبثق من رحم الأيديولوجيا الاقتصادية المؤيدة للتوجّه الليبرالي الذي ينزع إلى تثبيت المنفعة المادية للأشياء، ويجتهد لإيجاد قاعدة مشتركة تجمع بين المصالح المتعارضة للأفراد داخل المجتمع.

وإنّ الوصف الدقيق لمرحلة الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي هو أنّه اقتصاد تنافسي، أرسيت في عهده الكثير من الأسس والنظريات الاقتصادية المفسّرة للعلاقات والظواهر الاقتصادية، و ظهرت فيه الثورة الصناعية التي غيرّت ملامح الوجه الاقتصادي لأوروبا أضف إلى ذلك تعدّد المذاهب الاقتصادية الأوروبية في قراءة الظاهرة الاقتصادية وكشف قوانينها، وطرح آليات عمل اقتصادية تهدف إلى تحقيق ازدهار اقتصادي . كما حلّت الدورات الاقتصادية [*] التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي، معللة الأسباب بكثير من الموضوعية والعلمية، ودخول المنهج الرياضي في الدراسات الاقتصادية، وتحقيقه نتائج متقدمة ساعدت في التخفيف من الهزات الاقتصادية التي ت ضرب الاقتصاد بين فترة وأخرى، وضبط قوانين العمل الاقتصادي . ويلاحظ أيضاً الانتشار الهائل للشركات الكبرى في مراكز استراتيجية في العالم، وحصول تغيرات في البنية الطبقية لبعض المجتمعات الأوروبية وفق الحالة الاقتصادية التي تمر بها، وتنامي نفوذ قوى جديدة دخلت السوق العالمية معلنة مرحلة جديدة عقب انتهاء الحرب العامية الثانية، والبدء بإعادة أوروبا بوجه جديد ، وبرؤى متقدمة انتفضت بواقعها الاقتصادي معلنة مرحلة اقتصادية جديدة.

---

[1]- حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية؟: نحو إيديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، إسلامية وعالمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع: بيروت، ط2، 1995م، ص28.

[*]- الدورات الاقتصادية: هي الفكرة التي تقول إن الاقتصاد ليس بحالة ازدهار متواصلة، أو حالة ركود متواصلة، إنه في الواقع عبارة عن فترة زيادة في النمو، و من بعدها انخفاض، و من ثم زيادة ثم انخفاض . ويصاحبها أزمة اقتصادية. انظر: المرجع السابق، ص61.

● **الفكر الاقتصادي الاشتراكي** : وهو نقيض الاقتصاد الرأسمالي الذي ينادي بالحرية الاقتصادية وبتقديس الملكية الفردية، فإن هذا النظام يدعو إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج. وما بين صورتي الاشتراكية الخيالية (الطوباوية) "utopic"، والتي اعتمدت على تحليلات عاطفية في دراساتها الاقتصادية، وبين الاشتراكية العلمية التي جمع فيها (ماركس) بين الفلسفة الألمانية المثالية، والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية، نجد بأن الاشتراكية قد نظرت إلى الرأسمالية بأنها عقبة في وجه التطور الاقتصادي في ظل استغلالها للعمال المأجورين، ووجب تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن حيث جغرافية انتشار الاشتراكية، فإنها انتشرت عقب الحرب العالمية الثانية في معظم أنحاء أوربة الغربية بعد أن كانت حاضرة في دول الاتحاد السوفييتي (السابق) ، وكانت تدعو إلى التخلّي عن الصراع الطبقي والمبادئ الماركسية الأخرى، وإلى ضرورة مشاركة كل فئات الشعب في قيادة السلطة السياسية والاقتصادية، وتكوين مجتمع يعمل فيه جميع الناس متساوين، إلاّ أنَّها انحسرت في ظل إخفاقات السياسات الاقتصادية الاشتراكية للدول التي قامت اقتصاداتها عليها في ظل صراع كبير مع النظام الرأسمالي الغربي، الذي فُرض وبقوة كبيرة على الخارطة الاقتصادية العالمية.

ت– الاقتصاد الرأسمالي(المعولم): إنّ الاقتصاد الرأسمالي في حالة تغير دائم طالما الفرد يعيش في حالة تبدّل وتغيّر ، قاصداً بخطواته تلك أنْ يُلبّي حاجاته المتزايدة ويرضي رغباته المتعددة. وقد وجد في العلم الوسيلة الرئيسية في الانتقال إلى أسلوب إنتاجي متقدِّم يحقق عبرها نجاحات اقتصادية متميزة. وصحيح أنَّ حالات النكوص– إن جاز لنا التعبير– كثيرة في الخارطة الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي إلاّ أنّها تعتبر الفعل المحرِّض للسلوك الفردي في تملّك إرادة تغيير تدفعه إلى تجاوز محنته والانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً. وبدت صور التقدم كثيرة ومتنوعة في حالة الاقتصاد الأوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين أحدثتها الفورة النفطية، وثورة الاتصالات والمعلوماتية، وبلوغها درجة متقدمة في الصناعات المانوماكتورية، مثل شركة مرسيدس لصناعة السيارات التي تملك فروعاً عدة في العالم، ومقرّها الأم في ألمانيا.

وإنَّ التحوّل الكبير للحالة الاقتصادية الراهنة كان عبر بلوغ الدول الأوروبية المتقدّمة لمرحلة الاحتكار الاقتصادي، وتحوّلها عن المنافسة بعد امتلاكها لمفاتيح تقدّمها، وذلك من علم وتكنولوجيا وخبرات عالية جداً في مجال الصناعات المكثفة والدقيقة، وامتلاكها لرؤوس أموال ضخمة، ومصارف كبيرة، والكثير مما يعزز سياساتها الاحتكارية. فآلية حدوث الاحتكار تكوَّن بفعل " **التمركز العالي للإنتاج ورأس المال بنتيجة عمل قوانين المنافسة يؤدي إلى ظهور نقيضها الاحتكار. ويحقق الاحتكار عند درجة عالية من تطوره اندماج رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي في كتلة نوعية جديدة هي "رأس المال المالي"** " [1]. وليست الشركات العملاقة الأوروبية وانتشارها الكبير إلاّ تعبيراً عن مرحلة جديدة انبثقت من ثقافة اللاحدود في الإنتاج دعت إليها التيارات الاقتصادية الأوروبية الليبرالية مشكّلة قاعدة فكرية للنظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر ، وتنص على **"أنَّ الإنسان هو الذي يضع نظامه في الحياة، وبذلك منحت العقيدة الرأسمالية هذا الإنسان الحرية المطلقة في الرأي والعقيدة والملكية، والتي نتج عنها النظام الاقتصادي للرأسمالية"**[2].

فالسمة الجوهرية لهذه المرحلة الاقتصادية الأوروبية المعاصرة ترتكز على تدويل الإنتاج وفرض أنماط جديدة من الاستهلاك، والتوجّه إلى الصناعات المحتكرة للتقانة العالية الدقة وفق المصلحة التي تعود عليها. ودأبت الدول الأوروبية المتقدمة إلى إيجاد نظام حماية اقتصادي يضمن لها المنافسة الاقتصادية التي تواجهها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت بتأسيس سوق يجمع بين الدول الأوروبية على مراحل ، لاقى قبولاً بين الدول الأعضاء، كما كانت نتائجه محققة للأهداف التي ابتغتها من تأسيسه. لذلك نرى أنَّ "**السوق المشتركة الأوروبية الموسَّعة تعتبر بشكل خاص**

---

[1]- عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة: بيروت، 1982م، ص150.

[2]- وديع طوروس، الاقتصاد الرأسمالي، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، 2010م، ص124.

كتعاون وتدويل لرؤوس الأموال الأوروبية نحو دول أوروبية فوق الوطنية لإلغاء تفوّق رأس المال الأمريكي" [1]. وصار التخاطب الاقتصادي بين الدول الأوروبية عبر إقامتها لتكتلات اقتصادية فيما بينها أمراً فرضه الواقع الاقتصادي في ظل الازدحام الشديد بين الدول العظمى حول الفوز بالمبادرة الاقتصادية العالمية، والتحكم في الأسواق المالية.

وليس تدويل الإنتاج وإقامة التكتلات الاقتصادية في أوروبا إلاّ تعبيراً عن المرحلة التي بلغها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر المتسمة بتعزيز سياسات التحرر الاقتصادي وتجاوز الحدود في الإنتاج، وغدا العالم قرية كونية صغيرة تتسارع فيها العمليات الإنتاجية ، ووجود مرونة شديدة في انتقال رؤوس الأموال، وازدياد الأرباح بشكل مضاعف، فدخل الاقتصاد الأوروبي مرحلة تعويم اقتصاده على اعتبار أنَّ مكوّنات العولمة **"تكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي، كتداول السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال..."** [2]. لذلك أضحى المشهد الاقتصادي الأوروبي المعاصر جلياً، إذ وصل إلى مرحلة الاقتصاد الرأسمالي الحر(المعولم)، وخطَّ مرحلة اقتصادية تتسم بعولمة الاقتصاد في إطار تنامي القوة الاقتصادية الأوروبية. وهذا بحكم الضرورات التي تفرضها ألية السوق العالمية، وصارت الشركات الأوروبية العملاقة تقود النشاطات الاقتصادية وتتحكم في عملياتها. ولا مجال للشك بأن التميز والتفوق الذي بلغته الدول الأوروبية " **إنما يكمن في الندرة النسبية لليد العاملة(التي تحفِّز على الابتكار الرافع للإنتاجية)، وفي العائدات الهائلة من تجارة ما وراء البحار عندما أتاحت الفضة الأمريكية للأوروبيين اختراق شبكات**

---

[1]– نيكوس بولانتزاس، الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم، ترجمة إحسان الحصني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق، 1983م، ص53.

[2]– مقدم عبيرات وعبدالمجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة: الجزائر، العدد الأول، كانون الثاني، 2002م، ص36.

التجارة الآسيوية" [1]. فالاقتصاد الرأسمالي المعاصر رسم مساراً جديداً في التعاملات الاقتصادية المحلية والدولية، لامست تأثيراتها الاقتصادات العربية، وخاصة في مجال الإنتاج، وفرض واقع اً مغايراً للواقع الاقتصادي العربي، مما انعكس سلباً على عملية النهضة الاقتصادية العربية.

2- انعكاسات التحوَّل الاقتصادي الرأسمالي الغربي على الاقتصاد العالمي وخاصة العربي:

لقد كان للتحوّل الذي طرأ على بنية الاقتصاد الأوروبي منذ عصر النهضة وحتى يومنا أثر كبير في صورتيه الإيجابية والسلبية على الاقتصاد العالمي ، بما فيه الاقتصادات العربية، ويمكن ملاحظة ذلك من الناحيتين الفكرية والتطبيقية، التي نرى فيها مساحة التأثير تلك ودورها في خطِّ نسق اقتصادي يتوافق مع النظام الاقتصادي العالمي. حيث تعددت أدوات التأثر وأساليبهـ وتباينت وفق الخط الذي رسمته الدول الأوروبية ، بما يعود عليها بالنفع الكبير، ورأينا أنّ جهودهم المبذولة في إقامة نظرية اقتصادية تعكس واقعهم الاقتصادي وتلبّي طموحاتهم المستقبلية ، لم تكن تنطلق من منظور داخلي فقط، إنما أسهمت فيها رؤيتهم للعالم الخارجي وآلية تطويعه لمصالحهم ، مثل السيطرة على المواد الخام في الدول التي استعمروها سابقاً.

أ- على صعيد الاقتصاد العالمي: تركت التجربة الأوروبية بصمة واضحة على مسار التغيير في الاقتصاد العالمي من الناحيتين الفكرية والسلوكية وفق خطوات متعددة حددتها طبيعة الحالة الاقتصادية الأوروبية، وبما أنَّ النشاط الاقتصادي الأوروبي توجه في بداية مسار تحوّله نحو التجارة الخارجية، أي في مرحلة المذهب المركانتلي ، الذي **"كان نظاماً شاملاً لبناء الدولة، نظام امتياز**

---

[1]- كيزفان ديربييل، العلاقات الدولية والنظام الرأسمالي، في كتاب أطوار التطور الرأسمالي: الازدهارات والأزمات والعولمات، تحرير روبرت أولبريتن وآخرون، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2009، ص26.

الدولة، وما يمكن تسميته "رأسمالية احتكار الدولة" "[1]. وأرسى مفكروه دعائم الاقتصاد الحديث وفق شروط عمل جديدة انقلبت فيها على المنظومة الاقتصادية المترهلة، وأفضى إلى تأسيس قواعد عمل دولية جديدة تمثَّلت في إبرام بروتوكولات الحماية التجارية بين الدول الأوروبية ، ومنها أيضاً بين الدول الإقليمية الأخرى. لذلك كان التأثير السلوكي سابقاً في التوسع والانتشار بين الدول في العالم الاقتصادي، وتسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي بعد الثورة الصناعية الأولى، وتناغمت النظرة الاقتصادية الجديدة في نظرية كينز، وبلغت مرحلة الاندماج في الاقتصاد الأوروبي بعد الثورة التكنولوجية في المعلوماتية والاتصالات.

وأضحت النظريات الاقتصادية أيضاً مرجعاً لكثير من اقتصاديات دول العالم ، وعهدت إلى تطبيق مبادئها وتشريع قوانينها الاقتصادية وفقاً لها. وصار هنالك الكثير من أنصار النظرية الاقتصادية الأوروبية ، متمثّلة بنظامها الرأسمالي الحر(المعولم) ، يدافعون عن مبادئها ، ويحثّون دولهم على السير بخطها في تطوير سياساتها الاقتصادية بل بلغت أكثر من ذلك عندما جعلوا من الفكر الاقتصادي الأوروبي نقطة ارتكاز في البحث و التحليل في الوقائع الاقتصادية المدروسة، بعد أن أثبتت لهم التجارب مدى فاعليتها في التطوير الاقتصادي.

وبمقدور المرء أن يتلمّس ذلك التأثير في صورته الإيجابية ، فيرى تقدماً نوعياً في الشأن الاقتصادي من حيث الأدوات وأساليب الإنتاج المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ تشير الأرقام الرسمية المعلنة للاقتصاد الصيني بأنّ " **الناتج القومي للصين عام 2003 بلغ 1.4تريليون دولار. وهذا يعني أنّ الصين تمتلك سابع أكبر اقتصاد في العالم**" [2]. ومن ثمّ صار بمقدور الجميع أن

---

[1] -Murray N. Rothbard, Economic Thought Before Adam Smith: An Austrian Perspective on the History of Economic Thought, Volume I, arrangement with Edward Elgar Publishing, Ltd.2006. P 213.

[2]– تد فيشمان، المعجزة الاقتصادية الصينية: هل يمكن مواجهة ظاهرة التصيُّن التي تجتاح العالم؟، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال: القاهرة، العدد(12)، حزيران، 2005م، ص[1].

يسهم في تطوير قدراته الاقتصادية وفق الجهد الذي يبذله، والتطور الذي يبلغه وينقله إلى تحقيق نجاحات اقتصادية مؤثرة. و قد أسهمت شركات الإنتاج الأوروبية المنتشرة تحت غطاء الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية لكثير من الدول التي تقع مراكزها فيها ، وبطرائق تعود عليها بالنفع، وهذا واضح في التجربة الآسيوية لدول الشرق الأقصى،" **فماليزيا على سبيل المثال، ترعى على نحو منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة في فروع هذه المؤسسات، وذلك رغبة منها في تلقي عدد متزايد من العمالة الوطنية الخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي**"[1].

أما الصورة السالبة التي خلَّفتها نتائج التحوّل في الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي فتكمن بالدرجة الأولى بالتبعية الاقتصادية، وتمثلت بالاستعمار المباشر للدول الاستراتيجية ، مثل الهند، أو عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي فرضت قيوداً صارمة على الكثير من اقتصادات دول العالم بقيامها باحتكار التكنولوجيا المتطورة. وما من شك أنّ التطوّر الاقتصادي الأوروبي قام على حساب دول العالم، إما بسيطرتها على منابع المواد الخام، أو باستحضارها لأيدٍ عاملة رخيصة، وأيضاً شراء العقول لتطوير صناعتهم التكنولوجية، " **فالمسؤول عن التطوير لدى مؤسسات من قبيل هفلت–باكارد Hewlett- Packard، أو موتورلا Motorola، أو أي. بي. إم IBM كانوا قد بدأوا منذ عقد من السنين، باستخدام خبراء جدد من الهند بأدنى الأجور. فكانوا يستأجرون في بعض الأحيان طائرات برمتها لنقل هؤلاء العاملين ، وكانوا يسمّون مشروعاتهم المقتصدة للكلفة "Brain Shopping" (شراء العقول)**"[2].

---

[1]– هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، تقديم: رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(238)، اكتوبر، 1998م، ص228.

[2]– المرجع السابق، ص165.

وغرست أيضاً الكثير من القيم الاجتماعية لدى شريحة واسعة من المستهلكين في العالم بما يضمن لها تحقيق ديمومة في نشاط شركاتها الإنتاجية ، وصار باستطاعتها أن تستخدم وسائل معينة ، كالإعلام المرئي لترويج منتجاتها ، وتسويقها بسرعة فائقة تحقق مردوداً عالياً لاقتصاداتها. لذلك نلاحظ في أدبياتها الاقتصادية تركيزها على تسويد الاستهلاك لدى الفرد ، لتصبح جزءاً من وعيه ، وتكون قادرة على ممارسة مهامها بالشكل المطلوب ، وضرب أي محاولة إبداعية ترتقي بالإنتاج ، وتغدو منافسة قوية لمنتجاتها. **"وقد كانت مهمة الغرب الأولى والكبيرة هي تسويد "الاستهلاك" سوقاً ومنهجاً، وبنى اجتماعية ، وضرب محاولات الإنتاج مهما كانت بدائية. لم يكن إسقاط محمد علي مجرّد تصفية حساب مع توسّعاته الإمبراطورية، وإنما كان إسقاطاً لمنهج التحديث بالإنتاج"** [1]. فالمثالب هنا كثيرة بفعل ما يحمله الاقتصاد الأوروبي في طياته من بذور الاستغلال وفرض التبعية، وقوانين حما يته لمنتجاته، وسياسة الإغراق في الأسواق العالمية التي تمنع الفرد من التفكير في تأسيس منظومة اقتصادية لبلده.

ب– على صعيد الاقتصادات العربية: كان وقع التحوّل في الاقتصاد الأوروبي على الاقتصادات العربية كبيراً لدرجة اندماجها فيه، وربط معظم العمليات التجارية والإنتاجية بحركة السوق الأوروبي، حيث وجد في الوطن العربي مصادر قوة اقتصاده واحتياجات تطوره. كما شكّلت التيارات الاقتصادية الأوروبية مدخلاً لكثير من الدول العربية في بناء أيديولوجيتها الاقتصادية تماماً كما هو حاصل في دول الخليج العربي. والتأثير كان واضحاً في الفكر والتطبيق متضمناً مثالب وإيجابيات في الحياة الاقتصادية العربية، فعلى سبيل المثال " **قُدِّر الدَّين العام الخارجي للدول العربية عام 2000 بما يزيد عن 8.143 مليار دولار، وبلغت خدمة هذا الدين عام 2000 نحو 8.13 مليار دولار، في حين قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: أنّ الثروات**

---

[1]– غالي شكري، ديكتاتورية التخلف العربي: مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 1986م ، ص98.

الشخصية للأثرياء العرب تتجاوز 800 مليار دولار ، يملكها نحو 200 ألف شخص، وهي استثمارات خاصة خارج الدول العربية، وموظفة على شكل إيداعات وتوظيفات مصرفية واستشارات مالية، وتستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية والإعمارية الكبرى وتنمية أسواق المال الأجنبية. وفي حالات ليست قليلة تتعرض هذه الاستثمارات لخسائر فادحة. وقد قدرت حصة المستثمرين العرب من خسائر انهيار أسهم شركات التكنولوجيا والأنترنت بما يراوح بين 150 و 250 مليار دولار" [1]. الأمر الذي يفقد المستثمرين العرب القدرة على تحقيق الاستمرارية في استثماراتهم، وفقدانهم لزمام المبادرة في المنافسة مع الغرب، و بقائهم ضمن الإطار الذي يمنع عنهم تحقيق التفوق الاقتصادي.

ويلاحظ في البنية الفكرية الاقتصادية العربية مدى الانغماس بالمذهب الاقتصادي الرأسمالي المعولم، ويدل على ذلك التيارات الاقتصادية العربية، و رغبتها العمل بالنظام الرأسمالي بما حمله من إنجازات نقلت المجتمع الأوروبي إلى طور التقدّم الاقتصادي. وقد تأثرت الأيديولوجية الاقتصادية العربية بالأيديولوجية الأوروبية التي مارست دوراً في صياغة النظرية الاقتصادية العربية. وهذا التأثر بدا ملموساً في أفكار المفكرين العرب الذي حملوا مشروع التحديث في عهد (محمد علي باشا)، وإن بصورته الجنينية، إلاّ أنّها نمت وبشكل تدريجي بعد أن توالت ظروف نموها في الدول العربية . ولعلّنا نجد في الأفكار التي حملها (أحمد لطفي السيد) بمناداته بالليبرالية الاقتصادية وضرورة الارتهان لها، بداية لتأسيس المدرسة الاقتصادية العربية الحديثة. وتوالت التيارات الفكرية العربية المناصرة للرأسمالية في ظهور دعواتها بين الأوساط السياسية التي استجاب الكثير منها لجعلها عماد السياسة الاقتصادية للدولة، وأضحى هنالك تيار اقتصادي عربي تحت مسمى الرأسمالية العربية ، تتسع دائرة انتشاره بشكل مطرد بفعل العلاقات التي تربط بين الاقتصادات العربية بالاقتصاد الأوروبي، الذي سنتطرق إلى بعض أعلامه في الفصل الثاني.

---

[1]– عبد القادر النيبال، العولمة والتنمية العربية 14-06-2002/ /www.alarabnews.com/alshaab.

أمَّا في السلوك الاقتصادي العربي فكانت النتائج متعددة ومتباينة من حيث التطور الاقتصادي العربي، فقد وظِّفت الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدول المالكة لمنابع الطاقة، وهي العصب الرئيسي للصناعة الأوروبية، واكتسبت بعضاً من المزايا **"وتتمثل مزايا التدفقات بأنَّها تؤدي إلى كفاءة في توزيع الاستثمار والادّخار، والانخفاض في المخاطر بسبب التنويع في الحافظة الاستثمارية، ونشر الأساليب الجديدة المتعلقة بإدارة الحكم، والحد من ميل الحكومات إلى اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة"** [1]. وما حصل في الحقيقة هو انتقال نوعي لتلك المجتمعات العربية الرعوية إلى حالة اجتماعية متمدنة من حيث العمران وأساليب المعاش ، وفي التقسيم الطبقي الاجتماعي. **"وقد ساعد اقتصاد الدول الأوروبية على تحويل الفائض الاقتصادي وتنامي تكوين الرأسمال، إقامة التكوينات الاجتماعية العربية آنذاك وكالات ونظماً تجارية لتسهيل التعامل في التجارة الخارجية"** [2]. فما نلمسه من تمدن وتسارع في العملية الاقتصادية ونشاط أسواقها، والتدفقات المالية وحجم تداولها في بورصاتها، إنّما هو من صنيعة الشركات المتعد دة الجنسية المستثمرة هنالك، والتي تحاول أن تخلق بيئة تضمن استمرارية مشاريعها الاقتصادية.

وتلك السياسات الاقتصادية الغربية تفسّر لنا إجهاضها لأية خطوة وطنية يقوم بها بعض رجال الأعمال العرب لتطوير اقتصادهم المحلي ، مثل ما حدث مع رجل الأعمال المصري (طلعت حرب) الذي حاول النهوض بالاقتصاد المصري من خلال تأسيسه لعدة بنوك مصرية، وإنشائه

---

[1]- علي توفيق الصادق وعلي أحمد بلبل، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية: الواقع والعوامل المحفزة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (40)، شباط، ط 1، 2005م، ص189.

[2]- سالم توفيق النجفي، الإشكالية الاقتصادية الشرق الأوسطية: رؤية عربية ، مجلة المستقبل العربي: بيروت، العدد(209)، تموز، 1996م، ص17.

شركات ومصانع كبرى، مثل صناعة الورق وحلج القطن، وكذلك دعمه لإجراء إصلاح زراعي يحقق منه الفائدة الاقتصادية العظمى. فكانت سياساته الاقتصادية تصنّف تحت الرأسمالية الوطنية، لكن هذه التجربة المصرية أُجهضت بفعل عوامل داخلية وخارجية، ويبقى السبب الداخلي، وهو الأبرز، حيث يعود إلى **"الطبيعة السلوكية للفئات الرأسمالية الناشئة، من حيث كونها مقلّدة – وغير مبدعة– بالأساس...وتالياً غير قادرة على حمل راية التجديد والإبداع، وتالياً افتقاد توازنها وأصالتها واستقلاليتها إزاء رأسمالية بلدان "المركز""**[1].

إنَّ تحليل انعكاسات التحوّل الأوروبي على الاقتصادات العربية يقود لمجموعة من الحقائق تأتي في معظم تصنيفها لصالح الاقتصاد الأوروبي، فصحيح أنَّ الفكر الاقتصادي العربي تأثر بنظريات الرأسمالية الأوروبية، التي روَّجت له فكرة التغيير الجذري لواقعه الاقتصادي، والمضي قدماً بإصلاح هيكل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتطلع إلى رؤى اقتصادية أكثر توافقاً مع واقعه الاقتصادي، غير أنّ التغلغل الأوروبي في الاقتصادات العربية كان السمة الأبرز للمرحلة المعاصرة لما تملكه من مقدرات وثروات باطنية ضخمة، وتموضعها على طرق تجارية هامة، وانعكس ذلك على الاقتصادات العربية، فهنالك العديد من الوقائع الاقتصادية التي تسجّل فيها الاقتصادات العربية حالات سلبية ، تهدد أسواقها بأزمات حادة تؤثر في عملية النهضة الاقتصادية التي يبتغيها العرب لتحقيق مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى وجود دلالات خطيرة في عملية الناتج المحلي للدول العربية بصورتها العامة، إذْ **"انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي من 756 مليار دولار عام 2000 إلى 712 مليار دولار عام 2001 بنسبة 6% ، واستمر الانخفاض عام 2002 بنسبة 5% كما بلغ متوسط**

---

[1]– محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي "دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945–1985"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط 2، م1997، ص158.

دخل الفرد في المنطقة العربية حوالي 52% من متوسط دخل الفرد في العالم عام 2000"[1].

ثالثاً– مصادر الفكر الاقتصادي العربي الحديث وأثرها في الاقتصادات العربية:

استقى الفكر الاقتصادي العربي نظرياته الاقتصادية من مصادر عدة ومتباينة تبعاً للمصالح التي تقترب منها الفئة الحاكمة والممسكة بالمفاتيح الاقتصادية، بالإضافة إلى هذا العامل كان هناك عامل آخر لا يقل قوة تأثيره عن العامل السابق ، بل كان حضوره كبيراً في ظل تأثير العامل الأيديولوجي، وتحديداً على الاتجاهات الحزبية للأيديولوجيا السياسية السائدة في الدول العربية في تشكيل حاضنة لها بين الأوساط الاقتصادية، وقد أ سهمت طبيعة الفلسفة الاجتماعية الناظمة لسلوك الأفراد ونشر القيم، وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في بلورة تلك النظريات. وبتحليل الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية العربية ستنكشف الخيوط التي حاكت المنظومة الاقتصادية العربية، حيث نبع وجودها من ثلاثة تيارات تتمحور حول الدين الإسلامي، وأيضاً حول النظرية الاشتراكية، والنظرية الرأسمالية، يضاف إليها الفلسفة الاجتماعية العربية بما تتضمنه من ذهنية الفرد العربي وهويته، ودور الأنماط الاجتماعية ، مثل العصبية القبلية وغيرها الداخلة في تركيبة العقل الاقتصادي العربي.

1– الدين الإسلامي:

جاءت الدعوة الإسلامية بنظام اقتصادي يعكس الأيديولوجية التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية في فترة تحتاج فيه المجتمعات العربية لوجود ناظم اقتصادي يعيد هيكلة سلوكيات الأفراد ، ونشر قيم تحثُّ على المثابرة على العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية فيما بين الأفراد بعد أن كانت

---

[1]– فراس عبدالجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: بغداد، العدد(86)، 2011م، ص73.

التجارة والزراعة هي السائدة في تلك الفترة. والتي كثرت فيها مظاهر الاستغلال الاقتصادي التي تُعرّض المجتمع لأزمات اجتماعية حادة، فما كان من الرسول محمد (ص) منذ أن أشهر دعوته بأن أعاد النظر في كثير من مفاهيم العمل وأساليب الإنتاج ، التي هدف من خلالها إلى تحقيق التوافق بين الأنماط الاجتماعية والقيم التي حملها الإسلام، فقام بتنظيم الحياة الاقتصادية وفقاً للكتاب والسنة بوصفهما مصدر التشريع الإسلامي المتسمة بالثبات المطلق كأحكام الربا، وغيرها من ظواهر اقتصادية حرَّم الإسلام تداولها ، وتوعَّد الله المسلمين بالعقاب الشديد إن لم ينتهوا عنها. وهنالك العديد من الآيات القرآنية التي تحمل تشريعات اقتصادية تحث المسلمين على الالتزام بها ، وقبولهم بما قسم الله لهم من أرزاق ﴿**نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**﴾[1].

فالاقتصاد الإسلامي يُعنى بدراسة المشكلات الاقتصادية ، وتنظيم أمور المسلم وتلبية حاجاته وفق قواعد حددها المشرِّع له لتسيير أعماله، وتحقيق توازن بين الأمور المادية والروحية. "**فإن الأساس في الاقتصاد الإسلامي هو الله سبحانه وتعالى ، وأن خشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه هي التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض**" [2]. ولا تخرج الدراسات الاقتصادية الإسلامية عن إطارها الديني، بل تحدد مسار دراستها وفقاً له، وتنطلق من خلاله لبناء صرح المعرفة الاقتصادية، لأنّ من يصوغ علاقات الأفراد الاقتصادية تعاليم الله، وكذلك تتحدد ميادينه في دراسة شكل السلعة وتحديد ثمنها، وأيضاً ما ينتج عنها من خدمات تتمثل في سلوك الأفراد ضمن إطار الأسواق التجارية، في حين أنّ الأساس في التوزيع هـ و الحاجة، ثم العمل، وأخيراً الملكية، ومن تلك القاعدة تتأتى شروط العمل في الإسلام، وتتحدد ملامحه، وتترسخ قيمه في حياة الأفراد.

---

[1]- سورة الزخرف، آية32.

[2]- محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق: القاهرة، 1994م، ص66.

إنَّ المسلّمات التي حملتها العقيدة الإسلامية _بحسب دارسيها_ تتحدد في شكل الملكية بأنها تعود إلى الله، وأنّ الإنسان مستخلّف فيها في الأرض، فالمال مال الله ، وهو أمانة وضعها الله في يد الفرد دون أن يفقد حقّه في التملّك مع ضوابط حددها الإسلام تحفظ التوازن بينه وبين الحق العام، وأن وليَّ الأمر مكلّفٌ بوضع السياسات التي تضمن حقوق الناس، وإشهار نظام التكافل الاجتماعي المتمثل بالزكاة الواردة في أركان الإسلام . وقد ميَّزها بعض العلماء المسلمين عن الضريبة، بقولهم "**إنّ الوعاء يختلف.. والوعاء هو الأصل الذي تؤخذ منه الفريضة المالية. وبين أوعية الضرائب وأوعية الزكاة فروق واضحة، بالإضافة إلى أنّ مصدر التشريع الإسلامي هو الكتاب والسنة وما يضاف إليهما من إجماع واستحسان.. إلخ. على حين أنّ مصدر التشريع المالي "إرادة الفرد"، وإن شئت فهي إرادة الحاكم**" [1]. كما أنّ قوانين الاقتصاد الإسلامي هي يقينية انطلاقاً من اعتمادها على ما ورد من نصوص في القرآن الكريم، والتي تنتفي فيها صفة الاحتمالية والآنية، لذلك تبقى تلك القوانين خالدة وشاملة. وعدَّ الوفرة وليس الندرة أصلاً من أصول الخلق في الاقتصاد الإسلامي. وأنَّ تحديد قيمة السلع المنتوجة وأجر العمل مرتبط بمقدار العمل المبذول، ووفق ما يحدده أولو الأمر، حرصاً على تحقيق العدالة في السعر والأجر معاً.

إنَّ فكرة المواءمة بين الجانب الروحي والمادي في الدين الإسلامي ، إنما وجدت ابتغاء لتأمين التوازن بين حاجات الفرد وضبطها، فمهمة الإسلام في القيم الإنسانية تتمثل في تحقيق "**التوازن بين النوعين من القيم: يخفف من غلواء الاقتصاد واستعلائه في نظر المادية، ويضعه في حجمه الواقعي. وفي الوقت نفسه يرفع من القيم الإنسانية التي أهدرتها المادية وكادت تلغيها**

---

[1] – عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، شركة الطباعة الفنية المتحدة: القاهرة، 1974م، ج1، ص42.

تماماً"[1]. فالتزهد وخلافة الله على الأرض ، والثبات في الأحكام الإسلامية ، كانت الإطار الذي يحد الحياة الاقتصادية، والذي منه تبنى أفعال الأفراد ، وتنتظم سلوكياتهم بطابع ديني أخلاقي ، يقوم على إعمار الكون ، وليس على استغلالهم لبعضهم بعضاً، وتكديس الأموال ونهب الثروات . فالاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام معاً، فهو " **مذهب من حيث الأصول، ونظام من حيث التطبيق. وأنّه ليس في الإسلام سوى مذهب اقتصادي واحد هو تلك الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة**" [2]. وتبقى فكرة العدالة في التوزيع والمساواة بين الأفراد، وحفظ حقوقهم في الملكية من الضرورات التي تأثر بها الفكر الاقتصادي العربي في النظرية الاقتصادية التي يبتغي تحقيقها.

2- النظرية الرأسمالية في الفكر الاقتصادي العربي:

تقوم فلسفة الاقتصاد الرأسمالي على مبدأين أساسيين، هما: حرية النشاط الاقتصادي، وحرية التملّك، فعند توفرهما تحضر الرأسمالية. فهي "**نظام اقتصادي يقوم على أساس حرية النشاط الاقتصادي والتملّك الفردي لوسائل الإنتاج المادية وحق التصرّف بها واعتبار العمل سلعة يتحدد سعرها (أجرها) وفقاً لقواعد العرض والطلب في السوق كسائر السلع**" [3]. وعند ملامستنا لآلية حركة الرأسمالية التي نكشف من خلالها طر ائق عملها وانتشارها الجغرافي ، نجد أنها تحدث عندما " **يصبح التناقض الديالكتيكي بين التطور "الوطني" والتطور "الدولي"، أي الاتجاهات المتناقضة لتطور (أو أخماد) المجتمعات والدول الوطنية من جهة والتوسع الدولي الرامي إلى الحصول على موارد من خارج الإطار الوطني، والتدويل المتزايد، من**

---

[1]- محمد البهى، الإسلام والاقتصاد، مكتبة وهبة: القاهرة، ط2، 1981م، ص15.

[2] - محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، ص19.

[3]- حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية؟...، ص14-15.

الجهة الثانية" [1]. ومن ثمّ فإن الصورة العامة للنظرية الرأسمالية تتطلب توافر شروط ومقومات حاضنة لمبادئها، وتعزيز شعارها القائم على تحقيق أعلى معدل للربح في المجال الاقتصادي. فالغرب قد امتلك تلك الشروط ، واحتضنت فلسفته الاجتماعية ذلك الشعار، وامتثلت لنظريتها ، وحققت درجات متقدمة من التطور الاقتصادي ، وأصبحت مثالاً يحتذى لكثير من الدول المتخلفة لتطبيق معالم الاقتصاد الرأسمالي، ومن بينها الدول العربية.

وترجع حالة التأثر العربي بالنظرية الرأسمالية إلى العقد الرابع من القرن العشرين عندما تمت إثارة قضية حرية السوق الاقتصادي ، وتعزيز تملك الأفراد في فكر (أحمد لطفي السيد)، ودعوته إلى تعزيز الاقتصاد الحر، حيث أثارت دعوته موجة من التساؤلات حول مدى فاعلية تلك النظرية في النهوض بواقع الاقتصاد العربي، الأمر الذي تقاطع مع النشاطات الاقتصادية لرجل الأعمال المصري (طلعت حرب) الذي استطاع أن يخوض تلك التجربة لفترة وجيزة مؤسساً لنظام اقتصادي رأسمالي وطني يعكس حاجات مجتمعه وتطلعات أفراده ويلبي طموحاتهم. لكن ولوج النظرية الرأسمالية في الفكر الاقتصادي العربي يُعتقد أنّه **"يستند إلى العامل الخارجي: فالصيرورة كانت نتاج المواجهة بين الدول والتوجيه المفروض بالقوة لنمط الإنتاج نحو النمط البرجوازي من جانب عناصر رأسمالية ذات جذور خارجية أجنبية أكثر منها نتاج التطور الوطني الداخلي"** [2]. لذلك نجد أنّ الحملات التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية على الدول العربية كانت تحمل في أجندتها ترسيخ أيديولوجيتها الاقتصادية، إما ببناء علاقات مع قوى برجوازية محلية، أو تفرض التشريعات التي تضبط فيها حركة الأسواق العربية، ولتصبح لاحقاً جزءاً من سلوكيات الأفراد العرب.

---

[1]– توماس سنتش، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، ترجمة عبدالإله النعيمي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية: دمشق،1990م، ج2، ص156.

[2]– نوادري أ. سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق، ترجمة فاضل جكتر، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية: دمشق، 1987م، ص12.

لكن يبقى السؤال المطروح: أين الاقتصادات العربية من النظرية الرأسمالية؟ كيف تعاملت مع واقعها الاقتصادي؟ لقد تبيّن لنا من خلال قراءة التاريخ الاقتصادي للوطن العربي أنَّ التجاذبات نحو الأخذ بتلك النظرية متباين ة تبعاً لظروف وشروط خاصة يأتي في مقدمتها وقوع الاقتصادات العربية في دائرة مصالح الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة، وتبعيتها لها لدرجة الاندماج. فبنية الرأسمالية العربية تتسم بالتبعية والولاء للخارج، وافتقارها لمقومات الخلق والت فكير الإبداعي ، أكثر من كونها تتمتع باستقلالية في سياساتها الاقتصادية، وبهوية أصيلة تمنحها القدرة على خلق الإبداع الاقتصادي الذي يضمن لها المنافسة مع الاقتصادات المتقدمة. لذلك نرى نظماً اقتصادية عربية مقيدة الحركة ومُسيَّرة الاتجاه، ومرتبطة التفكير بما يؤوله لها النظام الرأسمالي الغربي. صحيح أنَّ هنالك الكثير من المفكِّرين الاقتصادين الذين روّجوا للنظرية الرأسمالية، إلاَّ أنَّها بقيت فارغة المحتوى، لأنَّهم قاموا بتعريبها لا أكثر من ذلك، وبقيت السياسات الاقتصادية لكثير من الدول العربية المطبقة لها بعيدة عن حيز الواقع الاقتصادي، وجميع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الغرب تكون لصالحه، لكونه الطرف الأقوى.

ولم يكن واقع السياسة الاقتصادية العربية الرأسمالية يم ثلك نظرية تحديثية تقود عملية التقدّم في المجتمعات العربية، مثلما فعلت النظريات الحديثة في الغرب الأوروبي، إنّها أقرب ما تكون ارتجالية في قراراتها الاقتصادية، وبالنظر أكثر في خصوصية تطورها التاريخي نجد استمرارها **"في النشاط التجاري، والأنشطة التجارية في مجال التداول والخدمات دون اقتحام عمليات التصنيع على نحو يذكر بمقاييس التطور الرأسمالي الغربي. كذلك استمرار "الرأسمالية" أو "الرأسماليات" العربية في الاعتماد المفرط على الدولة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكلها المشوّه والمبتور"**[1]. لذلك اتّجهت معظم الرأسماليات العربية إلى البحث عن شركاء فاعلين في

---

[1]- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي...، ص140.

السوق العالمي وارتهانها لها، ود ون أن تضع حدود اً لتلك الشراكة، وإنما عمدت للالتحاق بعملية تدويل الإنتاج الرأسمالي مع الشركات الكبرى والمصارف العالمية، وابتعدت كلياً عن خط الإبداع الوطني، فأفقدها الحاضنة المجتمعية لها ، وزادت الأزمات الاقتصادية العربية ، مثل مشكلة البطالة، وغرست قيم الاستهلاك والتفاخر بما ينسجم مع روح سياستها الاقتصادية الزائفة. وهي **"بدلاً من أن تسعى لتنمية أرباحها بزيادة الانتاجية وخفض التكاليف، فإنها تركز على استغلال النفوذ السياسي والمحسوبية لهذا الغرض"**[1].

وعند إجرائنا لمسح جيواقتصادي عربي نجد في مؤشر التنمية العربية عدة حقائق ، منها أنّه **"يمثّل سكان الدول العربية 4.8 % من عدد سكان العالم وفقا لبيانات عام 2003، إلاّ أنّ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لا يتجاوز 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنّ صادرات الدول العربية تعادل 3.6% فقط من الصادرات العالمية ووارداتها تمثل 2.5 % من الواردات العالمية"** [2]، وأنَّ معظم الاقتصادات العربية المعاصرة تفتقر لمقومات الاقتصاد الرأسمالي الخلاّق، بالرغم من تحقيق بعض الدول العربية نجاحات اقتصادية محدودة ، مثل دولة الإمارات العربية، إلاّ أنّها تبقى تحت تأثير كبير من قبل الشركات الأجنبية التي تُزوّدها بالتقانة التكنولوجية، والتي تحدُّ من أنشطتها الاقتصادية الفاعلة في الأسواق. و مهما يكن الموقف الأيديولوجي من النظرية الرأسمالية ، فإن الحقيقة تقود إلى القول: إنَّ الرأسمالية العربية لم تعكس مبادئها في السلوكيات الاقتصادية العربية، ولم تنجح في النهوض الاقتصادي العربي، بل زادت من حدة الأزمات والتخلُّف الاقتصادي العربي، وجعل ت من واقعها أسير الغرب وشركاته الحاكمة في حركة الأسواق العالمية بما فيها العربية.

---

[1]– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق: القاهرة، ط 2، 2001م، ص43.

[2]– فراس عبدالجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص73.

3- النظرية الاشتراكية في الفكر الاقتصادي العربي:

هذه النظرية نقيض الرأسمالية في الجوهر، فمن حيث الملكية تكون عامة، كما تمنع أية مظاهر لاستغلال الأفراد، وهي تعمل لصالح الجماعة ، وتعطي للدولة حق التدخّل والتخطيط الاقتصادي، بوصفه ا ناظم ة للعلاقات الاقتصادية للسوق. فبعد الثورة البلشفية اتجه الاتحاد السوفييتي (السابق) إلى تصدير منظومته الأيديولوجية ، لكي يثبّت دعائم سيطرته على الاقتصاد العالمي، ويعزز من نفوذه السياسي في الدول النامية، ومنها الدول العربية أيضاً، التي تأثرت بها وعم دت إلى تشريع قوانين اقتصادية، وتطبيق سياسة التأميم الزراعي والصناعي. حيث هدفت من وراء تلك الخطوة إلى **"إضعاف مواقع البرجوازية القديمة في مجال السياسة"** [1]، فظهرت طبقة جديدة مستفيدة من سياسة التأميم ، هم كبار الفلاحين الذين أصبحوا إلى جانب طبقة العمال القوة الرئيسية في معظم المجتمعات العربية، لاسيّما أنّها مجتمعات زراعية، والتي تؤثر في نمط الإنتاج، وفي بنية الاقتصادات العربية.

ومنذ عقد الستينيات من القرن الماضي ، أي مع بدء موجة الاشتراكية العربية النفو ذ إلى اقتصاديات النظم العربية، فإن المشهد الاقتصادي العربي لم يتأثر بها وفق ما هو مرجو منها. فآلية التحديث الاشتراكية أدارت عجلة التطور الاقتصادي العربي ببطء شديد، فضلاً على أنّها اصطدمت بمجموعة عوامل أعاقت صيرورتها في التغيير الاقتصادي الجذري في الإنتاجية العربية. وصحيح أنّ النظرية الاشتراكية لاقت صدى واسعاً في الفكر الاقتصادي العربي، حيث كثرت الأدبيات الاقتصادية المؤيدة لتطبيقه، والمحفزة على العمل وفق منظومته ، لما رأت فيه النظام الأمثل الذي تتحقق فيه عدالة التوزيع الاجتماعي ، والذي يحمل في طياته بذور التحديث الاقتصادي

---

[1]- سمير أمين، الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(164)، تشرين الأول، 1992م، ص10.

المتطور، طالما القيمة حسب المنظور الاشتراكي هي **"تعبير عن تحالف اجتماعي شعبي واسع"**[1]. إلاّ أنّ عدم بناء الإنسان العربي الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية العربية ، نتج عنه تشوّه في السلوكيات الاقتصادية العربية، وتأخر في عجلة التطوير الاقتصادي. فلم نلمس تغيراً مؤثراً حصل في العقل الاقتصادي العربي وفي ممارساته الاقتصادية، مما أعطى للدولة الرأسمالية مهام تولي العملية الاقتصادية دون أن تدع مجالاً للاجتهاد الاقتصادي، وتحريك بواطن الأفراد نحو العمل.

وبالنظر إلى الدول العربية التي انتهجت الاقتصاد الاشتراكي في منظومتها الاقتصادية ، وفي مقدمتها مصر وسوريا، نجد أنّهما حققتا بعض النجاحات المحدودة رغم بذلهما جهوداً في سبيل الخروج باقتصاد وطني قوي، إلاّ أنّ ظروفاً داخلية وأخرى خارجية حالت دون تعزيز خطوات النمو الاقتصادي المطرد. وقد كان هنالك تمايز بين الاشتراكية العربية والاشتراكية الماركسية، فالاشتراكية العربية **"لم تأخذ بمقولة الصراع الطبقي كلياً ، وتجنبت مشكلة إلغاء الملكية الخاصة ومشكلة التحليل المادي بدلاً من التحليل الغيبي المثالي"** [2]. والملاحظ بأنّ تبنّي بعض الدول العربية للنظرية الاشتراكية كان مرتبطاً بالتحالفات السياسية مع الاتحاد السوفييتي (السابق)، بوصفه مناهضاً للمشروع الاستعماري الأمريكي في المنطقة العربية، والذي أدى انهياره في أوائل التسعينيات إلى فك الارتباط بالاقتصاد الاشتراكي ، بعد أن انهارت مكتسباته على صعيد الدعم السياسي والحوافز الاقتصادية الممنوحة إلى الدول العربية المناصرة للاشتراكية، والتحوّل إلى النظام الرأسمالي ، أو نظام السوق الاجتماعي للدول العربية ، كل حسب ما تحققه له التحالفات الجديدة في ظل الخارطة السياسية والاقتصادية الجديدة.

---

[1]– سمير أمين، إشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية : ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة[1]، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(96)، شباط، 1987م، ص[52].

[2]– حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط10، 2008م، ص[291].

فالمشهد العام في الفكر الاقتصادي العربي الاشتراكي كان مثالياً إلى درجة انغماسه في الشعارات السياسية التي تؤمن للسلطة الحاكمة استمرارية بقائها في السلطة، وأيضاً بُعده عن ملامسة الواقع الاقتصادي العربي الحقيقي. وقد ظهر الكثير من التناقضات في الشعارات التي حملها الاقتصاديون العرب المناصرون للنظرية الاشتراكية، وفي السياسات الاقتصادية الممارسة على أرض الواقع العربي. فالذي حصل في حقيقة الأمر أنه لم يكن هناك ما يعزز الخطوات في بناء الاقتصاد الاشتراكي العربي، والدلائل كثيرة ، منها: الفشل في الحد من نفوذ الملكية الخاصة ، ومن سطوة السلطة الأبوية التي كان لها التأثير المباشر في السوق العربي ، وتمسكها بزمام أية مبادرة اقتصادية. ولم يكن هنالك أيضاً ثورة اجتماعية عربية تؤسس للاقتصاد الاشتراكي ، وتلغي كل ما من شأنه أن يزعزع بناءَها، وبقيت سياسة الانتقاء هو ما يؤخذ على النظرية الاشتراكية وفق ما تحدده المصالح الضيقة للقائمين والمتنفذين في الأسواق العربية. ولم تعد هذه النظرية قابلة للتطبيق في الاقتصادات العربية المعاصرة بعد سياسة الاندماج لمعظم الاقتصادات العربية مع الدول الرأسمالية العظمى ، وانهيار الأيديولوجية الاشتراكية من قبل الاتحاد السوفييتي (السابق) التي تحوّلت دوله إلى نظام السوق الحر. ويبقى المشروع الاشتراكي غير مستوفٍ لشروط تحققه من حيث البناء النظري، والحامل السياسي والاجتماعي، والقاعدة المادية الإنتاجية.

4- الفلسفة الاجتماعية العربية:

عند تحليلنا لعلاقة الفلسفة الاجتماعية ببنية الاقتصاد العربي تتضح لنا الأسس التي تقوم بتشكيل النظم الاقتصادية العربية ، ودور التركيبة الاجتماعية بمسمياتها كافة في التأثير في العقل الاقتصادي العربي. ويمكن لنا أن نحدد أربع ة مكوّنات لتلك الفلسفة ، رأينا من خلال دراستنا لحال الواقع الاقتصادي العربي مدى ارتباطها العميق بالنسق الأيديولوجي للأنساق المعرفية الاقتصادية العربية ، وهي: الهوية العربية، والذهنية العربية، والعصبية القبلية، والنظام الأبوي.

أ– الهوية العربية: ينبثق شخص الإنسان العربي من رحم مجتمعه الذي يحمل مجموعة من السمات يتعلق بها ، وتصبح جزءاً من كينونة وجوده ، ولقد أسهمت العوامل الجغرافية في صياغة سلوكه وطريقة تفكره بالطبيعة. ولا ننكر الدور الذي مارسته الأيديولوجيا الدينية لاسيِّما أنها أداة تشكّل الهوية العربية. ولو أردنا استيضاح مفهوم الهوية بالشكل العام لوجدنا أنّها **"تعبير عن الوجود، والولاء للجماعة، وللوطن، وللأمة، ولعل الاعتزاز بهذا الانتماء يشكل أساساً لهذه الهوية"**[1]. ولا نتردد بالقول حول بنية هوية الإنسان العربي: بأنّها تحتضن قوام العصبية القبلية والولاء العشائري، وهي تعمل على صياغة النشاط الاقتصادي ، حيث نشاهد عدة أنماط اقتصادية داخل البلد العربي الواحد، وهذا المشهد الاقتصادي يعود إلى فلسفته الهوياتية للفرد العربي التي تدخل في تركيبة سلوكه الاقتصادي.

ب– الذهنية العربية: وهي قائمة على مجموعة من الموروثات الاجتماعية والقيم الدينية والعادات العربية، وتقع أيضاً تحت تأثير البداوة العربية، وهي أولى أطوار الحياة عند العرب وأكثرها تأثراً في السلوك العربي، وتتسم بأنَّها ذهنية متصلبة تقوم على التقليد والاتباع لا على الخلق والإبداع، وتمتلكها النظرة التجزيئية دون الكلية في قراءة للواقع التي تجعل المرء يقف عاجزاً عن التقدُّم في حياته، فيلزم سلوكه بنمط إستاتيكي يجعل قضية التغيير في طريقة معاشه أمراً في غاية الصعوبة. الأمر الذي يؤثر في الأداء الاقتصادي للأفراد، وفي تحديد أولوياتهم الاقتصادية في ظروف تحكمها أعرافهم الاجتماعية، ونظرتهم إلى الحياة الاقتصادية.

ت– العصبية القبلية: وهي السمة الرئيسية للمجتمعات العربية التي تتغذى سلوكيات أفرادها منها رغم تعاقب أطوار الانتقال لأسلوب الحياة العربية. فرابطة الدم هي أساس الروابط الاجتماعية العربية ، مما يجعل العشيرة أو العائلة أساساً يدخل في بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك نجد أن جوهر الممارسة القبلية للأفراد يتمثل في **"تماهي... الفرد مع**

---

[1]– أديب كلزي، الهوية القومية العربية والتحديات الراهنة، د.ن، دمشق، ط1، 2011م، ص22.

قبيلته التي تبادله الولاء بوصفها مسؤولة، على صعيد جماعي، عن كل ما يقوم به أفرادها، وهذا يؤدي إلى تعزيز مستمر ومتبادل للقربى وما فيها من التماهي" [1]. وقد رأى ابن خلدون فيها أداة توحّد الأفراد داخل دولتهم لما تحمله من الصالح العام للجميع. فالدولة لديه **"إنما تقوم على عصبية توحّد بين الأفراد ، أو على تغلُّب عصبية على العصبيات الأخرى"** [2]. وبهذه الصورة تكون العصبية هي محصلة للمصالح الاقتصادية لما تحمله من دوافع سياسية ، تؤدي إلى فرض منظومة العمل الاقتصادي ، وبناء شبكة العلاقات التجارية ، وطرق تداول البضائع والسلع في الأسواق الاقتصادية العربية. ومن ثمّ يمكن لنا أن **"نؤكد بأنّها الوحدة السياسية التي تضم كثيراً من الوحدات الاجتماعية المحلية المتنوعة البنايات مثل القرى والمدن الصغيرة، والقبائل وحلفائها ومواليها. فالعصبية ليست رابطة النعرة العرقية والطموح السياسي فقط، بل هي اتحاد المصالح الاقتصادية أيضاً"** [3]. لذلك نراها بوضوح عند دراستنا للتشكيلات الاقتصادية العربية، وتحليلنا للوشائج التي تربط بين رجال الأعمال بمنشآتهم التجارية والصناعية ، فهي عامل هام في فرض النظام الاقتصادي.

ث– النظام الأبوي (البطركي): من أكثر المصطلحات المستخدمة في وصف المجتمعات السابقة على التحديث، وهو ينطبق إلى حد كبير على واقع الحالة العربية لما تحمله من مسوّغات يأتي في مقدمتها العصبية القبلية ، أو ما يعرف اليوم بالعائلة التقليدية ، التي حددت بشكل رئيسي معالم النظم الاقتصادية العربية ، تلك النظم التي نرى فيها طبقة كبار التجار وزعماء القبائل والبرجوازيين، هم من يستحوذون على مفاصل الاقتصاد في دولهم، حيث تسيطر على سياساتهم

---

[1] – هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة: بيروت، 1987م، ص40.

[2] – محمد علي نشأت، رائد الاقتصاد: ابن خلدون، دار الكتب المصرية: القاهرة، 1944م، ص140.

[3]– عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي(دراسة فلسفية واجتماعية)، منشورات دار الوحدة للنشر والتوزيع: الكويت، 1981م، ص187.

الاقتصادية المغالاة وانعدام عدالة توزيع الإنتاج، وتكافؤ الفرص بين الأفراد. وتقتصر عملياتهم الاقتصادية على التبادل التجاري وبعض المنتوجات الزراعية والصناعات الخفيفة. وقد أسهمت التدخلات الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر في تعزيز **"مكان الزعماء القبليين والعائلات التقليدية من التجار، ووفر لهم مكانة اجتماعية جديدة، مما أدى إلى بروز برجوازية وطنية في القرن العشرين"** [1]. فهم بهذا التدخل قاموا بعملية تحديث للبنى البطركية العربية حفاظاً على مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة العربية التي تتطلب مثل هذا النمط من المجتمع.

5- مفرزات تلك النظم على الأداء الاقتصادي العربي:

يمكن لنا أن نحدد الإطار العام لممارسات تلك النظم المكوّنة للبنى الاجتماعية بناء على تحليل الوقائع الاقتصادية العربية واستقرائها ، بما تعكسه من حقائق يمكن أن نستدل بها في الحكم على طبيعة دورها، وتنفذها في السلوكيات الاقتصادية العربية. فانعكاس الهوية العربية كان واضحاً في كثير من النظم الاقتصادية العربية، وذلك من خلال طريقة إدارة الاقتصاد الوطني، وفرض التشريعات الناظمة لعمل الأفراد داخل الأسواق العربية وخارجها. **"ولذا فإنّه على الرغم من تغلغل الأشكال "الحديثة" للإنتاج الرأسمالي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً، تظل هناك علاقات "تنازع" بين الأشكال والعلاقات الرأسمالية الجديدة، وبين العلاقات والولاءات التقليدية القديمة(القبلية/ العشائرية/ الاستزلامية)"** [2]. فيؤدي ذلك إلى ظهور علاقات اقتصادية ترتكز على الولاءات الحزبية الضيقة تؤثر سلباً في وقائع النمو الاقتصادي العربي، وتؤدي إلى تتشت الجهود الرامية لتحقيق تقدّم نوعي في الشأن الاقتصادي، وتؤسس لدعائم نظام اقتصادي ، وطني تمكن النظم العربية الخروج من عباءة التبعية للخارج.

---

[1] – هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، ص62.

[2]– محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي...، ص207.

ويتوافق ذلك مع الذهنية العربية المنخرطة بالقيم الاجتماعية القبلية التي ترى في السلطة والجاه العربي هدفاً استراتيجياً في ممارسة الفرد لأعماله، وترى في المنصب الوظيفي والسياسي فرصة لتحقيق ذلك الهدف، فتنعدم المبادرة الفردية في بناء اقتصاد متطور ، لأنّها تنخرط في الاقتصاد الاستهلاكي لما تفرضه عليه قيمه وعاداته التي تحيط بسلوكه ونظرته إلى حاجاته. ويساعده في ذلك وجود العصبية القبلية في بنيته المجتمعية. وينظر الباحثون إليها بأنّها تسهم في سبات الاقتصاد العربي، وتزيد من تبعيته للقوى العظمى، ويرون بأنّ هنالك أسباباً عديدة في فشل المجتمع العربي بالانتقال من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية، **"ومن أهمّها العلاقات القبلية التي قوّضت العصبية وهدمت كيان دولة الموحدين، قد عرقلت مسيرة التاريخ التقدمية في شمال إفريقيا، التي كان ابن خلدون ينطق باسمها، ودفعت تطورها في الاتجاه العكسي. فبدلاً من التطور باتجاه نظام الإنتاج الرأسمالي الذي أحبطت جملة شروطه الضرورية، أخذت الإقطاعيات تتوطد وتتدعم، وتحل محل الدولة المركزية، ومما رسّخ هذا الاتجاه الاحتلال العثماني ثم الاستعمار الغربي، مما أوقف حركة التاريخ التقدمية في الوطن العربي حوالي خمسة قرون"**[1].

ولعل في تجربة (محمد علي باشا) في الإصلاح الاقتصادي التي اصطدمت بالنظام البطركي (الأبوي) خير دليل على فشلها في خط نهج التحديث المتقدّم بفعل إغفاله بنية الفلسفة الاجتماعية العربية، وما تحكمها من شروط تنفذ في السلوكيات الاقتصادية العربية، حيث سعى إلى بناء معالم دولة حديثة، وهيّأ مناخ الإصلاح وفق التجربة الأوروبية المتطورة، وعمل على إعداد البنى التحتية المادية والبشرية اللازمة لعملية بناء دولته. **"إلاّ أنّ محمد علي لم يقضِ على علاقات الإنتاج الإقطاعية، ولا على نمط الإنتاج الإقطاعي لأنّ مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية لا تتمكن في**

---

[1]- عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، دار الحوار: اللاذقية، 1987م، ص8.

تغيير أشكال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، بل في التغيير المستمر لشكل الوجود الاجتماعي لقوة العمل، حيث إنّ أشكال وجود قوة العمل، وبالتالي أشكال إعادة إنتاجها اجتماعياً، لم تتخذ شكل سلعة، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، حيث تصبح قوة العمل نفسها سلعة"[1]. ونشير إلى الفئة التي استهدفها مشروعه التحديثي ، حيث كانت مقتصرة على طبقة كبار موظفي الدولة دون أن تلامس باقي الشرائح المجتمعية ، وكان التعليم المتقدم تحتكره طبقة الأغنياء، الأمر الذي حجّم من تأثير مشروعه في إعادة إنتاج مجتمع ، يحمل أفراده على مبادئ التغيير والتطوير.

فالصورة القاتمة التي رسمتها البنى الاجتماعية على مسار الاقتصادات العربية، تدفعنا إلى البحث دوماً عن طبيعة فلسفتها وماهي تها ، وإمكانية تجاوز الصعوبات عبر الوقوف على حلول جذرية تتمثل بتثوير المجتمع على معوقات نظرية التحديث المطلوبة لعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يتطلب البدء ببناء الإنسان العربي المتكيف مع ذاته ومجتمعه، والرافض لكل ما يمس إنسانيته، المتحرر من النظرة التجزيئية لواقعه، و من ثم ترسيخ مبدأ العقلانية في علاقاته الاجتماعية والسياسية، وتحرره من سطوة العقل الغيبي على سلوكياته الحياتية. وهنا يحضر مسألة تهديم البناءات الاجتماعية المتخلفة، عبر غرس قيم اجتماعية بناءة توجه السلوك إلى الإبداع والعمل الجاد في التطور الحضاري. فحال واقعنا الاقتصادي العربي يتطلب عملية تدمير خلاّقة بحضور الإنسان العقلاني ، وإعادة بناء فلسفة اجتماعية تعيد الاعتبار للفرد الفاعل وللعقل الموضوعي ، ولحضور السببية العلمية في مؤسساتنا التعليمية، والانطلاق من رحم الواقع المجتمعي العربي، فما نحتاجه هو بناء عقل اقتصادي قادر على قيادة منظومة العمل الاقتصادي بكل حرفية ومهارة.

---

[1]- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة والسياسة في الوطن العربي، اتحاد الكتّاب العرب: دمشق، 1997م، ص344-345.

رابعاً– الفكر الاقتصادي العربي ودوره في التحوّلات الاقتصادية والسياسية العربية:

يقوم الفكر الاقتصادي العربي على مجموعة من المذاهب الاقتصادية الغربية، لعل أبرزها وأكثرها وضوحاً فيه ، وتطبيقاً لمبادئها ، هم: المذهب الاشتراكي والمذهب الرأسمالي الحر، و قد رافق ذلك التأثر حالة الوطن العربي بعد نيل العديد من دوله الاستقلال عن الاستعمار الأجنبي، إذ حدثت مجموعة من التحوّلات السياسية مهّدت لتأسيس مرحلة اقتصادية ، شكّلت انعطافاً على مسار الاقتصادات العربية، حيث استطاعت من خلاله التأسيس لنظام اقتصادي ينبثق من روح هذين المذهبين الاقتصاديين. لذلك يتجه البحث إلى دراسة برامج حركات التحرر العربي ، وتحليل الموقف السياسي والاجتماعي اللذين مارسا تأثيراً في بنية الاقتصادات العربية في ستينيات القرن العشرين في ظل اقترانه بالفكر القومي ، بعد أن تهيَّأت ظروف انتشاره بين أوساط المفكرين، وتكون حالة القهر والاستغلال والظلم التي تشهد ها الدول العربية بفعل سياسات الاستعمار ، التي أوقدت روح التمرد لدى المفكر والإنسان العربي، والتي وجدت في الوحدة العربية منطلقاً لبناء القوة الاقتصادية العربية، ولتصبح قادرة على حماية مصالحها.

كذلك اجتمعت بعضُ العوامل المختلفة التي شكَّلت عاملَ جذبٍ لدى المفكرين الاقتصاديين وأصحاب السلطة السياسية العربية، في تبنِّي نظام اقتصادي دون غيره من النظم الأخرى. فهل استطاع الفكر الاقتصادي العربي أن يؤثر في عملية التحوّلات الاقتصادية والسياسية العربية؟ وكيف انعكست على السياسات الاقتصادية العربية؟ وما العوامل التي دفعت الدول العربية والمشرِّعين الاقتصاديين إلى تبنِّي تلك المذاهب الاقتصادية؟

1- التحوّلات السياسية و حركات التحرر في الوطن العربي في ستينيات القرن الماضي:

بدأت حركات التحرر العربي منذ العقد الخامس من القرن العشرين واضعة نصب عينيها بناء الدولة الوطنية الحديثة، وتأمين ما يلزم لبدء عملية البناء الجذري للدولة ، من فرد ومؤسسات وفق أيديولوجية جديدة ذات نهج سياسي أقرب إلى الوطنية. واتفقت تلك الحركات على أن تكون خطوة تشكيل الأمة العربية القومية _كما فعل الغرب المتقدّم_ هي أساس عملية البناء بحكم أنّها لبنة رئيسية تقوم عليها باقي الخطوات الأخرى. الأمر الذي جعلها في صلب البرنامج السياسي لتلك الحركات، على أن تكون نقطة التحوّل السياسي ، هي التوجّه الفعلي إلى تعزيز وجود القومية العربية في فكر الدولة ومؤسساته ا. وبرز الفكر القومي العربي كمخلّص للحالة العربية المتخلِّفة والمضطهدة، و"**كان فكراً متحدياً للواقع العربي الفاسد، أدرك إدراكاً واقعياً موضوعياً أنَّ مهمة الطليعة الأولى قيادة الجماهير العربية والنضال معها من أجل القضاء على المعوقات المختلفة التي تَحول دون وحدة الوجود العربي وتؤدي بالتالي إلى ضياعه وتخلّفه وتبعيته، بل تنذر بزواله**"[1].

وقد دأب المفكرون العرب في مرحلة الستينات من القرن العشرين على إخراج مفاهيم ومصطلحات تعبِّر عن حالة القومية العربية ، وإدخالها إلى قاموس السياسة العربية المعاصرة ، حرصاً منهم على ربطها بالواقع العربي المعاش، فظهرت مصطلحات القطرية ، والأمة ، والمواطنة ، والصراع العربي الصهيوني ، وتحرير المرأة العربية ، والوحدة العربية ، وغيرها من المفاهيم التي تم تداولها بين مناصري هذا الاتجاه، لتحديد ملامح العمل القومي العربي، وإعطاء البُعد الإنساني لشعارات القومية العربية، وتضمينها طموحات الجماهير في استرداد حقوقهم المشروعة، "**لذلك كانت القومية العربية في جوهرها قومية إنسانية، لأنّ مصلحتها المباشرة كفكر في إقامة دولتها كمشروع سياسي،**

---

[1]- عبدالله عبد الدائم، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب: بيروت،1994م، ص64.

تلتقي موضوعياً وذاتياً مع طموحات القوميات المقهورة في العالم" [1]. وأخذ الفعل القومي العربي يتجه نحو محاربة الترهل الاجتماعي ، والقوى التي تعيق حركة تطوير المجتمع ، كالإقطاعية في ظل تركيبة اجتماعية تدعم فيها الشرائح الكبرى في المجتمع العربي، أي الطبقة الوسطى التي ستصبح لاحقاً مكوّناً رئيسياً في السياسات العربية وخاصة الاقتصادية.

وفي الفترة الأخيرة أصبحنا نلاحظ تقارباً كبيراً بين الفكر القومي العربي ، وباقي التيارات الفكرية بعد حالة من العداء تملّكتها في فترة تاريخية ، دفعتها لاحقاً إلى النظر مجدداً في إعادة دراسة العلاقات معها، وبدا ذلك جلياً في طروحات القوميين العرب التي حملت أفكاراً ليبرالية بعد أن رأت ما قدمته للحضارة الأوروبية، والتقدّم الذي وصلت إليه، كما حصل تفاعل كبير مع التيار الإسلامي مدركة أهمية مد جسور التقارب والتعاون بين العروبة والإسلام ، بوصفهما من المكوّنات الأساسية في هوية الأمة العربية ، لتصبح القومية العربية ضرورة تنموية ، تفرضها ظروف البلاد العربية ووضعها الإقليمي، **"فالقومية ليست مجرد قضية قناعة سياسية ولكنها ضرورة تنموية لأنّها توفّر الأساس الصلب للاعتماد على النفس.. ومن هنا فإنّ الخيار المطروح ليس خياراً بين التنمية القطرية والقومية وإنما خيار بين تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وتكامل التكافؤ مع الأقطار العربية الأخرى"** [2]. وبذلك امتلكت القومية العربية خطاباً قومياً ثورياً ، متحالفة مع النظام الاشتراكي في إعادة التموضع الطبقي لشرائحها الاجتماعية.

لذلك فإن عملية تبنّي المنظور القومي من قبل المفكرين الاقتصاديين العرب العربي **"يعني أنّ الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، لكي تؤدي إلى النتائج المثلى مما هو مستهدف،**

---

[1] – غالي شكري، ديكتاتورية التخلف العربي: مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، ص117.

[2]– نزار نيوف، الفكر التنموي العربي بين ثانوية الخلاف... وأولويات التكامل الإقليمي، جريدة البعث: دمشق، العدد(7557)،10 كانون الثاني، 1988م، ص8.

يحسن بها أن تكون منسجمة مع نظائرها القومية التي تصاغ ، ويصار إلى اعتمادها وتطبيقها بحيث تسمح بالتعاون والتكامل بين الأقطار العربية بشكل متسع ومعمق" [1]. وتصبح القومية العربية باقترانها بالنظرية الاشتراكية قاعدة إصلاح ثورية للعلاقات والروابط الاقتصادية فيما بين الدول العربية، لكي تبني عليها جسور التواصل الحقيقي بينها ، وتثمر سلوكيات اقتصادية منتجة لواقع متقدم كحال الغرب المتقدم . فالهوية العربية حاضرة في النظام الاقتصادي العربي المأمول تحقيقه، والذي ينطوي على أبعاد تنموية استراتيجية تحدد من خلالها خطوات العمل الاقتصادي في المنطقة العربية. لأن الدول التي تبنَّت ذلك النهج لاتزال تعاني مخاضاً عسيراً في ربط واقعها بالشعارات التي تبنَّتها في أنساقها الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أدائها الوظيفي داخل أسواقها التجارية.

وقد كان للفكر القومي أثره في الفكر الاقتصادي العربي الحديث ، حيث تمَّ تبنِّي سياسات اقتصادية وطنية ، تمتزج بالنظرية الاشتراكية لتلاقيها مع أيديولوجيتها السياسية، وارتباط رجال السياسة لمعظم الدول العربية بالاتحاد السوفييتي (السابق) مصدر تلك النظرية. **"والتي أدت إلى تبنِّي حكومات تلك العهود استراتيجية للتنمية مرتكزة إلى إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات، وإلى تشجيع هذا الإحلال محل المستوردات بتكثيف جدران الحماية الجمركية والإدارية"** [2]. وترسَّخ الفكر القومي في أدبيات أنصار هذا التوجه في كثير من الدول العربية، والتي انتقلت لاحقاً لتصبح في صلب السياسات الاقتصادية العربية، كما حصل في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، حيث خطت في برامجها الاقتصادية خطوات متقدمة ، أسست لحالة

---

[1]- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1992، ص160.

[2]- طاهر حمدي كنعان، التعاون الاقتصادي العربي: رؤية عملية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(268)، حزيران، 2001م، ص153.

اقتصادية جديدة انعكست على الواقع الاجتماعي والسياسي لتلك البلاد. فقد حاولت إعادة توزيع الطبقات الاجتماعية من خلال سلّة من الإصلاحات الجذرية تخدم مشروعها الاقتصادي الجديد، لذلك اتجهت عبر بوابة سياسة التأميم الزراعي والصناع ي إلى تحقيق سياسة نمو تعتمد على التركيبة الجديدة للمجتمع، ونشوء علاقات اقتصادية تتميز عن سابقتها بأنها أكثر اتساعاً بين الشرائح الاجتماعية وتحت سلطة الدولة المركزية. فالهدف الرئيسي لها هو إعادة الحقوق لأصحابها، ومنع كل أشكال الاستغلال والقهر، بإنشاء نظام تمثَّل بالاشتراكية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد أفضت الحركات القومية _والتي وقف خلفها المفكرون العرب_ إلى رسوخ حالة انتماء للنظم الاقتصادية ذات الانتشار الأوسع بين اقتصاديات العا لم، وصار هنالك من يتبع الاقتصاد الاشتراكي، وخاصة في دول المحور العربي، والتي تتناقض نظمها مع النظام الرأسمالي الغربي، وحليفته في المنطقة العربية الكيان الصهيوني، ومنها م ن يتبع الاقتصاد الرأسمالي حيث تتلاقى مصالحها مع الدول الغربية التي تقف خلف شركاتها المستثمرة للنفط العربي . وبذلك كان الاصطفاف العربي إزاء خيار التحديث العربي قائم اً على المصالح أكثر منها على الحالة الفكرية التي كانت تعصف بالبلاد العربية، مما أفقدها روح الأصالة في حركتها الاقتصادية النامية. و عملت الدول الخارجية ومقدرات البلاد العربية والنخب السياسية الحاكمة على بناء شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ، ووضع البلاد على خارطة الاقتصاد العالمي. وتبقى خطوة إدخال القومية العربية في النظرية الاقتصادية العربية مثار بحث دائم وجهد دائب، إذ أريد منها أن تكون صمام أمان للمجتمع العربي، ذلك "**أنَّ الصيغة القومية هي أفضل صيغة توفّر الحفاظ على الخصوصيات المحلية والإقليمية والوطنية داخل الكيان القومي الواحد، وأنَّها تمثّل أفضل حل لمشكلات الأقليات القومية والعرقية**

والإثنية والدينية داخل هذا الكيان، حيث يسود التنوع ويغدو التعدد عامل تلاقح خصيب"[1].

ومن ثمّ استطاع الفكر الاقتصادي العربي ـإلى حد ما ـ أن يؤثر في عملية التحوّلات الاقتصادية والسياسية العربية ، لكن في مواضع تتلاقى مع الظروف التي تخدم النخبة السياسية الحاكمة، والدول الإقليمية المتحالفة معها، أضف إلى ذلك الحالة الجماهيرية وتأثيرها في صناع القرار في الدول العربية. ويبقى ذلك التأثير مرهون اً بالعامل الخارج ي أكثر منه بالعامل الداخلي، وذلك لضعفٍ شديد في البنيان السياسي والاقتصادي لدول أهلكها الاستعمار الأجنبي بعد أن سلب مقدراتها، وألزمها بشروط سياسية قيَّد من حركتها السياسية، الأمر الذي انعكس على أداء السياسيات الاقتصادية العربية . فما كان من بعض الدول العربية كمصر وسوريا والعراق إلاّ أنّ اِلتحقت بالحلف الاشتراكي المتمثل بالاتحاد السوفييتي (السابق) خلال العقد الثاني من القرن العشرين، وأشادت سياساتها الاقتصادية وفق منظور تحالفها الجديد ، دون أن تهمل العلاقة مع الأفكار التي حملها المفكرون العرب المناصرون لهذا التيار، والذي كان مسيطراً على الساحة السياسية العربية في وقت اتجهت فيه الشعوب إلى التخلّص من حالة الفقر والجهل ، اللذين أحاقا بالأمة بسبب مخلّفات الاستعمار وأدواته في المنطقة.

2- العوامل التي دفعت الدول العربية والمشرّعين الاقتصاديين إلى تبنّي المذاهب الاقتصادية الكبرى:

هنالك جملة من العوامل حفَّزت الدول العربية على الاندفاع إلى تبنّي المذاهب الاقتصادية التي حققت نتائج متقدمة للدول التي تعمل وفق أيديولوجيتها، دون أن نغفل الحديث عن أسباب أخرى

---

[1]- عبدالله عبد الدائم، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، ص93.

فرضتها الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة العربية ، وتمثّلها لمصالح الدول الكبرى ، ويمكن لنا أن نصنِّف تلك العوامل تحت مسميات وظيفية، تعكس حقيقة الدافع وراء العمل بمضمونها.

أ– الأيديولوجيا السياسية: عملت على صياغة المنظومة الاقتصادية لكثير من اقتصادات الدول العربية، سيّما وأنَّ الوطن العربي يتمتع بموارد اقتصادية غنية ومتنوعة ، جعلته عرضة لأطماع الغرب، الذي مارس ضغوطاً كبيرة وبأشكال متعددة للسيطرة على الموارد العربية. لذلك عمد إلى ربط بعضٍ من تلك الدول باتفاقيات سياسية، تُخوِّل له الحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة، تعزز موقعه الاقتصادي، وتزيد حجم ثروته . وقد اتجه إلى تشكيل طبقة من السياسيين والاقتصاديين العرب من أجل خلق مناخ التناغم الأيديولوجي والفكري معهم ، يساعده في تبنِّي المذهب الاقتصادي الذي تعتنقه تلك الدول. فالتكوين السياسي العربي الحديث ساعد على إقامة شبكة من العلاقات مع الغرب، مرَّر عبره ا مشاريعها الاستراتيجية متمثلة في التأثير المباشر في بنية السياسة الاقتصادية العربية.

وكان من أبرز نتائج النظرية السياسية العربية تبنِّي الدول العربية لنظريات اقتصاديةٍ غربية دفعت النظام السياسي العربي إلى تأييد إحدى تلك النظريات، وقد أدى ذلك إلى انقسام ثنائي في حالة الاقتصادات العربية ، جعلها داخل نسق اقتصادي محدد من الخارج تبعاً لما تفرضه طبيعة الدولة، وما تمتلكه من مقومات اقتصادية، وما تحمله من خطط اقتصادية ترنو إلى تحقيقها. فرسمت الدول الغربية صورة النظام الاقتصادي في ذهنية المفكر العربي ، وأدخلته في سلوكيات رجل السياسة بديناميكيات سياسية متعددة وفق أجندتها الاقتصادية وبمراحل قصيرة الأمد، دون أن تهمل باقي مراحل سياساتها في تطبيع أيديولوجيتها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وفق منظورها القائم على مصالحها الاستراتيجية المحددة لعناوين وسلوكيات العمل داخل النظم العربية. لكن أياً تكن الوسيلة، فإنّ السياسة أسهمت في الترويج لنظام أو مذهب اقتصادي دون آخر، وتحت عناوين مختلفة.

ب- **السلوكيات الاقتصادية:** شكّلت التكنولوجيا الغربية المتطورة دافعاً لكثير من الدول العربية من أجل بذل الجهود في سبيل امتلاكها، فأوصى معظم اقتصاديها بضرورة تبنّي المذهب الاقتصادي الذي قامت عليها تلك الصناعات المتطورة. وأكدوا أنَّ للتكنولوجيا دوراً في إحداث تراكم رأسمالي يسهم في ارتقاء النشاط الاقتصادي، وتنعكس إيجاباً على الواقع الاجتماعي، **"فالثورة التكنولوجية توسّع في الواقع من الطابع الاجتماعي للرأسمالية إنَّها تسمح بناتج اجتماعي أكبر، وتضيف قوى اجتماعية جديدة تعمل من أجل زيادة الطابع الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي"**[1]. وبذلك يمكن عد التكنولوجيا أحد الأسباب التي دعت الدول العربية إلى تأييد النظريات الاقتصادية الغربية، التي عهدت لتلك الدول المتطورة بناء صناعتها التكنولوجية المتقدمة، وأيضاً سارعت من وتيرة نموها الاقتصادي وامتلاكها لزمام المبادرات التجارية، كما أنَّها اتجهت إلى خلق حالة اقتصادية تماثل تلك الدول المتقدمة بغية تهيئة شروط التقدم الاقتصادي. إلاّ أنّ اعتمادها المفرط على نقل تلك التكنولوجيا جعل مسارها الاقتصادي وأنماطها الإنتاجية تبعاً للدول المستوردة منها التكنولوجيا، ذلك أنّ **"نقل التكنولوجيا لا يعني مجرد نقل آلات ومعدات، وإنَّما يعني في الواقع نقل نمط معين من استخدام عناصر الإنتاج، ونمط معين من التبادل، ونمط معين من الاستهلاك ونمط معين من التسويق"**[2].

وهنالك سبب آخر دوافعه سياسية انغمست في سلوكيات رجل الأعمال العربي، حيث تتعلق بالقضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية، والدور الذي يمكن أن تمثّله الدول العربية في مناصرتها، وذلك من خلال الأحلاف السياسية مع الدول القوية. فأمام المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي الغربي اصطفت الدول العربية في بناء نظامها الاقتصادي، وانبرى كل طرف من الأطراف

---

[1]- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد (147)، آذار، 1990م، ص22.

[2]- المرجع السابق، ص166.

العربية يعلل الأسباب التي دعته إلى تأييده للسياسات التي تقوم عليها سياساتهم الداخلية. وقد تأثر به المفكرون العرب في ظل انكماش في الهوية العربية رغم محاولاتهم تأصيل نظام اقتصادي يحمل الاستقلالية والخصوصية في طيّاته. فالغرب يمتلك الشروط الموضوعية والمنطقية لقيادة العالم فكرياً وسياسياً واقتصادياً، لأنه يمتلك مقومات القوة وعناصرها المادية والرمزية.

وما نود الإشارة إليه هو إنّ البُعد الفلسفي للفكر الاقتصادي العربي الحديث يقوم بكليته على الفلسفة الغربية، مما ي سوّغ له التمذهب الفكري ، وتأييد نظرياته من قبل المفكرين ورجال السياسة العرب، فظروفه الذاتية والموضوعية لم تنضج بعد ليقوم بتحديد هويته في فلسفة اقتصادية تشكل عماد مشروعه التحديثي في المنطقة العربية ككل. فلا تزال العوامل الخارجية تؤثر في تحديد مصير النظم العربية، وتتدخل في تركيبتها البنيوية ، إلى جانب الأسباب والعوامل الداخلية التي قيّدت حركة الفكر العربي في إحداث تحوّل في المجتمع العربي كما حصل مع الغرب. ولهذا لم تكن هنالك فلسفة اقتصادية عربية تؤسس لمرحلة اقتصادية عربية ، تشكّل انعطافاً تاريخياً في الاقتصادات العربية ، وبقي الناظم الفلسفي للفكر الاقتصادي العربي الحديث غربي الاتجاه ، طالعتنا به حال النظم الاقتصادية العربية وانعكاسها على سلوكيات أفرادها، بالرغم من سعي المفكرين إلى خلق فلسفة تنتمي لروح المجتمع العربي، دون أن يلغوا الاستئناس بتجارب الأمم المتقدمة. ومع ذلك فإننا نرى أنَّ هناك دوراً للتيارات الفكرية المؤثرة في الفكر الاقتصادي العربي ، وكذلك للمتغيرات العلمية على مسار المجتمعات العربية من حيث إحلال أنماط إنتاجية تواكب اقتصاد العصر، والانتقال إلى مفهوم جديد للتسوق العربي يعكس التطور الاقتصادي العالمي. لذلك تحضر قوى التغيير في الدول الرأسمالية الغربية بقوة في العلاقة القائمة مع الدول العربية، وتحمل معها الكثير من الخفايا المتضمنة في تلك العلاقة، وتؤثر في الصورة الاقتصادية العربية العامة. وسؤالنا المطروح أين الاقتصاد العربي من سياسة الهيمنة والتوطين الاقتصادي؟ وهل استطاع تخطّيها باستراتيجية اقتصادية وطنية، تتمتع بجذور اجتماعية تعكس الواقع العربي؟

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي العربي بين الهيمنة والاستقلال

تمهيد :

إنّ الموقع الجيو_اقتصادي العربي الاستراتيجي جذب أنظار قوى الرأسمالية الغربية نحو السيطرة عليه بطرائق تكسبها الشرعية الدولية ، وتحظى بقبول الدولة المستضيفة لمشاريعها وشركاتها الاستثمارية، وذلك بعد قيامها بمجموعة من الخطوات تمكّنها من الوصول إلى تلك السيطرة الاقتصادية المطلقة. فقد استطاعت أن تُغيِّر من البنية التنظيمية للأسواق العربية عبر سلسلة من الإجراءات فرضتها عليها ، مستفيدة من تفوقها التكنولوجي ، وقوة رأسمال شركاتها ، وخبرة كوادرها الفنية العالية الدقة، ونفوذها السياسي في المنطقة. وهي الآن بحاجة إلى إعادة توزيع القوى الاقتصادية في المنطقة العربية بعد انتقالها إلى مرحلة الإنتاج الاحتكاري، الذي يستلزم آلية جديدة ناظمة للعمل ، تواكب صيرورة سياسات شركاتها المستثمرة في الدول النفطية العربية، والتي تزداد باطراد نتيجة التسهيلات المقدمة من الدول المستضيفة التي تمنحها فرصة توسيع نشاطاتها الاستثمارية، والتي تؤمن لها أرباحاً إضافية تعظّم فيها رأسمالها وأرصدتها المصرفية.

في حين لايزال الفكر الاقتصادي العربي يدور حول التمذهب الفكري بين عدة تيارات فكرية غربية متأثر بها ، الأمر الذي يجعل قراءة الباحثين للظواهر الاقتصادية بعيدة عن حيّز الواقع العربي المتسم بسمات عديدة ، تجعله يمتلك خاصيات تُنبئ بمذهب اقتصادي خاص به ، يعكس الصورة الموضوعية للمجتمع العربي بعموميته. فالتجارب العربية الحديثة تدلل على مدى الإخفاقات أو النجاحات المحدودة التي حققتها عبر أدلجة الاقتصاد وفق تلك التيارات ، وهم بالحقيقة جاؤوا كردة فعل ، وليس تلبية لحاجات المجتمع وتطلعات الفرد. وقد تم الاشتغال على شعارات زائفة

مبتعدين عن العمل بفلسفة تنطلق من رحم مجتمعهم الذي ينتمون إليه، وغياب النظرة الواقعية في تحليل الوقائع الاقتصادية العربية متأثرين بالحالة الثورية، التي تتملك وضع الجماهير في المنطقة العربية. وبالرغم من التغيرات العلمية التي أحاطت بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تأثرها بالتقدم العلمي الغربي، إلاّ أنّها لم تستطع بلوغ مرحلة الانطلاق الاقتصادي بفعل معوقات كثيرة حالت دون أن تمنحها القدرة على تأسيس نظرية تحاكي من خلالها بنية مجتمعاتها ، وتعكس ميول أفرادها ورغباتهم. فأدوات قوى التغيير الرأسمالي من وكلائها التجاريين، و الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية، وعلاقات الاندماج الاقتصادي الكامل، كلها حاضرة في زوايا العملية الاقتصادية العربية كافة ، وفق ما تستدعيه الحاجة إلى إتمام السيطرة على المناخ الاقتصادي العربي العام.

أولاً– التيارات الفكرية المؤثرة في الفكر الاقتصادي العربي:

كنا قد ذكرنا في الفصل الأول الإطار الفلسفي للتيارات الاقتصادية موضحين الدعائم الفكرية التي تقوم عليها كل من النظرية الاشتراكية والرأسمالية والكينزية، إلاّ أننا هنا أمام استعراضهم من حيث التمذهب الفكري بين المفكرين الاقتصاديين العرب ، وإسقاطاتهم على الواقع الاقتصادي العربي المعاصر. فنحن مازلنا نشهد هذا النهج في العقل الاقتصادي العربي، وانطلاقه في خط المسار الإنتاجي للعمليات الاقتصادية كافة، وانعكاس ذلك على الهوية الاقتصادية العربية، وصرنا نشهد تجاذبات بين النظم الاقتصادية العربية والنظم الخارجية، حيث تحدد ملامحها طبيعة الانتماء الأيديولوجي والمصالح الاستراتيجية الاقتصادية للدول العظمى.

1– التيار الاشتراكي الماركسي العربي:

ظهر هذا التيار في الوطن العربي في الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك تحت عباءة من الظروف الداخلية والخارجية ، أفرزت تياراً فكرياً عربياً ، بدأ يؤسس لمرحلة جديدة قائمة على قاعدة

إحلال المساواة بين أفراد المجتمع، ومحاربة الاستغلال بأشكاله كافة، واعتماد سياسة التوزيع العادل. **"وبدأ هذا التحوّل يتخذ شكلاً واضحاً ومنهجياً منذ مطلع عصر النهضة ويتعمق تدريجياً بفعل تكوّن وعي جديد لوجود ارتباط وثيق بين القهر القومي والقهر الاجتماعي، وبين التحرر الوطني والتحرر من الفقر، ولطبيعة التحالف الراسخ بين الاستعمار والطبقات الحاكمة"** [1].

فكان المناخ العربي العام مهيّأً لمسألة تبنّي الاشتراكية ، بوصفها حلاً ممكناً في بناء المنظومة الاقتصادية، وتعكس رغبات الفرد العربي في الشعارات التي طرحتها ، والسياسات التي انتهجتها. لذلك كان معيار التبنّي منطلقاً من الواقع العربي المعاش الظ امئ لمثل ذلك التيار، إضافة إلى حرصها الشديد على إقامتها علاقات وطيدة مع المعسكر الاشتراكي ، لتعزز لها عوامل صمودها في وجه التيار الرأسمالي المثبط لكل متغير يهدد مصالحه في المنطقة العربية.

وانطلق ثلّة من المفكرين العرب يقرؤون واقعهم الاقتصادي بمنظور النظرية الاشتراكية، وأفردوا الكثير من المؤلفات التي طرحت قضايا اقتصادية عربية والحلول المناسبة لها، وبعض هم وصل إلى مراكز صنع القرار السياسي، وأضحوا مشاركين في عملية قولبة النظام الاقتصادي للدول المنتمين إليها استناداً إلى النظرية الاشتراكية. هذا الأمر أصبح واقعاً في بعض الدول العربية التي تحكمها علاقات واتفاقيات مع ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي ، مثل دولة مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الشمالي، وكانت أحزابها السياسية الحاكمة حلقة وصل بين أنصار الفكر الاشتراكي ، وبين قادة السلطة في تلك الدول العربية. لذلك عملت الحاضنة السياسية على مسألة التبنّي لمذهب اقتصادي دون آخر. وتم تناول الاشتراكية عبر قضايا إنسانية واجتماعية كمذهب اقتصادي ، دعمته القوى الحاكمة في السلطة لدى الدول العربية. وكان ذلك جلياً في المؤلفات التي سطَّرها المفكرون العرب، حيث برزت فيها أيديولوجيتهم المناصرة للاشتراكية، ومنهم:

---

[1]- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص124.

- **سمير أمين:** مفكر اقتصادي عربي، ومن أهم أعلام المدرسة الماركسية العربية، والذي انتقل بعدها إلى تأييده لمدرسة التبعية، حيث حمل على عاتقه مهمة إعادة هيكلة النظم الاقتصادية العربية من مدخل النظرية الاشتراكية_ الماركسية، وكان يهاجم بشدة النظام الرأسمالي(الليبرالي)، ويصفه بأنّه غير قادر على إدارة الاقتصاد العالمي، ذلك **أنَّ "الليبرالية المشار إليها تُغلق الاقتصاد في دائرة من الركود ويتبيَّن أنَّها غير قابلة للإدارة على المستوى العالمي لأنَّها تُضاعف أزمات لا يمكن التحكم بها"** [1]. وشدد (سمير أمين) على ضرورة فك الارتباط أولاً مع النظام الرأسمالي الغربي، لكي تقوم عملية البناء للجسم الاقتصادي العربي. وفي المرحلة الأخيرة مال فكره إلى تأييد المدرسة البنائية (أمريكا اللاتينية)، إذ قدّم رؤية جديدة في قراءة المادية التاريخية وأنماط الإنتاج الخراجي، مبتعداً بذلك عن التقسيم الماركسي لطبقات المجتمع، كذلك قدم رؤية معمّقة في نظرية المركز والأطراف، التي من خلالها يوصّف النظام الرأسمالي الحر، والمبادئ النقيضة التي يقوم عليها.

وميّز بين حالة المراكز وبين الأطراف من حيث التوسع والتبعية للرأسمالية العالمية، فقال: **"في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثمّ تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلاَّ ناتجاً مطمعاً على التراكم المركز، فهي بهذا المعنى عملية تراكم "تابع""** [2]. فحالة الانتقال الفكري للمفكر (سمير أمين) وتجاوزه طرح الماركسية، وتأييده لمدرسة البنائية (الأمريكية_اللاتينية)، هي من السمات التي تطبَّع معظم المفكرين العرب فيها نتيجة الظروف المحيطة بهم، والتجارب التي مرت بها الأمم المتقدمة، وانعكاسها على الأمة العربية.

---

[1]- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين 20و21، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002م، ص33.

[2]- سمير أمين، التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(93)، تشرين الثاني، 1986م، ص90.

- **عارف دليلة**: أيد النظرية الاقتصادية الماركسية في الاقتصادات العربية، ودرَّس الاقتصاد السياسي الماركسي، وشدد في مؤلفه (بحث في الاقتصاد السياسي للتقدم والتخلف والنظام الاقتصادي العالمي عام 1982) على ربط التقدم بالتنمية، معتبراً أنّ **"التقدّم هو غاية التنمية، والتنمية هي عملية بناء أسس ومقومات النظام الاجتماعي_ الاقتصادي المتقدّم"** [1]. وركَّز على ضرورة تنمية الإنسان وجعله صانع مجتمعه وفاعلاً في عملية تطويره. وهاجم بشدة الرأسمالية الاحتكارية التي تعمل على استغلال الأفراد. ورأى أيضاً أنّ ظروف الانتقال الاقتصادي في المجتمع العربي لم تنضج بعد بفعل عوامل عديدة تأتي في مقدمتها العلاقات القبلية التي أجهضت أي عملية تقدّم في الحياة العربية وخاصة الاقتصادية. وفي المرحلة الأخيرة شدَّد على عوامل التخلّف وحالة الفساد التي تعصف في البنيان المجتمعي العربي. وتبقى أيديولوجيته الاشتراكية قائمة في صلب توجّه فكره الاقتصادي، والتي يَعدّها أساس عملية العدالة الاجتماعية في التوزيع والإنتاج.

- **عصمت سيف الدولة(1920_1996م)**: دافع بقوة عن الاشتراكية الماركسية، والدور الذي يمكن لها أن تقوم به في تطوير الواقع العربي بما فيه الاقتصادي. وقد تناول في مؤلفاته، ومنها (أُسس الاشتراكية العربية عام 1965)، و(آخر الطريق إلى الاشتراكية العربية عام 1967م)، بإسهاب معمّق المزايا التي تحملها الماركسية الاشتراكية لتطوير أداء العمل الاقتصادي، فدعا إلى ضرورة أن نلم بالفكر الاشتراكي الماركسي، ومن ثمّ تبنّي سلوكياته. ذلك أنّ الاشتراكية تعطي الشعور الكامل بالمسؤولية الجماعية ومناصرة حقوق الأفراد، وتعطي الحافز على العمل وتطوير أدواته. ومن ثمّ فإنَّ **"الاشتراكية ليست إلغاء للملكية الفردية إطلاقاً، وإلغاء للملكية الفردية لأدوات الإنتاج، "لحساب الطبقة العاملة"، ولكن الاشتراكية تحرير الناس في المجتمع من الاستغلال، عمالاً كانوا أو فلاحين أو غيرهم، لتخلص جهودهم لبناء مجتمع الرخاء**

---

[1]- عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، ص71_72.

والحرية"[1]. ويرى بأنّ تحقيق الاشتراكية العربية تتطلبه مقومات، منها تحقيق الحرية ومن ثمَّ الوحدة لتعطي الدفع نحو بناء الدولة القوية، وليصبح بعدها شعاراً يُلزم الاشتراكيين العرب بتحقيقه وفق روح ثورية، تبدأ برفع كل أشكال الظلم والقهر عبر الديمقراطية والحرية، ضمن سياق النضال إلى التوحّد العربي، لنصل عندها إلى الأطروحة الأخيرة، وهي الاشتراكية العربية.

وبالنظر إلى الجهود التي بذلها المفكرون العرب في ترسيخ دعائم التيار الاقتصادي الاشتراكي في بنية العقل العربي، نجد أنهم قد شغلتهم قضايا تحررية سياسية أكثر منها اقتصادية. وهنا لا نقلل من أهمية الجهود المبذولة من قبل مفكري هذا التيار، إلاّ أنّ جهودهم قامت على تبنيّ الاشتراكية كنظام ثوري ينهض بالفرد والمجتمع معاً ، ويتمرّد على الواقع المعاش. فلا يمكن الربط بين قيام ثورة سياسية وقيام ثورة اجتماعية، أي ليس بالضرورة أن يقود التثوير على الواقع السياسي إلى إزالة مظالم الحياة الاجتماعية. تماماً كما حصل في الثورات الفرنسية الحاصلة بين الأعوام (1830-1870م)، حيث "**كانت ثورات سياسية أقامت بالتتالي ملكية يوليو والجمهورية الثانية والجمهورية الثالثة بعد الإمبراطورية الثانية، وكلها أشكال سياسية مختلفة لحكم طبقة اجتماعية وحيدة واحدة: البرجوازية**"[2]. وهذا المثال ينطبق حكماً على الواقع العربي المعاصر إذ تم إحداث إسقاطات اشتراكية على الحياة السياسية دون أن يؤسس لتحديث بنية النظم الاقتصادية العربية. لذلك نجد هوة ما بين المفكر ورجال السلطة في النظم العربية الحديثة رغم مصدر الانتماء الأيديولوجي نفسه، لكنّ سياساتهم كانت انتقائية في تطبيق منهج الاقتصاد الاشتراكي وفق ما يخدم السلطة الحاكمة، أو الظروف الخارجية التي تعرقل ها، وما بينهما تضعف شبكة الإصلاح الجذري ، ويغدو الوعي الاقتصادي زائفاً بفعل تعلّقه بوشائج وهمية، تنقطع بمجرد اصطدامها بمشكلة اقتصادية ما.

---

[1]- عصمت سيف الدولة، أسس الاشتراكية العربية، القاهرة: د.ن ، 1965م، ص255.

[2]- أرنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، مركز اليساري الثوري: القاهرة، 1974م، ص31.

2- التيار الليبرالي _ الرأسمالي العربي:

لاحت ملامحه الأولى عند مفكري عصر النهضة أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أظهروا إعجابهم الشديد بالحالة الاقتصادية المتقدمة التي وصلت إليها الدول الأوروبية الغربية، إلاّ أنّهم لم يحملوا ذلك الإعجاب في مذهبهم الاقتصادي الذي ع ني بالاقتصاد الإسلامي . وبالرغم من كل ذلك توالى ظهور العديد من المفكرين العرب الذين أيدوا طرح النظام الرأسمالي، وظهور دعوات تحض على ضرورة تبنيِّه في الإصلاحات الاقتصادية للنظم العربية، وذلك ضمن أجواء من الظروف الدولية التي دعّمت أفكارهم في التوجه الليبرالي للاقتصادات العربية . فكان من اليسر لهم تسويق أفكارهم لقادتهم السياسيين، وتبنِّيهم له كنظام اقتصادي. بد ا ذلك التأثر واضحاً في الدول العربية المنتجة للنفط الذي يدلل على مدى ارتباط نظمها الاقتصادية بالقوى الغربية الرأسمالية. وأياً تكن الغايات فقد نجحوا في فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر على الواقع السياسي العربي لدى الكثير من الدول العربية . وهنالك العديد من المفكرين الليبراليين العرب الذين درسوا النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وأيدوا مبادئها، وكان منهم:

- **أحمد لطفي السيد** (**1872_1963م**): يُعدّ من روّاد الليبرالية المصرية، حيث نادى بالحرية الفردية ومزاولة الأفراد أنشطتهم الاقتصادية بعيداً عن تدخلات الدولة والحد من رقابتها، وذلك ضمن اتفاق يقوم على التعاقد الحر بين الدولة والفرد. وكانت فلسفته الليبرالية قائمة على **"المزج بين المبادئ الإسلامية، والفلسفة الإغريقية، وأفكار التنوير الفرنسية، والليبرالية البريطانية"**[1]. ولم تستطع تلك التوليفة الفكرية أن تنهض بواقع أمته، فهو لم يخرج من عباءة الوصاية والتقليد الغربي، لذلك ارتطم مشروعه الليبرالي بقوى اجتماعية مناهضة له حدَّت من تأثير

---

[1]- عفاف لطفي السيد، تجربة مصر الليبرالية (1922-1936)، ترجمة عبدالحميد سليم، المركز العربي للبحث والنشر: القاهرة, 1981م, ص333.

مشروعه التحديثي في الاقتصاد المصري، غير أنّ محاولته وأنشطته السياسية والاقتصادية أسست لحالة فكرية جديدة، مهّدت الطريق أمام التيار الليبرالي العربي المعاصر.

- **برهان الدجاني** (1921_2000م): وهو من أبرز الاقتصاديين العرب أيد التوجّه الليبرالي في الحياة الاقتصادية. وألّف الكثير من الكتب، أبرزها (محاضرات في التنمية الاقتصادية في الأردن عام 1957م)، و(الاقتصاد العربي عام 1958م)، و(تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية 1962م). وصحيح أنه أيَّد التوجّه نحو الليبرالية الاقتصادية للاقتصادات العربية، إلاّ أنّه طالب بأن يكون هنالك تصور اقتصادي عربي يمايز عن التصور الغربي في عملية التنمية والتكامل والتطور الاقتصادي، وذلك بوجود تنسيق مستمر في عملية الاستثمار العربي وفق أطر تحدد عملية الإنتاج المتكامل، والذي من خلاله ترسم مسار العمليات التجارية العربية. وتبقى مدرسة الدجاني الفكرية تدعو **"إلى توحيد السوق القومية العربية في إطار من حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية"** [1]. ولهذا أراد الدجاني أن يربط بين الاتجاهين القومي والليبرالي في سبيل أن يعطي النظام الاقتصاد العربي قدرة على النمو والتنافس في الأسواق العربية والخارجية، وأكد ضرورة العمل ضمن الإطار الوحدوي العربي ضمن مناخ يعزز حرية العمل التجاري في أرجاء الوطن العربي.

- **سعيد النجار(_ 2004م)**: صاحب مشروع ليبرالي عربي أراد بفلسفته الاقتصادية الليبرالية أن يؤسس لمشروع التحديث الاقتصادي العربي، وقد آمن بالليبرالية الاقتصادية وجعلها سبيلاً للنهوض بواقع الاقتصادات العربية، ودافع عن حرية السوق، ودعم ممارسات أفراده ضمن أقل دور للدولة في الحياة الاقتصادية، وبقي موقفه من الاشتراكية واضحاً حين ربطها بالديكتاتورية،

---

[1]– محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1982م، ص117.

ورأى فيها من المثالب ما يجعلها غير جديرة بأن تُعطى الثقة لها في تحديد النظام الاقتصادي العربي. وكان ينظر للفرد في ظل النظام الاقتصادي الحر بأنّه **"الحقيقة الاجتماعية الوحيدة التي ينطلق منها كل تقدم حضاري، وأنَّ الحرية الفردية هي منبع الإبداع وأم الفضائل"** [1]. وبذلك يكون النجار داعماً للفكر الليبرالي الاقتصادي في الوطن العربي، وعاش طيلة حياته يدلل على أهميته وتأثيره في الواقع العربي، لكنّ تأثيره الفكري بقي ضمن إطار عمله في المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ولم ينفذ إلى واقع سياسات الاقتصادات العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التمذهب الفكري العربي ضمن الإطار الرأسمالي الحر كانت ردة فعل على واقع الحالة الاقتصادية العربية المترهلة ، أكثر منها عملية بناء منظومة اقتصادية ترعى عملية البناء الاقتصاد العربي ، ولم تتفاعل دراساتهم مع واقعهم المعاش . لذلك نجد السياسات الاقتصادية الرأسمالية العربية قد انتابتها الكثير من الاضطرابات ، جعلها تنغمس في تيار الاندماج الاقتصادي الغربي مما فرض عليها نمطاً إنتاجياً يكمل خارطة السيطرة الاقتصادية للقوى الغربية. **"فهي غالباً ما تنشط في العمليات المالية والمضاربات العقارية والاستيراد، بينما لا توجّه سوى القليل من جهدها للإنتاج والتصدير. واهتمامها بالإنتاج والصناعات الجديدة غالباً ما ينحصر في التجميع والتركيب، وقلّما يتجه إلى إنتاج الآلات والموارد البسيطة، وهو ما يعمّق التبعية للشركات متعدية الجنسية. وبدلاً من أن تسعى لتنمية أرباحها بزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، فإنها تركّز على استغلال النفوذ السياسي والمحسوبية لهذا الغرض"**[2].

هذا الوصف لحالة الاقتصاد الرأسمالي العربي المعاصر يؤدي إلى القول بأنَّ : الإسقاطات الفكرية على النظام الاقتصادي العربي ، إنَّما كانت مغلوطة من حيث محاكاتها للوقائع الاقتصادية

---

[1]– سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق: القاهرة، 1997م، ج1،ص153.

[2] – إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، ص43.

العربية، ذلك أنَّها أدّت إلى مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج، ولعلّنا نجد في نموذج دول الخليج العربي الملتزمة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر خير رؤية على مسار عملية التحديث والبناء الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، التي حققت بها رفاهة اجتماعية فاقت نظيرتها عند باقي الدول العربية التي ناصرت النظام الرأسمالي وتبنته في سياساتها الاقتصادية . فامتلاكها للنفط فرض عليها الالتزام بسياسات الشركات المستثمرة لديها، وأن تخضع لإملاءاتها وشروطها الاقتصادية.

وإلى هذه المرحلة ما تزال هيمنة هذا التيار على الجهاز الفكري العربي قائم ة، وسطوة السياسات الاقتصادية المعلَّبة هي مورد النظم الاقتصادية العربية. والعلّة تبقى في كيفية قراءة الواقع الاقتصادي العربي من جذوره وعدم التشبث بأوراقه، وتصوّره بوجود إرادة وطنية مستقلة يديره ا عقل اقتصادي يرتكز على العقلانية في خط النشاط الاقتصادي. فالاعتماد على تيار اقتصادي مستورد أدّى إلى سياسات اقتصادية خاطئة ، نظرت بمنظور التغريب في خط مسارها الاقتصادي. كما أنّ العقلانية غائبة في حياتنا الاقتصادية، والإنسان الاستهلاكي هو سمة الدول العربية الرأسمالية، وهي وإن حاولت أن تعتمد على مصادر أخرى في تمويل اقتصادها، كدولة الإمارات في توجه ها نحو الاستثمار العقاري، تبقى شبكة علاقاتها الاقتصادية تدور في فلك ضيّق تحكمها الشركات المتعد دة الجنسية. فاقتصادات تلك الدول هي في حالة استلاب من قبل الغرب، لذلك **"فإنّ دورها كان يقتصر فقط على جباية الضرائب دون التأثير في السياسات الاستثمارية والقرارات التي تتخذها الشركات بالنسبة لعمليات الاستكشاف والإنتاج. ولذلك فإنَّ العلاقة بين عوائد النفط وبين حاجة البلد المنتج له كانت معدومة، الأمر الذي عرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الأقطار وعمق واقع التخلف"**[1].

---

[1]– نزار الأمين وميرزا القصاب، أهمية الصناعات النفطية في العمل العربي المشترك ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(4)، تشرين الثاني، 1978م، ص119.

وما بين التيارين الاشتراكي والرأسمالي العربي، نجد أنّ إسقاطاتهما على واقع اقتصادات الدول العربية ينبئ بمدى الحماسة الشديدة في تبنّي تيار آخر، يمثل فلسفة كينز الاقتصادية، إذ برز بعض المفكرين المناصرين لتلك الفلسفة في واقع هو بأمس الحاجة إلى بناء صلة، وتحقيق توازن بين الفرد والدولة، ويبقى الهدف هو الخروج بصيغة ترضي الجميع وتدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في النظم الاقتصادية العربية، فما حقيقة هذا التيار في الفكر الاقتصادي العربي؟

3- التيار الكينزي العربي:

بسطت الكتابات العربية النظرية الاقتصادية لدى (كينز)، وفسّرت القوانين التي انطوت عليها، ومن أقدم الدراسات العربية الكينزية (بحوث في النظرية العامة لكينز: تحليل ونقد، عام 1954) للباحث (جمال سعيد)، ودراسة (محمد يحي عويس) بعنوان (محاضرات في الاقتصاد الكينزي، عام 1966م)، وهنالك بحوث وردت في مجلات عربية، منها (الكينزية كمنهاج اقتصادي للرأسمالية المنظمة، عام 1960) للباحث (إبراهيم كبة)، وفي مجلة الاقتصادي بحث للباحث العراقي (جان آرنست حكيم باشي) تحت عنوان (نظرية كينز والاقتصاد العراقي، عام 1962م). أمّا في الدراسات العربية المعاصرة فإننا نجد تياراً في الفكر العربي يناصر المدرسة الكينزية، ويعدّها مدخلاً لتطوير العمل الاقتصادي العربي المعاصر، ونجد من أبرزهم: الباحث المصري (محمود عبد الفضيل)، والباحث العراقي (خيرالدين حسيب). فما أبرز الأفكار التي حملوها للفكر الاقتصادي العربي؟ وكيف تجسدت رؤيتهم لفلسفة كينز الاقتصادية في الواقع الاقتصادي العربي؟

- **محمود عبد الفضيل:** يُعدّ أحد أنصار المدرسة الكينزية، فقد نظر إلى الحالة الاقتصادية العربية نظرة كينزية، حيث إنّها تتطلب عقلنتها، وترشيد السياسات الاستهلاكية، وإعادة التوزان للعلاقات الاقتصادية، بما فيها الطلب الفعّال في حركة أسواقها الداخلية. ودعا إلى لبرلة الاقتصادات العربية، لكن ضمن إطار الدولة الراعي الرسمي للعملية الاقتصادية. ورأى في رأسمالية الدولة بأنّها أحد

المحددات الأساسية للنظام الاجتماعي القادم، ولها دور مؤثر في عمليات الصراع الطبقي في الوطن العربي، **"إذ نجد أنّ الدولة قد استخدمت قوتها المؤسسية من أجل إعادة تشكيل علاقات القوى، والمراكز الطبقية النسبية داخل التشكيلة الاجتماعية في داخل كل بلد عربي على حدة، من خلال المساعدة على سرعة تحلل واضمحلال أنماط الإنتاج وعلاقات إنتاجية محددة، وتالياً ساعدت على الإسراع والتعجيل بدفع عمليات "الحراك الاجتماعي" في المدينة العربية إلى آفاق جديدة"** [1]. لذلك نجد (محمود عبد الفضيل) يحرص على إعطاء الدور الأكبر للدولة في العملية الاقتصادية ضمن مناخ الليبرالية الاقتصادية، وهذه النظرة هي روح الفلسفة الاقتصادية الكينزية.

- **خير الدين حسيب:** أحد رجالات الفكر العربي الاقتصادي المعاصر، اهتم بالتيار الوحدوي العروبي، ودافع عن القومية العربية، وسعى في بدايات عمله الحكومي إلى تطبيق النظرية الاشتراكية في السياسات الاقتصادية العراقية. لكنّ تجربته في السياسات الاقتصادية والفكرية جعلته يتجه نحو دعمه للاتجاه الكينزي في النظم الاقتصادية العربية بعد أن وجد فيها فرصة للنهوض بالواقع الاقتصادي العربي، لكن دون أن يتخلى عن دعوته في تحقيق الوحدة العربية، وتعزيز الانتماء القومي العربي، والذي بدونه لا يمكن للبنيان الاقتصادي العربي أن يلج العملية الاقتصادية، ويحقق نمواً اقتصادياً يضمن له مكتسبات اقتصادية تنعكس إيجاباً على الواقع السياسي والاجتماعي للدول العربية. وقد درس الاقتصاد ككل من حيث إنه يُعنى بالاقتصاد القومي بكليته، وحلّل المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي والاستهلاك، وكتب عن (تقدير الدخل القومي في العراق 1953-1961)، و(مستقبل العمل العربي المشترك، عام 1990م).

---

[1]- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي...، ص110.

ومما تجدر الإشارة إليه بأنّ اهتمام الفكر الاقتصادي العربي المعاصر قد انصب على دراسة المشكلات التي تعيق عملية التحديث الاقتصادي العربي. ويلاحظ أنَّ معظم التصورات الاقتصادية التي قدمها المفكرون العرب تم طرحها ضمن إطار الوحدة العربية، لاسيّما أنّ الهوية القومية العربية تشكّل حاضنة للمجتمعات العربية، التي من خلالها تتم عملية تنميتها وإطلاق مشروعها في التحديث الاقتصادي. لذلك نلاحظ في التيارات الفكرية العربية بمختلف أيديولوجيتها أنّها تجتمع على الإطار القومي والعروبي الوطني في إعادة تموضع البنى الاقتصادية العربية، لأنّ الجانب الراديكالي قد سيطر على مواقف المفكرين العرب. فكل تيار عربي اقتصادي أراد للوحدة العربية أن تكون منطلقاً للمشروع النهضوي الاقتصادي العربي، إلاَّ أنَّ الاختلاف في طريقة إدارة العمليات الاقتصادية رهن لطبيعة النظام الاقتصادي الذي يقوم عليه فكر الباحث الاقتصادي العربي.

وتبقى تلك التيارات الفكرية الرئيسية المؤثرة في الفكر الاقتصادي العربي تعكس الفكر السلطوي العربي الرسمي أكثر من تمتعها باستقلال فكري يخرج من رحم المجتمع ومن صلب الواقع العربي وإن تجاوزه بعضهم، لكن ذلك التجاوز قد عرَّضهم لإهمال قسري من قبل دولهم الأم. **"فالفكر الاقتصادي العربي الذي كان محرّكاً للعديد من مجهودات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يكن فكراً عربياً مجدداً من حيث الجوهر بل كان، في أحيان كثيرة، فكراً مقتبساً محاكياً لتجربة "السوق الأوروبية المشتركة" فالتأكيد على مدخل "تحرير التبادل التجاري" كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي كان مدخلاً متأثراً بدرجة كبيرة بآليات تجربة "السوق الأوروبية المشتركة"، والتي تحقق لها النجاح في ظل ظروف تاريخية مغايرة تماماً للظرف التاريخي الذي يعيشه الوطن العربي"** [1]. ومهما تكن تلك المثالب الموجودة في الفكر الاقتصادي العربي، فذلك لا يمنع من وجود ما هو أصيل في أعمال المفكرين الاقتصاديين العرب.

---

[1]– محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ص119.

ثانياً– دور المتغيرات العلمية وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأنماط السلوك الاقتصادي العربي:

كان للتقدّم العلمي المعاصر أثر كبير في صنوف حياة الإنسان كافة ، إذ سرّع من وتيرة نشاطاته الحياتية، وانعكس على سلوكياته اليومية وطريقة تفكيره ، وتناوله للظواهر الطبيعية والاجتماعية المحيطة من حوله. وإذا ما تتبعنا ذلك التقدم في المجتمعات الغربية نجد مدى التفوق الذي حصدوه من تقدمهم العلمي الذي فتح باب التحديث الأوربي، وأسّس لنظام عالمي جديد ، يقود مرحلة النهوض الحضاري الغربي. ومن ثمّ بدأت رياح التغيير تطرأ على الحياة العربية، وغدا واقعاً ملموساً في سلوكيات الدول العربية، ولوحظ ذلك في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأنماط السلوك الاقتصادي العربي، مما انعكس على خارطة توزع قوى العمل العربي ، ووضع سياساته التنموية وخططه الاستراتيجية في عملية التحديث العربي. إلاَّ أنَّ السؤال المطروح هنا: كيف انعكست التغيرات العلمية على واقع الحياة العربية؟

1– على صعيد الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة:

مارست التداعيات العلمية دوراً بالغ الأهمية في تحديد بوصلة العمل العربي ، وخطّ مسار إنتاجيتها ضمن آلية متطورة في الإنتاج والتسويق ، حيث بد ا ذلك الأمر جلياً في تحديث البنى التحتية الاقتصادية عبر أدوات الإنتاج وأنماطه، وتحديد ساعات العمل والمزامنة في الإنتاج، ورافقها أيضاً تطور في وسائل الاتصال الحديثة ، وفي توفّر عقدة مواصلات ضخمة كان لها نتائج عديدة: منها عقد صفقات تجارية كبيرة، وأيضاً ارتفاع في كميات الإنتاج من سلع وبضائع جديدة، وتزايد في معدلات الربح، وتحسُّن ملحوظ في مستويات العمل والتراتب الوظيفي. أي حدث تطور في البنى الفوقية المتضمنة إدارة نظم الشركات والمعامل الإنتاجية ، وظهرت هرمية وظيفية متقدمة ، وعناوين وأقسام ووظائف عمل مستحدثة ، يحتضنه ا عقل اقتصادي استفاد من أحدث النظريات العلمية في

رسم استراتيجية العمل الحديثة. كل ذلك التحديث العلمي ارتهن بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدول العربية، وعلاقاتها وارتباطاتها مع القوى الرأسمالية العظمى المستحوذة على استثمارات ضخمة فيها. فما طبيعة التغيرات التي طرأت على البنى التحتية والفوقية في الاقتصادات العربية؟ وهل استفادت الدول العربية من النظريات العلمية في تحديث اقتصاداتها ونظم عمل أسواقها وإدارة مشاريعها، ورعاية موظّفيها وفق برامج اجتماعية واقتصادية متقدمة؟

أ– البنى التحتية: وهي تشكِّل لبنة أساسية في قيام أي نشاط اقتصادي، وحضورها هام في العمليات الاقتصادية كافة، وقد شكَّلت الثورة العلمية والتكنولوجيا في الغرب مدخلاً لحياة اقتصادية واجتماعية متقدمة ، وبوابة العصرنة الحديثة والانتقال إلى موجة تصنيع متطورة ، تأثّر بها اقتصاد الدول العربية لاسيّما في بناه التحتية بحكم قربها وتوجهاتها الاقتصادية ، وما تملكه من ثروات تجذب الشركات الأجنبية المحتكرة للتكنولوجيا الصناعية ، فشهد الاقتصاد تقدّماً ملحوظاً في بناه التحتية، وفي معالم الصناعة العربية، وأيضاً زيادة كفاءة إنتاجها في بعض الصناعات ، و باقي التكوينات الصناعية والتجارية الأخرى. و لوحظ إدخال التكنولوجيا في الصناعات التقليدية القائمة في الأسواق العربية، والتي تحمل شهرة تاريخية وعالمية بما يوافق روح العصر الحديث.

وبدأت صور التطور في أنماط الإنتاج تت وضّح في سوق العمل العربي بشكل تدريجي وفق محددات رأس المال البشري والمادي ، أي توافر كفاءة بشرية عالية الخبرة ، ومدّخرات مالية كبيرة. وقد توافرت تلك المقوّمات في بعض الدول العربية التي تربطها علاقات قوية مع قوى الرأسمالية الغربية ، حيث تلاقت مصالحها في تأمين استثماراتها في الأسواق العربية. وبالفعل أسهمت تداعيات التقدّم العلمي في بلورة الاقتصادات العربية وبنسب متفاوتة وبنتائج متباينة، إذْ تبلور النشاط الاقتصادي العربي عبر بناء هيكلية متطورة للعمل ، تقلّل من مخاطر الأزمات الاقتصادية والهدر في الوقت والجهد. فالصورة المعاصرة اليوم في معظم الاقتصادات العربية هي توفر تقانة التكنولوجيا بوصفها

شرط التطور الاقتصادي، وهو هدف مشروع تدأب الدول العربية لحصول عليه ، لتؤسس منظومة اقتصادية تقود عبرها عملية النهوض الشامل بكل مقومات الحياة.

وهذا يتوقف على مدى درجة التقدّم العلمي وتوفّر الكفاءات العالية والأيدي الخبيرة ، فلم تعد طريقة التصنيع واختيار المشروع وتجهيزه بالشكل الاعتباطي، أو حسب الجهود الفردية المتاحة، إنما أضحى هنالك أسس علمية يقوم عليه الاستثمار الاقتصادي، تحدّد احتياجاته من أدوات وأسلوب العمل فيه ، والاختصاصات التي تقوم بعملية الإنتاج وطرائق تصريفه. ولازالت الذهنية القبلية والسلوك الارتجالي ، والمحسوبيات وعلاقات النسب والجاه ، هي من يحدّد معالم الفكر الصناعي والسلوك التجاري، فصحيح أننا نرى تجهيزات متطورة قد حصلت عليها بعض الشركات العربية، لكن النظام البطركي العربي قد خلق حالة تمنع من ولادة ثورة صناعية عربية كبرى ، تُحدث تحوّلاً نوعياً في الاقتصادات العربية، والذي امتد تأثيره ليشمل البنى الفوقية للاقتصادات العربية.

ب– البنى الفوقية: وهي تقوم على البنى التحتية إذ تُشكِّل جوهر النشاط الاقتصادي على مستوى التفكير العقلاني ، بما ينعكس على أسلوب إدارة العمل ، وتحديد نظم تشغيله وتعيين محدّداته ومتطلباته، وتأمين مكوّناته، التي تؤسس لعمل اقتصادي ناجح. فترابط الظاهرة الاقتصادية مع ظواهر العلوم المتاخمة، ووصول الأخيرة إلى تحقيق درجات متقدّمة في الوصول إلى حقائق أفضت إلى إحراز ثورة علمية كبيرة توّجتها في عصرنا الحالي بثورة التقانة والمعلوماتية والاتصالات، وهي عصب النشاط الاقتصادي المعاصر. وفي هذه الموجة المتقدمة برزت ظاهرة المزامنة في الإنتاج باعتبارها ركناً أساسياً في الشركات المتعددة الجنسية، التي من خلالها حققت عوائد كبيرة باستثماراتها المتعددة، **"لذلك برزت أهمية الالتزام بالمواعيد الزمنية التي لم تكن هامة أبداً في المجتمعات**

الزراعية، هذا الالتزام أصبح ضرورة اجتماعية" [1]. وقد امتلكت بعض من الدول العربية عقولاً اقتصادية وكفاءة بشرية صدرتها إلى الخارج ، فشكّلت لها هذه الهجرة نزيفاً في اقتصاداتها القومية، وأحدثت فراغاً بنيوياً داخل نسقها الاقتصادي، جعلها تقع في شباك المساعدات الخارجية.

وبالنظر إلى دور التقدّم العلمي في البنى الفوقية نجد هنالك منظومات تشغيل متطورة مستوردة من النظم الاقتصادية العالمية الكبرى، وهي تتواجد في بعض الدول العربية التي تنشط فيها حركة التشغيل والإنتاج، مثل دول الخليج العربي ومصر. وقد أحدثت انقلاباً في المفاهيم الاقتصادية العربية وتدخّلت في تحديد نظمها بما يضعها على سكة التصنيع المتطورة. وصار المشهد الاقتصادي المتقدّم يسود في النظم الداخلية لكثير من الشركات العربية، وذلك من حيث النظام الإداري والكادر الوظيفي، الذي يحمل تخصصات دقيقة، وفرض نظام تشغيل حديث حدّد نمط الإنتاج ، ونوعية المنتوجات بالشكل الذي حققت فيه عوائد ربحية كبيرة. ولم تعد القرارات تتخذ بصورة اعتباطية كما كانت سابقاً، بل اعتمدت نظاماً أكاديمياً تَمَثَّلَ بوجود نظام داخلي تقوم عليه الشركة ، وتخطّ مسارها الإنتاجي. فـ" **توافر قدر من المعلومات الرئيسية والمؤشّرات حول العديد من الظواهر، بما في ذلك حجم السوق وتكوينه، ونوعية الموارد المتوفّرة ومقدراها، بما في ذلك الموارد البشرية، ومستوى ومدى كفاءة الأداء ومستويات الأجور...إلخ. هذا فضلاً عن معرفة بالعادات والقيم السائدة والصراعات الاجتماعية السائدة والقوى السياسية المسيطرة ومدى استقرارها واحتمالات التطور في المستقبل**"[2]، لأمر تقضيه عملية البناء الاقتصادي السليم.

---

[1]– ألفن توفلر، حضارة ..الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع: بنغازي،1990م، ص61.

[2]– إبراهيم سعدالدين عبدالله، التنمية المستقلة في الوطن العربي[1]، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(90)، آب، 1986م، ص113.

وبهذه التصورات الاقتصادية العربية نستدل على مدى الفاعلية في استقطاب التقدم العلمي في عمل السوق، وضبط آلياته وتحليل ظواهره بشكل يميل إلى الدقة المطلوبة . وقد استطاعت بعض الشركات العربية أن تحقق بنية فوقية قوية مكتسبة ، من خلال الرعاية الكاملة بعلاقاتها مع الشركات الأجنبية التي تجمع بينهما مصالح مشتركة ، إلاَّ أنَّها بسماتها العامة لاتزال في المرحلة الجنينية بالعمل الإداري بسبب ما يكتنف سياساتها العامة في العمالة والتشغيل من تبعية لقوى خارجية تمنع عنها التطلع إلى تطوير قدراتها ، ذلك أنَّها تحدّد مسار العمل وطر ائقه، وتضع تصوّراته المستقبلية بما يخدم مصالحها الضيقة. وأيضاً نجد أنّ بنية العقل الاقتصادي العربي لاتزال تحت تأثير وطأة العصبية القبلية والعشائرية، وهذا واضح في طريقة التشغيل والإدارة في بعض الشركات العربية.

وما بين البنى التحتية والفوقية لدى الاقتصادات العربية نجد أنَّ التطوير قد مسَّ الظاهر دون أن يلج إلى الجوهر ، مما أضفى طابع التقليد ، وأبعد روح التأصيل في العملية الاقتصادية، ولم تتح لها الفرصة في إعادة التموضع القوي في الأسواق العالمية بشكل يجعلها منافساً اقتصادياً حقيقياً، ومردُّ ذلك إلى أنَّ الإرادة الوطنية هي أهم الأسس الغائبة عن إدارة التطورات الجديدة في الحياة الاقتصادية، وهي فاعل أساسي في تحديد محددات العمل في السوق العربي ، بما يحقق تكاملاً اقتصادياً يقود المنطقة العربية برمتها نحو موجة التصنيع المتطورة ، ويؤهلها لتدخل عالم المنافسات بين الدول العظمى.

2- على صعيد الحياة الاجتماعية العربية المعاصرة:

تداعت التطورات العلمية على الصعيد الاجتماعي العربي المعاصر باعتبارها حاضنة لسلوكيات أفرادها الاقتصادية بمجموعة من التغيرات، التي لامست بنية النمط الاجتماعي العربي ، ورسمت ملامح العصرية في إطار تشكّلها العام. وتضمنت تلك التغيرات الأسرة العربية بمكوّناتها وعلاقات أفرادها داخلها ومع أفراد المجتمع الآخرين، وانعكست تلك العلاقات على مسار العمل

والإنتاج في بنية الاقتصادات العربية. ورغم التعقيدات البنيوية للمجتمعات العربية، وعدم وجود عقد اجتماعي متفق عليه ـ كما هو حال المجتمعات الغربية الحديثة ـ ينظم العلاقات بين الأفراد فيما بينهم وبين السلطة الحاكمة ، تبقى التطلعات الشعبية مشروعة في وضع دستور اجتماعي يواكب عملية التغيير بما يحقق توازناً في العلاقات الاجتماعية واستقراراً سياسياً، الذي يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويغرس قيمَ عملٍ جديدة لدى الفرد العربي ترفع من وتيرة الإنتاج والإبداع ، وتكشف عن اختراعات يمكن لها أن تحدث نقلة نوعية في العمل الصناعي ، يوجّه الاقتصاد إلى المكان الملائم، الذي ينطلق منه قوانين يقود عملية التحديث العربي، وذلك بما يعود بالنفع الكبير على الدولة والفرد معاً. وبمعنى آخر تحقيق ليبرالية اقتصادية تنطلق من رحم المجتمعات العربية وبإرادة وطنية بحتة. فهل يمكن القول بوجود تغيرات اجتماعية عربية حديثة ولدت في أحضان التقدم العلمي؟ وكيف انعكست تلك التغيرات على مسار عمل الأفراد في السوق العربي؟

أ– الأسرة العربية الحديثة: يغلب على الأسرة العربية طابع الأسرة العريضة التقليدية بوجه عام، ولا زال الكثير من الاعتبارات الدينية والقيم والأعراف العربية والسلطوية الأبوية تحكم مكوّناتها، وتضبط سلوكيات أفرادها. وقد جرت بعض التغيرات في تشكيل الأسرة من حيث ارتفاع سن الزواج من ثماني عشرة إلى سن الخ امسة والعشرين، وتعددت مظاهره تبعاً للموقع الجيو– اجتماعي للعروسين، كذلك جرى تحوّل في مهام أفراد الأسرة العربية في ظل المتغيرات الراهنة ، هذا التحوّل قابله إجراء تغيير في بنية الرابطة الأسرية من حيث ارتفاع معدلات الطلاق والعنف الأسري، وإلى ما هنالك من قضايا اجتماعية مستحدثة بفعل التغيرات في المجتمعات العربية. وبالعموم تبقى الأسرة صورة مصغرة عن المجتمع، **"فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع ، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة. فالنزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز**

العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة، كذلك فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة أياً كان النظام الاجتماعي"[1].

هذه الصورة تنطبق على الواقع الأسري العربي ، إذ يجعل عملية انتقالها إلى مرحلة متقدمة صعبة، تقف في وجهها الكثير من العقبات التي تعترض مسارها، فتبقى سلوكيات أفرادها منغمسة في صراعاتها الاجتماعية ، مثل مشكلة التركات والتوريث وما شابه ذلك. كما أنّ أسلوب التلقين لايزال يطغى على أسلوب التعليم في معظم مدارس الدول العربية ، الأمر الذي يُعدم أي عملية إبداع فردية تخلق أجواء الاكتشافات والاختراعات ، كما حصل في الغرب المتقدّم. ولم تحذُ الأسر العربية حذو الأسر الغربية بإعادة النظر في بنية تشكّلها، حيث اعتبر شكل الأسرة وعديدها وعدتها، وطبيعة الارتباط ونوع العلاقات ، وامتلاك النظرة المستقبلية ، ضرورة تستوجب القيام بها من أجل المجتمع الصناعي المتطور. فالارتقاء بتكوين الأسرة سيغيِّر من آلية عمل المصنع أو النظام الداخلي للشركة وعدد ساعات العمل. **"فمثلما ارتقت الأسرة النووية من خلال بروز المصنع والوظائف، فإن أي تحول يصيب المصنع أو الوظيفة سيكون له تأثير كبير في الأسرة"**[2]. وهنا لا ننزع إلى تغريب الأسرة العربية تماماً كما حصل مع الأسرة الأوروبية في العصر الحديث، إنما نريد لعملية الارتقاء تلك أن تسهم في بناء الفرد الفاعل والمبدع دوماً ، متسلحاً بأيديولوجية تؤطر جهوده، وتنظم قدراته، وتنمّي مواهبه، وتنضج أفعاله في عملية بناء دولته.

أما التغيرات الأسرية التي خلقتها الكشوفات العلمية المتقدمة ، فإنما اقتصرت على نواحٍ ضيّقة لم تكن لديها القدرة المناسبة على المساهمة في تطوير المجتمع . وصحيح أننا بتنا نلاحظ زيادة في

---

[1]- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، ط 2، 1977م، ص32.

[2]- ألفن توفلر، حضارة.. الموجة الثالثة، ص233.

نشوء المدن والعواصم التجارية الكبرى، وظهور الطراز العمراني الحديث ، الذي فرض نموذجاً مغايراً لما كان معهوداً سابقاً في العلاقات بين الأفراد، والحد من ظاهرة الانتماءات القبلية في العلاقات الإنتاجية، والتحوّل إلى نظرية التقارب الطبقي والمستوى الثقافي والتعليمي ، والتوجّه إلى الشراكة التجارية والصناعية مع الشركات الخارجية المتقدمة ، وزيادة ملامح العصرنة في البضائع المعروضة في الأسواق العربية، وتحرر العلاقات الأسرية من بعض الأعراف والتقاليد الممانعة لعملية التطور الاجتماعي، إلاَّ أنَّ شباك التقليد والمحاكاة للسلوك الغربي تمنع الخروج بثورة اجتماعية نوعية تقلب صورة التخلّف إلى صورة الإبداع المأمول بها. واللافت للنظر أنَّ العلاقات الريفية والبرجوازية التي تحكم السلوك العام لأفراد الأسرة العربية، خلقت جواً من التشاحن بين الأفراد ، وأفرزت العديد من الصور السلبية، عرقلت مسيرة النمو الأسري في كثير من البلدان العربية.

وتعمل اليوم دور الحضانة على تأهيل الأطفال لاكتسابهم قيماً اجتماعية وتربوية معاصرة ، وثقافة اقتصادية جديدة، وغرس قيم تواكب عملية البناء الاجتماعي الحديث، لذلك تأثرت التربية الحديثة بعملية الإنماء الاقتصادي ، حيث إنّها **"ذات أهمية بالغة كهدف لاستهلاك فوري ولإنتاج مستقبلي. وليست تثميراً استهلاكياً أو إنتاجياً ولكنها الاثنان معاً"** [1]. فعملية تقبُّل النموذج الغربي في التحديث الاجتماعي العربي لم تُهضم بالشكل المطلوب، إنما أفرزت مجموعة من السياسات الاجتماعية غير المتوافقة مع رغبات أفرادها. وعند الحديث عن روح العصرنة والتطور الاجتماعي العربي علينا أن نميّز بين الدول العربية الفقيرة اقتصادياً ، والأخرى الغنية بعوائدها الريعية، وهذا يعطي صوراً متباينة في عملية العمران البشري داخل الوطن العربي، وتغدو العلاقة بين التشكيلة الاجتماعية ونمط الإنتاج تحددها المقومات التي تقوم عليها الدولة ، لما لها من تأثير في

---

[1]- حسن صعب، الإنسان هو الرأسمال، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(4)، 1972م، المجلد الثاني، ص116.

العملية الاقتصادية. **"فترابط قوى الإنتاج بعلاقات اجتماعية معينة يؤدي إلى تداخل في العلاقات السياسية والأيديولوجية، وتأثيرها في تطور قوى الإنتاج نفسها"**[1].

وهذه دلالة واضحة على مدى التكوّن الأسري السليم من حيث إعداد الفرد بالشكل الذي ينهض بالمجتمع بكليته، وتبويب أهدافه وحاجاته ضمن إطار مصلحة الفرد والمجتمع معاً ، وهذا يتم باتخاذ مجموعة خطوات تؤهل لبناء مجتمع متماسك، ومن هذه الخطوات وأهمها وجود عقد اجتماعي مكتوب بين الفرد والحكم، يلبي طموحات الفرد ، ويعزّز تماسك هيبة الدولة وقو تها، وهذا ركن تفتقر إليه معظم الدول العربية الراهنة، و لقد أثبتت الأحداث الجارية أنّه لا يمكن تجاوزه عبر خطوات تجميلية أو آنية، وإنما لا بدّ من الاهتمام الجدّي به بوصفه ضليعاً في خلق حالة مدنية تثمر بأنماط سلوكية منتجة ، تبني المجتمع بالشكل الأمثل، وتحذف من قاموس حياة الأفراد مفردات الكسل والخنوع، وتوسِّع دائرة الانتماء والولاء لتشمل الوطن ككل، ويأخذ الفرد مكانه ، ويمارس دوره ضمن الوظائف المعهودة التي تضبط شؤونه قوانين مدنية تحقق العدالة الاجتماعية، وهذه ليست مُثلاً يصعب تناولها، فالغرب كان سبَّاقاً في تمثّلها وتحقيقها بعد أن مزّق العهود العفنة ، وأردى صور التسليم للطبيعة، وامتلك إرادة التغيير والعقل النيّر.

ب– العقد الاجتماعي ومدننة المجتمع العربي: إنَّ من تداعيات عصر النهضة الأوروبية على المجتمع الأوروبي بالعموم، هو إعادة ترتيب العلاقة بين أفراد المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة، وتصويبها بالشكل الذي يحقق معه الاستقرار العام للدولة. كما أنَّ تحقيق التوازن في العلاقات الاجتماعية شرط لازم لعملية التنمية والتحديث الاقتصادي، الأمر الذي ألزم الأوروبيين البحث عن عقد اجتماعي مكتوب يؤسس لبنية مجتمعية متماسكة، فاتجهوا إلى دراسة العلائق التي

---

[1]– ناديا رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(91)، أيلول، 1986م، ص44.

تربط بين أفراد المجتمع وتحدد مسار العمل الاجتماعي ، وإيجاد القيم التي تنبض بروح الحياة المفعمة بالعمل والأمل، فوصلوا إلى أنّ التأسيس لعقد اجتماعي يوازي تماماً التأسيس لدستور سياسي يحكم البلاد، وهذا يتم عبر توافق الجميع عليه تحت شعار العدالة الاجتماعية ، فنتج عن هذا الاتفاق الاجتماعي والسياسي بناء مؤسسات مدنية تُعنى بشؤون الأفراد بصورة موضوعية، وتحفظ حقوقهم.

وفيما يخص الشأن العربي فإن حالة التقدم فيه من حيث هيكلية الاتفاق الاجتماعي ومدننة المجتمع العربي ما تزال تعيش المرحلة الجنينية، حيث يغيب ع ن المشهد الاجتماعي العام وجود عقد اجتماعي ينبثق من المجتمع ذاته، لأنّ البناء الاجتماعي العربي يدور ضمن مسار دائري مغلق ، يمنع عنه إحراز أي تطوّر يذكر ، بالرغم من وجود فرص نمو متنوعة متعددة المصادر معتمدة على الملكية الخاصة، **"وقد ساعد على هذا خصوصية الملكية الخاصة التي كانت لفترات طويلة ملكية "انتفاع" يهبها الخليفة والحاكم والوالي لبعض الفئات، والتي تعود للدولة مرة ثانية، مما صاحبه إهدار المنتفع لعائد إنتاجها دون تطوير يذكر للفن الإنتاجي"**[1]. ويتجه معظم المتنفذين السياسيين ومن ورائهم الباحثون الاجتماع يون إلى استيراد منظومات اجتماعية من خارج المجتمع العربي، وحجّتهم في ذلك أنَّ تبنّي تلك المنظومة قد حقّق الازدهار العام للدولة.

وتفتقر المجتمعات العربية المعاصرة للحراك الاجتماعي الفاعل، بعضها إرادي والآخر لاإرادي، مما أفقدها التمتع بعقد اجتماعي جديد رغم عدم توفره سابقاً، ذلك أن استلاب الوعي والإرادة من الإنسان العربي ، نزع عنه المطالبة بعقد يحقق عبره العدالة والتكافؤ الاجتماعي للجميع ، وينهض بشؤون الدولة. و با لمقابل نجد بعضاً من الصور تُعبِّر عن حد أدنى من القبول الاجتماعي وحتى السياسي، إذْ نمت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في بعض من الدول العربية ترعى حقوق

---

[1]- عبدالباسط عبدالمعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(44)، آب، 1981م، ص170.

الإنسان، وتحفظ هيبة الدولة وسلامتها، وتنال الرضى من قبل الطرفين، وظهرت أيضاً جمعيات تُعنى بالتنمية المجتمعية، إلاَّ أنَّها تعمل ضمن مسار سياسي متشدد ، وتخضع لمعايير تحدّ من حرية حركتها ، الأمر الذي يبقيها محدودة التأثير في المجتمع العربي. ورغم ذلك تبقى خطوة رائدة في المجال الاجتماعي المعاصر الذي يتطلب إجراءات جذرية تتضمن قيماً وأيديولوجيات وسلوكيات تنتمي لروح المجتمع الأصيل، وتحمل معها رياح التنمية الحقيقية، ومن ثمَّ تستوجب على الفرد أن يم ثل إليها، وينطلق عبرها لبناء مجتمع متقدّم، أي أن يتوفّر هنالك تفاعل بين النظرية الجديدة والفرد الذي سيتخذها منطلقاً لتغيير واقعه المتخلف.

إنَّ مدننة المجتمع العربي لاتزال تحتاج إلى خطوات كثيرة من أجل الارتقاء بسلوكيات أفرادها نحو الأفضل، فصحيح أننا بدأنا نلحظ تزايداً في طبقة الياقات البيضاء داخل الدول العربية، و ظهور المدن الحضرية والصناعية العربية، وانتشار النمط العمراني الحديث، و قيام علاقات اجتماعية مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في المجتمع العربي، ولكن يطغى عليها كلّها طابع تغريبي ، جعلها تؤثر في الميدان الاجتماعي العربي بحيث أتلفت جهود الأفراد، وبددت طاقاتهم نحو التطلع لولادة مدينة عربية تؤذن بانقلاب صناعي كبير، **"وفيها تطورت نظم المصانع الحديثة وتطورت فرص هائلة للعمل. وتحولت بالتالي إلى مركز جذب لقوى العمل الموجودة في الريف"** [1]. وتبقى حقيقة المدن العربية قائمة على التغريب والتقليد والحقد المتبادل بين أبناء الريف والمدينة، فلم تستطع معظم الدول العربية أن تصهر انتماءات أفرادها البنيوية المختلفة داخل بوتقة واحد ة، مما أضعف التماسك الاجتماعي العربي ، وغصّت بمنعكسات سلبية طغت على المشهد العربي العام، ونالت من عزيمة الإصلاح والبناء والتطلع إلى الغد بنظرة تفاؤلية، مما أفرز واقعاً اجتماعياً غير متزن ، تصيبه اضطرابات اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية ، تعرقل عملية التحديث العربي التي أعلنتها أكثر من دولة عربية

---

[1]- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، ص74.

عقب نيلها الاستقلال من الاستعمار الأجنبي. ولهذا لابدّ من وجود إرادة عقلانية عربية تردم الهوة الاجتماعية، وتعيد إنتاج وحدات اجتماعية أكثر التصاقاً بالواقع العربي ، متسلحة برؤية علمية تقود نحو الصلاح الاجتماعي.

3– على صعيد أنماط السلوك الاقتصادي العربي:

حدثت تطورات عديدة على صعيد سلوكيات الأفراد في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فالكثير من صور السلوك قد ظهرت عقب التطور التكنولوجي والتقاني والنتائج التي أفرزتها ، وغدا كلّ شيء قابلاً للتغيير من حيث طر ائق التسوّق والبضائع المستهلكة ، وطريقة تناولها في وسائل الإعلام بأشكالها كافة، وكذلك أضحت دور عرض البضائع تأخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لحالة التطور الاقتصادي الذي يمتلكه بلد ما. لذلك غدت نظرية الاستهلاك في المجتمع الأوروبي تتمحور حول سياسة النظام الاقتصادي القائمة عليه ، وصار هنالك مراكز أبحاث تتخصص في تحليل الاستهلاك ودراسته، ووضع الرؤى التي تحقق توازناً وأرباحاً في الأسواق الداخلية والخارجية، وأنتجت سياسات استهلاكية تعكس أهداف النظام الاقتصادي المتحكم بالأسواق العالمية، والمتمثلة بإنتاج بضائع ذات عمر استهلاكي قصير يؤمّن استمرارية الإنتاج ، واستقرار إدارة الشركات المنتجة، والحفاظ أيضاً على نسب التشغيل من العمالة، والحد من التدهور المعيشي عبر سياسات اقتصادية تنموية يضمنه ا الاستهلاك الظهوري.

وتمَّ تصدير تلك السياسات إلى دول العالم ، ومن ضمنها الدول العربية وخاصة النفطية بحكم ارتفاع مستوى معيشة الفرد لديها ، الذي صار جزءاً من سلوكيات أفرادها ، يحتضنه النظام الاقتصادي المحلي ، بما في ذلك بعض السياسيين المؤثرين في القرار الاقتصادي للدولة ، طالما ظلّت واجهة وهمية لمصالح ضيقة تتلاقى مع سياسة الغرب الاقتصادية ، مما أوجد سياسة في الاستثمار الاستهلاكي قيّدت حركة المنتوجات من حيث كينونة صناعتها وعمرها الزمني والفئة التي تستهدفها،

وفرضت آليات ونظماً اقتصادية تُكمِّل سياسة الاستهلاك، وهذا أثَّر في سياسة الادِّخار لدى الفرد العربي، الذي لم يستطع _بصورته العامة_ أن يصل إليها، وهي مقياس لمؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ تملك اللوحة الاقتصادية العربية خصوصية، جعلها تنفرد في إنتاج أنماط اقتصادية توافق سياسات الشركات الأجنبية العملاقة، التي أفقدتها هويتها الاقتصادية رغم وجود فجوات يمكن لنا أن نصنِّفها تحت الجهود الفردية، مثل مشروع (محمد علي باشا)، و (طلعت حرب)، والتي حملت الأمل في الاستقلال الاقتصادي العربي.

أ- الاستهلاك الظهوري: طغت سياسات الاستهلاك الغربي على سلوكيات الفرد العربي تبعاً لسياسات الاندماج الاقتصادي، وتبعية الدول العربية للاقتصادات الغربية القابضة على زمام السوق العربية و بمستوياتها كافة. فالتطور الصناعي قاد إلى إنتاج تشكيلة واسعة من البضائع والمنتجات، أخذت تتسع تدريجياً وبشكل متزايد ، مع شراهة قوية في رغبات الفرد المستهلك، فتربَّعت الكماليات سلّة التسوّق اليومي و أدرجت على لائحة طلباته اليومية بفعل سيادة البرجوازية الطفيلية في كثير من اقتصادات الدول العربية ، التي غرست قيم السلوك الاستهلاكي في المجتمع العربي، حيث **"تتميز البرجوازية الطفيلية في تعميم النشاطات الاقتصادية غير الإنتاجية ، وتشجيع ما يسمى بمشاريع الأبهة وتنمية النزعة الاستهلاكية في المجتمع، وتعميم وضعية اللاقانون والفساد"**[1]. ومن ثمّ يكون مناخ التبعية والاندماج قد طغيا على الحالة الاستهلاكية في الأسواق العربية، وزادا من وتيرتها بشكل كبير، وأ صبح هنالك أماكن مخصصة للبيع اتخذت عناوين عدة، منها السوبّر ماركت ، ومولات التسوّق ، التي جذبت أعداداً كبيرة من الزبائن المولعة بشراء السلع الاستهلاكية الكمالية الفاخرة والباهظة الثمن، فخلقت منافسة شديدة بين الأسواق العربية في عرض البضائع تحت عروض تجذب المستهلكين بسهولة ويسر شديدين.

---

[1]- منذر خدام، العرب والعولمة، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2009م، ص72.

إنَّ تسلّط النزعة الاستهلاكية على سلوك الفرد العربي أدّى إلى اجتياح الصناعات الاستهلاكية وارتفاع ميزان المستوردات الكمالية، التي أُدخلت في ذهنية الفرد التسويقية. وقد وصف الاقتصادي الأمريكي ثورشتين فبلن "Thorstein Veblen"(1857-1929) هذا النوع من الاستهلاك بالمظهري، و كان **"في أكثر صوره تطوراً، شيئاً تافهاً، يخدم الرغبة في الشعور بالتضخم الصبياني"**[1]. مما فرض واقعاً اقتصادياً زائفاً تضمن رغبات طبقة اجتماعية معينة دون أن يشمل باقي الطبقات الأخرى، وأدّى إلى نمو ظاهرة التفاخر والتباهي في اقتناء كماليات نفيسة تزهق روح المدخرات، وتجعل الفرد أكثر انغماساً بملذات تحرمه من زيادة نشاطاته الاقتصادية، وتبدّد من حجم ثرواته، وتشغله بكماليات آنية تتبدّل كلّما تقدّمت الصناعات الحديثة، وتفقد قيمتها مع مرور الزمن. هذا السلوك الاقتصادي المنحرف الذي تملّك أفراد الوطن العربي حرف معه جهود الباحثين الاقتصاديين عن الاشتغال بالجوهر، إذ أفقد أبحاثهم الزخم العلمي ، وجعل حلولهم تتأرجح بين العشوائيات الاقتصادية تبعاً لرغبات تفرضها الإعلانات التجارية التي تمارس دور المروّج في عرض المنتوجات.

ويلاحظ بأنَّ **"التفاخر وحبّ الظهور الاستهلاكي المفرط لدى أثرياء العالم الثالث فيما تحيط بهم حالة من الفقر المدقع والواسع النطاق، وتهميش الفقراء، قد أدّى معاً إلى الاهتمام بالتنمية كعملية غرضها الجوهري تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية"** [2]. لذلك أصبحت معظم الاقتصادات العربية مرتهنة إلى ذلك النوع من الاستهلاك، وتعاني من نزف حاد في دخول أفرادها المبعثرة في حاجات كمالية، تسيطر على سلوكياتهم اليومية، حيث كثر الميل لاقتناء ما هو باهظ الثمن في كثير من الدول العربية الغنية، ويلاحظ أيضاً توجّه بعض من أفرادها إلى ابتياع

---

[1]- جون كينيث جالربيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ص196.

[2]- يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص145.

التحف الثمينة، أو الطيور النادرة، أو السيارات الفارهة، أو تغيير أثاث المنزل بشكل دوري بحثاً عن الأحدث والأجمل، كذلك الحال مع السيارات الحديثة، وأيضاً أجهزة الاتصال المتطورة، وغير ذلك من كماليات أخرى تمزّق خارطة التسوق العربية، التي تتصارع فيها الشركات الغربية، لكي تطرح بضائعها الاستهلاكية في سبيل تحقيق أقصى درجات الربح السريع، والحفاظ على ديمومة هذا النمط من الاستهلاك.

إنَّ ظهور هذا النمط من الاستهلاك السلبي في العمود الفقري للأسواق العربية أَهلّها الدخول إلى عالم التبعية الاقتصادية للغرب، الذي استطاع أن يجعل من رغبات الفرد وغرائزه حاجات ضرورية لابدّ من إرضائها، فتلك الرغبات تصدرها سياسات التسويد الغربية التي مكّنته من تحديد اتجاهاته الاقتصادية، وإخراج النظم الاقتصادية العربية بقالب نمطي غربي، حيث ترتبت عليه مجموعة من النتائج السالبة للإرادة الاقتصادية العربية الفاعلة في خطِّ المسار الاقتصادي الوطني، ومنها "... **استنفاد مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان وخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن**"[1]. وهذا أفقدها القدرة على المبادرات الاقتصادية، وجعل حركتها تنحصر ضمن إطار الإشراف والتنفيذ، وتخرج من دائرة تملك الديناميكيات الاقتصادية الفاعلة. فإيقاع الأسواق العربية غربي المنشأ، أصاب بنيتها التنظيمية بالجمود والتقليد والاتباع، وأتلف مبادراتها وحركتها، وجعلها تعيش حالة نكوص اقتصادي، ونرى ذلك بعودتها إلى صناعاتها الحرفية التقليدية، وتمجيدها لها دون أن تعيد النظر بسياسات أفرادها الاستهلاكية، وتعمل على تنقية ذهنه مما علق به من شوائب الدعايات والإعلانات الغربية الموجّهة لعملية البيع والشراء وفق سياسة الشركات الكبرى.

---

[1]- مصطفى محمد العبدالله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب: دمشق، العدد(4+5)، شتاء 1998-1999م، ص305.

إنَّ الطبيعة السياسية للدول العربية التي تفرض هذا النوع من الاستهلاك تجعل أفرادها ينغمسون بشراهة في استهلاك الكماليات، وفتح الأبواب نحو وضع خطط اقتصادية مرتبطة بالنظام الرأسمالي الغربي تدفع إلى تعزيز ظاهرة الاستهلاك المفرط، و وضع سياسات الدولة أمام مهب رياح الأزمات الاقتصادية من فقر ، ودَيْن، وعوز اقتصادي شديد. و لقد اتجهت بعض الدول العربية إلى توطين السلوك الاستهلاكي التفاخري لدى أفرادها ، ومن بينها دولة مصر العربية، وذلك بسياساتها التي تدعم هذا النمط من السلوك، **ف"عندما تسمح الدولة بمبدأ "الاستيراد دون تحويل عملة" وتعمم الاستيراد لجميع أنواع السلع الكمالية، فقد أدّى هذا إلى إغراق أسواق القاهرة وبور سعيد بتشكيلات برَّاقة من السلع التي لا يستطيع شراءها إلاَّ قلة من المصريين، من واقع الإيرادات المتاحة لهم داخل مصر"** [1]. وهذا الكلام ينطبق على واقع دول الخليج العربي التي أقامت بنيان سلوك أفرادها على روح الاستهلاك الغربي باتخاذ خطوات تطبيقية تدعم هذا المناخ بشكل ينشئ بيئة اجتماعية حاضنة لسلوكيات التفاخر وحب الظهور، ملم يُفسِّر تهافتهم على أحدث الأنواع العالمية للسيارات الفارهة وتبديلها سنوياً، الأمر الذي يصادر حقوقهم في الأموال التي يفقدونها من إمكانية تأسيس استثمارات ، يمكن أن تعزّز التوجّه إلى إزالة الريعية في اقتصادهم باقتصاد أكثر تعظيماً للمصادر التي يمتلكونها من مواد أولية هامة ، وكوادر وكفاءات بشرية ، ومساحات جغرافية واسعة.

وعند التقليد تغيب الحيوية والفاعلية في الحركة الاقتصادية العربية مهما تمتعت بنظام مرن يضبط آليات السوق بشكل متزن، لأنَّ الإسقاطات الغربية في سلوكيات الفرد الاقتصادية ألغت هويته الحقيقية في مزاولة نشاطه الاقتصادي ، وحقّه في اختيار متطلباته، التي تعكس انتماءه

---

[1]– سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1982م، ص140.

الاجتماعي لما لها من تأثير بالغ في رسم أهدافه الم تطلع إلى تحقيقها بذاته المستقلة ضمن حاضنته الاجتماعية المعززة لنشاطاته في العملية الإنتاجية. فالغرب لا ينتج قبل أن يحدد الزبون المستهدف ، وهذا الموضوع خاضع لدراسات معمَّقة، منها نفسية، واقتصادية، واجتماعية، وحتى سياسية، ومعرفة طرائق التأثير فيه، وإنماء دوافعه المكبوتة في شخصه ، من حب التمظهر والمفاخرة ، وهي تحتاج إلى دراية كافية في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود إليه. وإنَّ ترسيخ ثقافة الاستهلاك الغربية في جذور العمل التسويقي إنّما تطلب مراحل عدة تسهم فيها أحدث صرعات التكنولوجيا من أجل تسريع وتيرتها داخل الأسواق العربية ، وتبنّيها من قبل الحكومات العربية ، التي تلاقت مصالحها في تحصيل أعلى الإيرادات المالية بأقل التجهيزات في البنية الاقتصادية لديها.

ب– الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية : وهو من تبعات التطور الصناعي والتكنولوجي والتقدم العلمي، وهذا النمط بات مألوفاً ومسيطراً في معظم اقتصادات الدول العربية، وهو ترجمة للسياسات الاقتصادية المعمول بها هناك التي تعكس رغبة المستهلك في اقتناء البضائع التي يحبِّذها دون غيرها، وفرض مناخاً استثمارياً خاصاً بمنظومة الاستهلاك العربي المتسمة بالتغريب الاقتصادي. لذلك يكون التوجّه نحو الاستثمار في الكماليات والبضائع الفاخرة دون حضور المشاريع ذات الطابع الصناعي الاستراتيجي ، مثل الرقائق الالكترونية ، وغيرها من الصناعات الرائدة في عصرنا الحالي أمراً واقعياً فرضته تبعية الاقتصادات العربية إلى منظومة الشركات الغربية الرأسمالية. فالاستثمار بمعناه العام **"يُعبِّر عن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك، فكلما كان ا لإنتاج أكبر من الاستهلاك، كلما كان الاستثمار أكبر وبالعكس"** [1]، ذلك أنّ الأرقام الواردة من الدوائر الاقتصادية العربية الحكومية حول حجم الاستثمارات في المشاريع القائمة داخل أو خارج بلادها ،

---

[1]– مجموعة مؤلفين، أولويات في علم الاقتصاد، الدار الجماهيرية: طرابلس الغرب، ط2، 1988م، ص27.

إنما هي عوائد من صناعات تحويلية نفطية ، أو زراعية محدودة الربح ، وغير مؤثرة في السوق العالمية ، لوجود مثل تلك الاستثمارات بكثرة، وافتقارها لتقانة تصنيعها المملوكة من قبل الغرب.

ولقد أوجدت النظم الاقتصادية العربية المعاصرة البيئة الملائمة لنمو مثل هذه السياسات الاستثمارية، فإذا ما بحثنا عن الأسباب الدافعة لتبنّيها، سنجد أنَّ الاندماج التام لأغلب رجال الأعمال العرب بالمشاريع الاقتصادية الغربية يأتي في مقدّمتها ، إلى جانب وجود ذهنية مولَعة بالحاجات الكمالية، ومتابعة لأحدث منتوجاتها. فبلتت الأبواب مفتوحة للخارج من خلال وجود نظام التعويم الاقتصادي، والأسواق العربية مهيأة لوجود استثمارات تختص بالسلع الكمالية ، وهي تُشكِّل وفراً من الربح السريع، بحيث تكون ضامناً حقيقياً للمستثمر ، تُجنِّبه الوقوع في خسائر فادحة، فالطلب عليها مستمر طالما توجّهات المستهلكين العرب وأذواقهم تزداد بإطراد كبير نحوها، وتبحث دوماً عن جديدها، ولديها الاستعداد التام لتلبيتها ، فارضة عليها سياسة إخضاع المستهلك لمبدأ إرضاء دوافعه ، حتى يتسنى لها أن تستمر في عمليتها الإنتاجية . وهذه السياسة اقتبست من الغرب، حيث **"تم إخضاع المستهلك لأقصى إغراءات الإعلانات التي تحثه على الاقتراض والشراء لإرضاء دافع عنده على مبدأ "اشترِ الآن وادفع فيما بعد" وبهذا يؤدي "واجباً وطنياً" إذْ يحافظ على دوران عجلات الاقتصاد نحو الأمام"**[1].

إنّ توجُّه المستثمر العربي اليوم مرهون بما تمليه عليه إرادة السوق العالمي بكل أركانه ومفاصله، وجلّه قائم على سلوك المستهلك العربي. وقد انطلقت هذه الموجة الاستثمارية من خارج الحقل الاستثماري العربي ، حيث أخذت دور الوكيل في التصنيع ، وغاب عنها الاستقلالية والتميّز والإبداع، ودخلت في زوايا التقليد والتمثيل في العمليات الاقتصادية بفعل نزع غطاء الأصالة عنها في خط الاستثمار، الذي يحقق نهضة اقتصادية كبرى في ميدان الاقتصاد العربي، فارتهنت

---

[1]- ألفن توفلر، حضارة ..الموجة الثالثة، ص52.

استثماراتها إلى ذهنية الاستهلاك التفاخري، وهي السمة الأبرز في الأسواق العربية المعاصرة، لاسيِّما أنَّ التوجه العام للنظم الاقتصادية تدور في دائرة هذا النمط من الاستهلاك، ويصعب الشذوذ عنه والخروج عما هو مألوف وم تعارف عليه، والبحث عن مشاريع تُحطِّم الصورة الم رسومة في ذهنية المستهلك العربي، وتقلّب العمل الاستثماري من الوكيل إلى الأصيل، ومن الآنية إلى الاستراتيجية بما يؤهلها للحصول على مقعد داخل الأسرة الاقتصادية الدولية، و يؤمن نموذجها الاستثماري والاستهلاكي وفق سياسات شركاتها الإنتاجية المتطورة.

فلابدَّ هنا من الخروج من دائرة التصنيع الاستهلاكي والتقليدي، ومن الوصاية الخارجية، والتي ثبت فشلها في بناء منظومة اقتصادية قوية، طالما اقتصرت على نماذج استهلاكية مستوحاة من الغرب حتى يكون لها الفاعلية في فرض منتوجاتها وسلعها ، باستخدامها لأحدث وسائل الاتصال والإعلام في بث الدعاية إلى المستهلك والسوق العربي معاً، وقولب ة الوعي الاستهلاكي بالشكل الذي تصبو إليه استراتيجية التصنيع العربية وفق خطة استثماراتها. فالأمر يتطلب تغييراً في العادات السلوكية للفرد العربي، وإعادة خلق مكوّنات استثمارية حقيقية عبر التوجّه إلى الموارد المتاحة في الدول العربية، والابتعاد عن تغريب الاستهلاك العربي. وهذا قائم على طبيعة السلطة السياسية الراعية لعملية التحوّل الاقتصادي ، فهي تُشكِّل اليد الطولى في ممارسة التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ومحاربة عقدة التماهي، لأنّ **"التماهي بقيم الامتثال يُشكِّل عقبة كأداء في وجه التغيير الاجتماعي الحقيقي، وبالتالي في وجه الخلاص من التخلّف"** [1]. ويبقى الخلاص من قيم التفاخر المتسم بها سلوك الفرد الاستهلاكي ضرورة من ضرورات التثوير الاقتصادي من أجل وضع قاعدة استثمارية تُغيِّر المعادلة الاقتصادية في المنطقة العربية، وتقلب معها موازين القوى في السوق العالمي، إلاَّ أنّ التش ابك الحاصل بين صور الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة ، جعل عملية

---

[1]- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي: بيروت، ط 2، 1996م، ص141.

الإصلاح تتناولها جميعها، لذلك نجد أنّ عملية الادّخار كانت عشوائية وغير منضبطة القواعد والشروط المهيئة لنضوجها ونموها بالشكل المرجو منها، مما أفقد ها قيمتها الاقتصادية، وبدد مخزونها القيمي، وأحاط السوق الاقتصادي بجدار من الأعراف، فأحبط الجهود الرامية ل تثمير رؤوس الأموال، فما حقيقة تلك العملية؟

ت– الادّخار: كان له دور كبير في تدعيم التحديث الاقتصادي الغربي عقب عصر النهضة، فللكثير من المذاهب الاقتصادية الشهيرة أكدت ضرورة التمركز حول هذه السياسة الاقتصادية لمدة تسمح بتشغيل رأس مالٍ يولِّد فرص عمل كثيرة ، ويرفع من وتيرة الإنتاج ، وزيادة الأرباح. فالادّخار يعني **"اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد واحتجازه بعيداً عن تيار الإنفاق الحالي عن السلع والخدمات"** [1]. وهذا الموضوع يفسِّر سعي الاقتصاد الرأسمالي الغربي إلى البحث عن برامج متطورة ، تحمل مزايا كبيرة لأفرادها ، تدفعهم بشكل فطري إلى تعزيز مدّخراتهم وفق منظور اقتصادي متنوع بالاستثمارات الضخمة ، أتاح لدولهم تنشيط أسواقهم وبلوغهم مرحلة الانتعاش لمصارفهم.

إنّ السياسة الاقتصادية للدول العربية تتباين في حضورها بين أفرادها ، تبعاً لظروف اجتماعية وسياسية ودينية حاكمة لسلوكيات أفرادها، ولتعدد الأيديولوجيات المشبعة بها ذهنيتهم الاقتصادية ، فإذا ما عدنا قليلاً إلى الوراء ن لمس في سياسة الإمبراطورية العثمانية توجّهاً إلى تخزين الذهب ، بوصفه يحمل مخزوناً كبيراً من القيمة التي تزداد بإطراد كبير مع مرور الزمن، وهي تريد من خلاله تعزيز اقتصادها القومي بين ولاياتها، **"وقد أفادت هذه الأساليب من الاستثمار في المشاريع الكبرى، وأدت إلى تخزين الذهب، وفي فترة لاحقة إلى شراء الأملاك العقارية بدل تراكم**

---

[1]– مجموعة مؤلفين، أولويات علم الاقتصاد، ص137.

رأس المال" [1]. وكانت أيضاً تهتم بنوعية وزن الليرة الذهبية ، لما لها من أهمية في تعزيز عملية اكتنازها، وتحمل من القوة الشرائية ما يجعلها مؤهلة لتخوض غمار النشاط التجاري، ولدعم أسواقها الهزيلة بصناعات تقليدية محدودة. وهنا لا يمكن نا أن نجزم القول: إنَّهم مارسوا سياسات اقتصادية اعتباطية أو فردية ، إنَّما تعكس الأيديولوجية السياسية الحاكمة ، ورغبتها في إيداع أموالها في أراض السواد ضماناً لديمومة إمبراطوريتهم، فالمهم هو غرس هذا السلوك لدى الفرد العربي ، وحضوره في حياته الاقتصادية.

إنَّ المنغِّصات كثيرة في الحقل الاقتصادي العربي ، فلا يمكن تناسي سطوة السلوك الاستهلاكي العربي المقيت ، الذي يعرقل نمو سياسة الادخار في سلوك الإنسان العربي، كما أنَّ ضعف الدخول الفردية في معظم الدول العربية ، يمنع تهيئة التربة الخصبة لنمو هذه السياسة بالشكل الصحيح. لكن يتخلل هذه السياسة بعض من النماذج التي توحي بتشجيع الادّخارات عبر بوابة التقليد الغربي، أو عبر المنظور الاجتماعي والديني، وما بين هما نجد صوراً من عمليات الادّخار الرسمية والخاصة في الدول العربية النفطية، التي ألحَّت عليها حاجاتها الاقتصادية تبنّي هذه السياسة بمجموعة من البرامج تدعم نظامها الاقتصادي ، وتسهم في رفع دخلها القومي. وتقوم أحياناً الأعراف الاجتماعية العربية بأداء دور غير مباشر في إنماء عملية الادّخار ، مثل: اقتناء الحلي والمجوهرات عبر طرائق وصور عديدة، وأيضاً شراء الأملاك العقارية وتوريثها، وغيرها من الصور الأخرى التي تعبِّر عن فطرة الإنسان في التوجه لتأمين مصادر حياته، لكن لم يجد هناك ما يضبط هذه العملية، ويهيئ لها حاضنة مناسبة توفر للفرد شروط تحقق الادِّخار ، وتوجيهه إلى حيث يدّخر ويستثمر، وينفق بالشكل المطلوب.

---

[1]– هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 1993م، ص73.

فالملاحظ من هذا المخزون الذي يمتلكه الفرد العربي من الذهب والعقارات أنّه يخضع لعملية توريث تبدد رأس المال، و تحول دون تنميته اقتصادياً لضياعه بين مهاترات عائلية ، أو حاجات كمالية. كما أنّ الثقة بين الفرد ومنظمي الأسواق الاستثمارية العربية تكاد تكون معدومة، ولا وسائل تواصل موجودة تحاول إيجاد الرابط الحقيقي بينهما، مما يسبب انتكاسات اقتصادية خطيرة تؤثر في المناخ الاقتصادي العام للدولة العربية ، من حيث ضعف آلية التشغيل والسيولة النقدية في السوق، والانخفاض الحاد في دخول الأفراد، الذي يؤدي إلى تعثّر برامج الخطط التنموية الموضوعة من قبل الدولة، وكان الأجدر بها أن تؤسس لثقافة الادّخار قبل أن تعوم في بحر المال والاقتصاد.

وهنا نلاحظ دوراً كبيراً لقوى التغيير الرأسمالي الغربي في إخراج اللوحة الاقتصادية العربية المعاصرة وفق منظورها التشميري، حيث تمارس دور الدومينو في تحريك نظمها الاقتصادية ، بما تمليه عليها مصالحها الاستراتيجية، ويساعدها في هذا الأمر احتكارها لتقانة الإنتاج ، واستحواذها على كميات كبيرة من معدن الذهب والعملة الصعبة، وهي دعامة الاقتصاد القوي، فتمسك بخيوط اللعبة الاقتصادية العربية ، وتأخذ فيها دور الوصي على الأملاك ، وحق التصرف بها، مما يشعرها بنشوة التفوق الاقتصادي العالمي، و العمل على فرض نماذج وأنماطاً اجتماعية وسلوكية ، تكون أداة نحو فرض شروطها التسويقية. وقد مسَّت تلك القوى بنية المجتمع العربي من حيث تشكُّل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، وطرائق تفكيرهم الاقتصادي، وغذّتهم بمنتجاتها المتطورة، واستطاعت أن تدخل حياة كل بيت عربي. فما الأسباب التي دفعت بعض رجال الأعمال العرب التوجّه إلى حاضنة الشركات الأجنبية الكبرى؟ وهل لطبيعة الجغرافية السياسية الاقتصادية في المنطقة العربية دور في فرض هذا النوع من العلاقات مع الخارج؟ وأيُّ دور يمكن أن تؤدّيه طبيعة النظم الاقتصادية العربية في بلورة الاتفاقيات مع الغرب؟

ثالثاً– قوى التغيير الرأسمالي الغربي وعلاقاتها بالجيوسياسي_الاقتصادي العربي:

تميّز عصرنا الحالي بوجود قوى رأسمالية غربية ترسم خارطة الطريق الاقتصادية للعالم بأجمعه ومن ضمنه المنطقة العربية، ولقد تناولت تلك الخارطة أدوات الإنتاج وأساليبه،وتحديد أنماط السلوك للأفراد وفق مصلحتها الاستراتيجية. فتعددت صور العلاقات الاقتصادية مع العرب بحكم الضرورات والمزايا الاقتصادية والسياسية لها ، وأيضاً طرائق توزعها الاستثماري في المنطقة ، ونوعية المشاريع القائمة فيها. فالأجندة التي تحملها تمتلئ بمجموعة من المبادرات التي تقوم بالإعلان عنها بالطريقة التي تراها مناسبة. ونجح توجهها الكبير عقب مرحلة التحرر العربي من الاستعمار الأجنبي المباشر إلى إيجاد طبقة اجتماعية ذات ثقل كبير في الدولة العربية ، ترسم لها مسارها العملي في كيفية إدارة السوق وضبط عملياته ، بما ينسجم مع روح شركاتها الإنتاجية لديها، ومنحها الكثير من الامتيازات التي تُسهّل طبيعة عملها، وتكسبها ولاءً مطلقاً لسياساتها الاقتصادية في المنطقة العربية.

لقد تكاملت خطوات سيطرتها الاقتصادية على الاقتصادات العربية عبر توقيعها مجموعة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية ، بعد أن صاغت بنودها بمعايير أكسبتها شرعيةً واستمرارية فيما هو مأمول منها. لذلك ابتدعت مفردات ومصطلحات ألبست بها مطامعها في المنطقة وزركشتها بمزايا وعطاءات، تخفي وراءها سياساتها الحقيقية منها ، والتي كانت ممهدة للدخول في عالم التكامل الاقتصادي مع العرب بعد أن أشبعتها بروح التغريب الصناعي والاجتماعي، واحتكارها لتكنولوجيا العصر، وهي ضرورة لقيام أي صناعة ناشئة في الدول العربية، لكنّ ذلك زادها من الاندماج مع الغرب، الذي أفقدها الاستقلالية في قيادة النظم الاقتصادية للدولة العربية. فما حقيقة الصورة السلبية للعلاقات الاقتصادية العربية مع الغرب؟ وهل يمكن أن ننظر إلى هذه العلاقة غير المتكافئة بين العرب والغرب الرأسمالي على أنها عابرة إلى مرحلة أخرى لم تنضج شروطها بعد؟ وكيف كان وقع النتائج على مسار الاقتصادات العربية؟

1- قوة التغيير المحلية (الوكلاء الاقتصاديون العرب):

إنَّ التوجَّه الجديد لسياسة القوى الرأسمالية الغربية في المنطقة العربية عقب إنهاء الانتداب المباشر خلال المنتصف الأول من القرن الماضي ، سمح لها بالولوج إلى نظام شرعي تخفي خلفه مطامعها في المنطقة. وعهدت بأسلوبها الجديد إلى استحداث طبقة اجتماعية داخل كثير من الدول العربية والعمل على تقويتها ، وشدّ إزرها الاقتصادي والسياسي، ومنحها مزايا تجارية وتسهيلات صناعية، وحقوق التوزيع الحصري لمنتجاتها في الأسواق المحلية ، محققة أرباحاً طائلة في ميزانيها التجاري. إنَّ الصلة بين البنيانين الاقتصادي العربي والغربي غير متوازنة ، تجعل الأخيرة تملك إرادة التغيير في الجيوسياسة الاقتصادية في المنطقة ككل ، **"فالبنيان الأول ريعي تجاري ذات صبغة سوقية مشوهة ضبابية يتحكم فيها أصحاب النفوذ السلطوية، ولا يوجد في ذلك البنيان فكر اقتصادي واضح يشوبه العشوائية الفكرية الاقتصادية ، ويحتاج دوماً إلى البنيان الاقتصادي الصناعي والذي هو موجود في المجتمعات الغربية ، مما زاد البنيان الصناعي قوة وسلطة والآخر ضعفاً وعشوائية ومذهبية غير علمية أو منطقية ، حتى أصبحت المجتمعات العربية تعيش على ما ينتجه البنيان الاقتصادي الغربي"**[1].

إنَّ حالة البنيان الاقتصادي العربي المرتهنة إلى الخارج قد خلقت طبقة الوكلاء ، ووفَّرت لها مناخ العمل بكل حرية تصونها شرعية السلطة الحاكمة ، التي أعطتها تجذراً في مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية العربية. ويلاحظ نشأة طبقة اجتماعية جديدة استكملت المبادرات الاقتصادية لتوظيفها في تعزيز آلية عملها مستندة إلى توجهات الدول الداعمة لها من أجل قيادة عمل الأسواق العربية. فطبقة الوكلاء العرب أو كبار التجار هم دينمو عمل الشركات الغربية في الاستثمارات العربية في حقول النفط ومشتقاته ، وذلك أعطتها القدرة على التدخل في رسم ملامح

---

[1]- أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، كنوز المعرفة: عمان، 2010م، ص40.

النظام الاقتصادي وحتى السياسي العربي بحسب الحالة الاقتصادية الراهنة . من هنا امتلكوا القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي حرصاً منه م على استكمال طوق السيطرة على مستلزمات صناعاتها وأدوات تجارتها ، وإن استخدمتها كوسيط تجاري هام ، يقوم بمهام يوفّر عليها الجهد والتكلفة والوقت. لذلك فإن بنية هذه الطبقة قائمة على العمل التجاري أو الصناعي الاستهلاكي ، دون أن تبلغ مرحلة التصنيع الهامة، لأنَّها ملتزمة بالدور الموكل إليها.

فالصورة العامة لهذه الطبقة ترتسم على لوحة محاكاة شؤون القوى الرأسمالية الغربية الحاضرة بشركاتها الاستثمارية الضخمة في المنطقة العربية، فصحيح أنَّها اكتسبت الخبرة في المعاملات التجارية، وقراءة السوق العالمي ، وتحليل سلوك المستهلك ، وإرضاء رغباته، إلاَّ أنَّ الإطار التنظيمي لها مقيّد بشروط يمنعها من الخروج من دائرة مسارها الاقتصادي ، مما يصيبها بحالة تقليد وجمود في أنشطتها التجارية. والدارس لطبيعة العلاقات الاقتصادية في الأسواق العربية يدرك أنَّها قائمة على النظام الإقطاعي الخراجي ، وفي أفضل حالاته رأسمالي مرتبط بالخارج، وهذا الأمر ينتج علاقات اقتصادية مشوّهة لا يمكن التعويل عليها في بناء بنيان اقتصاد قوي. وقد أدى رجالات هذه الطبقة **"دوراً مهماً ومتزايداً في إضافة عناصر وتعقيدات جديدة إلى مكوِّنات الخريطة الطبقية القائمة، من خلال توسيع مراتب فئات برجوازية معينة مثل فئة "الوكلاء التجاريين" و"فئة المستوردين" والفئات الإدارية المرتبطة بقطاع المشروعات المشتركة... وفروع الشركات الأجنبية، ولاسيما في مجالات التجارة والمال والسياحة والخدمات الفندقية"** [1]. ومن ثم فإنّ حزام الأمان الذي فرضته القوى الغربية على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية مؤلف من كبار التجار والصناعيين، وكبار الساسة والموظفين الحكوميين، و يشمل أيضاً كبار العائلات العربية ، طالما العصبية مازالت حاضرة في المنطقة.

---

[1]– محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي...، ص111 .

وقد عملت طبقة الوكلاء التجاريين على خلق نمط اقتصادي واجتماعي عربي يساعدها في انتشار أيديولوجيتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، وخلقت نموذج اً استهلاكياً ألزمت الفرد العربي العمل وفقه تحت تأثير الماكينة الدعائية الضخمة التي تمتلكها لتنمية رغباته. واتجهت إلى ممارسة الاحتكار التجاري تماماً كما هو مطلوب منها، ويمكن أن نستدل على ذلك من الأمثلة التي تحاكي الواقع العربي، ومنها وكالات السيارات المحصورة بوكلاء حصريين ، حيث تمنع الشركة الأم عن عقد صفقات بيع مهما كان حجمها إلاَّ عبر وكيلها المعتمد في المنطقة، ولا يتم استيراد التجهيزات الصناعية إلاَّ وفق آلية ينظمها الوكيل، وهكذا في العمليات كافة ممسكاً ببنود الصفقة كاملة ومحققاً أرباحاً طائلة منها. وقد تم انحسار الذهنية الاقتصادية العربية في التموضع والتفكير بامتلاك وكالة حصرية من الغرب المتقدم بدلاً من التوجه إلى حيازة عقيدة التصنيع والإنتاج، فحالة القهر والتخلّف العربي إنَّما تثبّط همم أفرادها ، وتخلق بيئة الصراع والنفوذ داخل الأسواق العربية ، الأمر الذي يؤدي إلى تهالك العملية الاقتصادية ، وعدم تحقيق الاستقرار المؤدي إلى جو من المنافسة ، وامتلاك زمام المبادرة الاقتصادية.

وقد اعتمدت هذه الطبقة على الدولة من حيث ديناميكيتها الاقتصادية، وحددت مسار النظم الاقتصادية العربية التي تمحورت ضمن قطاعين رئيسيين: تمثّل الأول في القطاع الزراعي، والثاني في التجاري- المالي، مما انعكس ذلك على دراسات المفكرين المحليين ، وتقديم النظريات الاقتصادية المجارية لهذين القطاعين. فصحيح أنّ الحالة السياسية لكثير من الدول العربية لاتزال تعيش في حالة ارتباك وتصارع القوى والأيديولوجيات فيما بين مكوّناتها، لكنّ السلاح الرئيسي المستخدم في حركة الأسواق **العربية "هو القدرة السياسيةPolitical Capacity، أي قدرتها على أن تقبض على**

آلة الدولة، وأن تغيّر من توزيع القوى الاجتماعية، وتعيد تنظيم الاقتصاد" [1]. وما نشير إليه هنا هو أنَّ طبيعة الدعم الذي تتلقاه طبقة الوكلاء من قبل الشركات الغربية العملاقة قائم على القراءة المستمرة للواقع الاقتصادي في المنطقة وحماية مصالحها، كما أنَّ ما تكشفه التكنولوجيا في المجال الصناعي يعطيها محددات عمل جديدة ، تقوم بتهيئة مناسبة وفق الأولويات الاقتصادية لديها ، من حيث تغيير أدوات استثماراتها أو أساليب إنتاجها، فتفرض سياسات اقتصادية جديدة عبر توجهها إمَّا إلى وكلائها، أو اتفاقيات تؤطر لنظرتها التشغيلية الجديدة. وهذا ما تـقوم به في مناطق استخراج النفط العربي، التي تتواجد فيها شركاتها الاستثمارية الضخمة ، فتعمل على استصدار أنماط إنتاجية بين مدة وأخرى، مستغلة نفوذها المتغلغل في مؤسسات الدول العربية، والاتفاقيات الموقّعة معها.

2- قوة التغيير على صعيد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية العربية مع الغرب:

مع تزايد وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ، وظهور تقانة متطورة في الاتصالات ووسائل المواصلات، أصبح الالتحام الاقتصادي بين توزع النشاط يتطلب مرحلة جديدة في العلاقات التجارية بين الأمم، لاسيّما أنَّ الحاجة إلى النفط باعتباره يُشكِّل عصب الصناعة المتطورة، يستلزم حمايته عبر أساليب تخضع لمعايير الأمان الاقتصادي ، والاستقرار السياسي والاجتماعي في أماكن منابعه. حيث برزت صور مكمّلة لعمليات السيطرة على الموارد الاقتصادية العربية بصورة تصطبغ بطابع الشرعية الدولية ، والقبول السياسي والرضى الشعبي، وذلك بعد أن شعرت بخطورة الحراك الشعبي العربي في الستينيات من القرن الماضي، وعاينت نتائج حرب تشرين عام 1973م، وظهور الأحزاب القومية العربية المناهضة للمشروع الإمبريالي الغربي مثل سوريا ومصر والعراق. وتمثلت

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(117)، أيلول، 1987م، ص58.

صورتها بإبرام اتفاقيات مع الدول العربية بحسب موقعها الاقتصادي ، عززت عبرها سياساتها الاستثمارية في المنطقة.

واتجهت القوى الغربية العظمى إلى الدول العربية الحاكمة لثروات نفطية ضخمة، وأخرى مطلّة على مداخل بحرية هامة ، مستخدمة أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية وفق الظروف التي تستدعي إبرامها. وأغدقت على تلك الدول مزايا وامتيازات أغرتها بالاندماج مع الخارج بعد أن رأت الفروق في طرائق التشغيل والإنتاج والعمل في الأسواق ، وزيادة حركة التنقل في البضائع والأفراد، واتشاح حضارتها بالتكنولوجيا المتطورة، فزادت من حرية عمل الشركات المتعددة الجنسية المستثمر الرئيسي لموارد النفط ومشتقاته في المنطقة، فـ **"قيام شركة ماركونا الأمريكية للتعدين وبناء السفن بتقديم مشروع متكامل للصلب مناصفة مع مؤسسة بترومين السعودية(الحكومية) للنفط، بشرط قيام الناقلات الكبيرة بنقل خامات الحديد من البرازيل إلى السعودية، لكي يتم الإنتاج فيها ،ومن ثم يصدّر إلى أوروبا واليابان. ويعتمد المشروع على استهلاك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي يحصل عليه من السعودية مجاناً عند رأس البئر، وهذا ما يقلّل من كلفة إنتاج الصلب"** [1]، إنَّما تقودنا إلى خفايا تلك الاتفاقيات بين الاقتصادات العربية، وبين القوى الغربية من حيث طريقة صياغتها البنيوية والتنظيمية ، التي بها تُجمِّل صورة التعاون بينهم، وتعود على طرف دون آخر بالنفع العظيم على رأس مالها المستثمر.

وإنَّ السر في خضوع الإرادات الاقتصادية العربية للاتفاقيات المبرمة مع الغرب هو افتقارها لتكنولوجيا التطوير الصناعي، وغياب العقلانية الاقتصادية العربية، واستلابها لحقها الاقتصادي بصوره وأشكاله كافة، مما يولِّد تكافـؤاً غير متوازن في العلاقات الاقتصادية معها، تُعززه بنيوية السلطة السياسية والأعراف الاجتماعية العربية في صمود هذه الاتفاقية ، ما دامت تحقق لها استقراراً

---

[1]- نواف الرومي، اقتصاديات الوطن العربي، دار مكتبة الحياة: بيروت، ط3، 1997م، ص301.

في أركان دولتها ، واستمراراً في حركة نظمها التشغيلية. ويمكن لنا أن ننعت تلك الاتفاقيات في الاقتصادات العربية بالزيف ، لأنّها فقدت الأصالة في ماهية بنيتها الإنتاجية ، وجعلها منغمسة في عمليات السوق العالمي، والعمل تحت وطأة الوصاية، أو الاندماج الاقتصادي الغربي، الذي أصاب بنيتها الاقتصادية بالشلل في حركتها التطويرية بسبب الشروط السالبة لفاعليتها الاقتصادية ، فأيّة محاولة للخروج عن المألوف يُعدُّ انتحاراً ، وجب تحمل عواقبه القاسية التي تنذر بخطر يتهدد النظم السياسية العربية . وبهذه الصورة تغدو عملية الاتفاقيات الاقتصادية غطاء شرعياً لعملية السطو الاقتصادي على الاقتصادات العربية، وأمراً واقعاً يصعب التفكير بزواله .

وقد تبدو الصورة هنا نوعاً من الاستخفاف بالسيادة الاقتصادية العربية ، لكن موقفنا يرتكز على واقع العمليات التجارية الجارية بين الأطراف العربية والأجنبية، إذْ تشير الوقائع إلى تهاوي القدرات العربية في مواجهة القرصنة الاقتصادية الرأسمالية الغربية بفعل انكشافها للخارج ، وتعرّي مؤسساتها أمام هيمنة الشركات الأجنبية الكبرى. وتبقى قوى التغيير الرأسمالي الغربي تسير بخطى ثابتة نحو الحفاظ على مصالحها، وانتقالها إلى مرحلة جديدة تستدعي أنماطاً سلوكية تواكب مراحلها الاقتصادية في المنطقة العربية، وخاصة أنَّ الأخيرة بلغت ذروة الاندماج الاقتصادي، التي فرضت واقعاً جديداً واستوجبت اتخاذ إجراءات تكمل عملية توزيع قوى الإنتاج، بعد بروز التخصص الدقيق في العملية التصنيعية مثل صناعة الرقائق الإلكترونية، الأمر الذي تطلب منها إقامة علاقات في التكامل الرأسي والأفقي مع بعض الاقتصادات العربية، وهي تأخذ حيزاً أكبر في العلاقات الثنائية، إلاَّ أنَّ هذه العملية تتمايز من حيث الخاصية في التعاملات الاقتصادية ، وزيادة نفوذ الغرب وتحكمه بالاقتصادات العربية. فكيف كان و قع هذا النوع من العلاقات على جسم الكتلة الاقتصادية العربية؟

3- قوة التغيير على صعيد ال علاقات بين الاقتصادات العربية مع الغرب الرأسمالي:

يأتي ظهور هذا النمط من العلاقات الاقتصادية في غضون التطورات الصناعية التي فرضت مرحلة جديدة في فضاء الشبكة التجارية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات التي أخذت تتسع تجارتها بعد أن تعددت مجالات استخداماتها ونجاحها في أن تصبح معيار التطور الاقتصادي، حيث خُصصت لها أسواق تطرح عبرها منتوجاتها الكثيرة، التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية. وبهذه التطورات المتلاحقة في عالم الاقتصاد المعاصر تم استحداث نمط من العلاقات بين الدول الرأسمالية الغربية ، وبين دول المنطقة العربية ، من حيث إتمام دائرة الطوق الاقتصادي والحفاظ على أسواق التصريف ، وسلوك المستهلكين هناك، وتأمين الموارد البشرية والمادية لضمان التطوير التقاني، وهي أعلى درجات التحكم بالاقتصادات العربية بعد أن قطعت أشواطاً ع ديدة تطلبها حاجاتها وظروفها الاقتصادية. ذلك أن طبيعة علاقات التكامل الرأسي تعني " **الاشتغال بكل مراحل إنتاج سلعة معينة من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها بما في ذلك شراء الشركات المغذية لصناعة مثل صناعة السيارات، وهو ما كان يُسمى "الترست" "** [1]. في حين يكون جوهر علاقات التكامل الأفقي قائماً على **"اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعة واحدة على الالتزام بأسعار معينة أو على توزيع للأسواق...إلخ. وكان الاسم الشائع له "كارتل". وهو ثاني أشكال التكامل بعد اندماج شركتين أو أكثر كانت متنافسة في صناعة واحدة"**[2].

---

[1]- إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(222)، آب، 1997م، ص13.

[2]- المرجع السابق، ص13.

ويصبح مصطلح التكامل بديلاً عن الاستخدام في تداول العلاقات الاقتصادية المعاصرة بين البلدان بسبب تعاظم الإنتاج الرأسمالي الغربي ، وامتداد شركاته بين محيطات العالم، ونمو سياساتها المالية وارتفاع ورادتها الربحية. وبذلك تكون قد رسمت ملامح النظام الاقتصادي العالمي وطغيان أسلوب شركاتها المتعددة الجنسيةِ على مسار الاقتصادات العربية ، وخاصة أنَّ حجم استثماراتها في البلدان النفطية ضخم جداً. وأياً يكن شكل الاستثمار فإن العلاقات بين الاقتصادات العربية بقوى التغيير الغربي، قد انتقلت إلى مرحلة التكامل الرأسي بعد الاندماج الكبير معها، مما جعلها تأخذ نمطاً تشغيلياً تقليدياً وفق حركة إنتاجية محدودة من حيث الكم والكيف في الإنتاج. وهي بمجملها تكون غير متكافئة من الجهات كافة ، طالما تفتقر للمبادرة الاقتصادية الذاتية، و **"إنّ تفسير هذه العلاقات غير المتكافئة يرتبط بما تحويه المواد الأولية من قيمة مضافة كامنة يتم الاستفادة منها من قبل البلدان الصناعية المتقدمة عندما تقوم بتصنيع مختلف السلع والمنتجات من خلال إقامة العديد من المؤسسات والمشروعات الإنتاجية لصالح تسريع تنميتها، مقابل حرمان الدول النامية صاحبة المواد الأولية من حق الاستفادة من تلك القيمة المضافة"** [1].

فالوصف لهذه العلاقة الاقتصادية ينطبق على حال الاقتصادات العربية، فكثيراً ما نشاهدها في الشركات النفطية الأجنبية المحتكرة لتكنولوجيا الإنتاج ، وتستثمر وفق شروط تقوم هي بصياغتها، وتملك فاعلية وحركة كبيرة في العملية التشغيلية، تمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي للدولة العربية القائمة فيها. وعند تحليل بنية هذه العلاقات التبادلية غير المتكافئة نجد الاستلاب الاقتصادي الغربي وفق أدوات وأساليب تخضع لتقييم مستمر وفق الحاجات التي تستلزم هيمنتها الاقتصادية. الأمر الذي يمنع ولادة نهضة اقتصادية عربية مادامت تُستخدم كأداة تنصهر ذاتها الفاعلة في السياسات الغربية الممانعة لأي عمل مستقل عنها. وإنَّ الصور التي تأتينا من الدول العربية الغنية

---

[1]- نواف الرومي، اقتصاديات الوطن العربي، ص282.

بالموارد النفطية والعوائد المالية الكبيرة، تدلل على مدى الزيف الاقتصادي الذي تعيشه تلك الدول من حيث تغريب هويتها الاقتصادية الوطنية في مشاريعها الإنتاجية، إذْ يغلب عليها طابع الاندماج الاقتصادي مع الغرب، وإذا ما اتجهنا نحو آلية الإدارة ونظم تشغيلها وسلوكيات موظفيها وعمالها ، سنجد ارتهانها لقوى رأسمالية غربية في بنيتها التنظيمية لديناميكيتها الاقتصادية.

ولم تبلغ اقتصادات الدول العربية مرتبة الوصول إلى نمط العلاقات المتجانسة في التكامل الأفقي، لأنَّها لم تصل بعد مرحلة التصنيع التكنولوجي المستقل، فهذا النوع أو النمط من العلاقات إنَّما يجري بين دول أو شركات اقتصادية من المستوى نفسه التطور في التصنيع وحجم المبيعات، والوصول إلى احتكار المنتج ينبغي إيجاد سبيل يتمثل في الاندماج في الإدارة والتشغيل والتصريف، وقلة المنافسة الشديدة في السوق العالمي لصالح تلك الشركات ، ومن ورائها الدول المتقاسمة لمصالحها الاستراتيجية. لهذا تتمايز هذه العلاقات بأنّها تقوم **"أساساً بين دول أو أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها أو انتماءاتها القومية، إضافة إلى تماثل مرحلة تطورها الاقتصادي، بحيث تتكامل العملية الإنتاجية وفق أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة روابط اندماجية متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة فيما بينها"** [1]. وتصبح سمات هذه العلاقة منعدمة في الاقتصادات العربية المفتقرة لمقومات المنافسة الاقتصادية مع الدول المتقدمة، حيث لاتزال في طور التقليد والاستئثار بالسلوك الاستهلاكي المفروض من قبل الغرب، وتشغل عملياتها الإنتاجية حيز الاقتصاد الخدمي.

ولقد مالت الاقتصادات العربية بمجملها إلى الاندماج بالاقتصاد الغربي لعجزها عن حماية بنيانها الاقتصادي، فترتب على ذلك التقيد بمحددات أيديولوجية مفروضة من الغرب ، تصاحبها أنماط إنتاجية توائم النظام الرأسمالي الغربي، إلى جانب سطوة الكماليات الفاخرة والباهظة الثمن

---

[1]- نواف الرومي، اقتصاديات الوطن العربي، ص282.

على سلوكيات الفرد العربي، والتي تنتفي معها أيُّ حركة ادّخارية تُثمّر رأس مال الفرد، وتمنحه فرصة الاستثمار في الحقل الاقتصادي المتنوع بموارده.

إنَّ عملية المسح الاقتصادي العربي تقودنا إلى أنَّ الإنتاج العربي يقتصر على صناعات تحويلية مرتبطة بأجندات الأسواق الخارجية، التي تأخذ دور المصنِّع لا أكثر من ذلك، وهذا الموضوع يُفسِّر اللون الاقتصادي الواحد المسيطر على الاقتصادات العربية في المجال التصنيعي والتجاري. كما أنَّ حالة **"الإنسان المتخلّف كائن تتحكم به التقاليد وتقيد كل حركة أو انطلاق نحو المستقبل لديه"**[1]، تشمل حالة الإنسان العربي الراهن، حيث لاتزال العصبية القبلية والأعراف الاجتماعية البالية تسيطر على سلوكياته ومحور عقلانيته المسلوبة ، والظروف السياسية العربية الراهنة تدعم هذه الحالة، لاسيّما أنّها مقيدة باتفاقيات ومعاهدات تمنعها من تهيئة الظروف التي تتيح لها الانعتاق من مرحلة العقم السياسي، والدور التنظيري لأيديولوجيات تخدم مصالح ضيقة في المنطقة، وتحجم عملية النهوض الشاملة.

ولابد للقول من أنّ قوى التغيير الرأسمالي الغربي قد نجحت في وضع الاقتصادات العربية تحت وصايتها بطرائق وأشكال تمنحها الشرعية الدولية في ممارسة سياساتها إزاء المنطقة، إذ إنَّ تدرجها في خلق الأدوات المساعدة لها في العملية الاقتصادية هناك فرضته المرحلة المعاشة، ولاتزال تستخدمهم وفق الأولويات التي تحتمها مصالحها الاقتصادية، فالحدث الاقتصادي هو في حالة صيرورة دائمة تحتاج إلى العديد من الأدوات الفاعلة كي تستنهض الطاقات المكبوتة لصالح شركاتها العاملة في المنطقة. وإنّ إغراقها للأسواق العربية بقيمها ومنتجاتها، جعلها تستحوذ على الهوية الاقتصادية، التي قامت هي مباشرة بتحديد ملامحها البنيوية، وفرض أنماطها السلوكية، والدخول بأيديولوجيات

---

[1]- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، ص106.

اجتماعية وسياسية تدخل في ذهنية العقل الاقتصادي العربي. وما بين الوكيل الاقتصادي الأصيل والاتفاقيات تحت ستار التكامل الاقتصادي، تمحورت الصورة الاقتصادية في المشهد العربي.

لقد ظلّت التيارات الفكرية المؤثرة في بنية العقل الاقتصادي العربي المعاصر ضمن حدود فلسفة تنظيرية، لم تهضمها المجتمعات العربية لتعارضها مع ذهنية أفرادها، فم ن بين النظام السياسي الحاكم والاقتصادي السائد تخرج الأعراف الاجتماعية، والأنماط السلوكية لتزعزع أية عملية تتجاهلها أو تتجاوزها، لأنّ عملية التحضير لنظام اقتصادي داخل أي بلد عربي يتطلب عملية نهوض شاملة تبدأ من الفرد وتمر بالمجتمع ، وتنتهي بالدولة عبر عقد اجتماعي وسياسي يضبط الحالة العربية، ويغذّي عملية الإصلاح والبناء العربي الحديث بطاقات الأفراد المبدعة، وبعقيدة عمل وأمل كبيرين ، بعد أن أضاعت الفرص من الكشوفات والمتغيرات العلمية في تثوير مجتمعاتها نحو تأسيس عقلانية اقتصادية، تقودها إلى مراحل متطورة كمثيلاتها في الغرب. فلابد من إعادة النظر في عملية التحديث عبر التركيز على السمات العامة للشخصية العربية، والتكوين السوسيولوجي والنفسي لها، ودور البيئة الحاضنة لها بمختلف مراحلها، وخاصة بعد أن أثبتت الوقائع دورها الرئيسي في إخراج المجتمع الغربي من حالة التسلط والقهر والتخلّف إلى حالة إبداع مستمرة، فالسلس لة الإصلاحية لا يمكن تجاوزها ، بمعنى أنّه لا يمكن أن نهمل سيكولوجية الفرد ومحيطه الأسري ، وعلاقته بالسلطة السياسية، والوصف الوظيفي لدوره في بلوغ التكيف النفسي والاجتماعي للفرد، الذي يضمن بث روح الإبداع وحرية النشاط، الذي عملت قوى التغيير الرأسمالي الغربي عبر أدواتها المختلفة على وأده، لوقف عجلة التغيير نحو الأفضل في بنية الاقتصادات العربية، ولإجهاض أية محاولة لوطننة الأسواق العربية ، واستقلال حركة العمليات التجارية . هذا الحديث يفتح النقاش حول مدى تبعية الفكر الاقتصادي العربي وارتهانه لعدة قوى تمسك بزمام المبادرات الاقتصادية ، فأيّ دور يمكن أن يغيّر المشهد الاقتصادي العربي حول ظهور محاولات الاستقلال تمكّن الباحثين العرب من الارتقاء بفكرهم إلى مرحلة الاستقلال الوطني بعد تجاوز الصعوبات التي تواجههم؟

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادي العربي بين موضوعية الواقع والهيمنة السياسية

تمهيد:

يعاني الفكر الاقتصادي العربي من حالة هزال في أسس بنيانه، لاسيّما أنَّ هنالك حالة انصهار تام في اقتصاد الدول الرأسمالية الغربية للأيديولوجية السياسية الحاكمة في البلاد العربية، مما يكبت الجهود التي تتجه إلى بناء منظومة اقتصادية بمناخ حر ، تتفتح فيه الإرادات والعقول الفردية بكل طاقاتها الكامنة والمنضوية فيها روح المثابرة والإبداع. فكل محاولة لبناء الجسم الاقتصادي العربي تبوء بانتكاسات خطيرة ، تولّد حالةً من اليأس والإحباط في نفوس أفرادها، وتزيد من تخلّفها عن مواكبة التقدّم الحاصل في باقي الاقتصادات العالمية ، علماً أنّه تتوافر لدى معظم الدول العربية الإمكانيات الاقتصادية، من موارد بشرية ومادية ، تجعلها تمتلك مقومات المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، غير أنَّ مجموعة من القيود المختلفة تحول دون الإعلان عن مرحلة التحضير للأنشطة الاقتصادية المنبثقة من صميم الحاجة المجتمعية العربية.

ومهما تكن مسألة التنمية العربية تبقى مقومات النهضة الشاملة الفاعلة غير حاضرة في المشهد العربي، لأسباب عدة تتباين بحسب السياسة التنموية التي تسير عليها هذه الدولة العربية أو تلك. وقد لوحظ في اللوحة السياسية العربية وجود حالة من الشللية السياسية ، تصيب الوعي السياسي العربي ، لأنَّ حالة الصراع الطبقي العربي لا تزال في حالة مخاض عسير ، لم تتضح معها معالم التضاريس الطبقية للمجتمعات العربية، وما بين العصبية القبلية وحالة الاستزلامية والجاه العربية، والارتباط غير المتكافئ مع الخارج، تخرج مجتمعات عربية تفتقد لأدنى درجات التحرك نحو البناء والتطوير.

ولذلك يبقى الوعي السياسي العربي غائباً عن الحقيقة الموضوعية للحالة العربية ، لاسيّما أنّ البنية السياسية العربية تعاني من استلاب حقيقي في شخصيتها العربية، والتي توصف حالتها التشخيصية بحالة انفصام بالشخصية السياسية، أي أنَّ هنالك حلقة مفقودة بين جهاز سلطة الدولة، وبين ممثلي الشعب ، مما يفقد ها حالة التوازن التي تتطلبها عملية التحديث للمجتمع المستهدف. فالأسس السياسية مرهونة لطبقة دون أخرى ، تتباين ولاءاتها بحكم المرحلة والظروف التي تحكم كينونتها الوجودية. وهذا ينعكس على جوهر الأحزاب السياسية العربية التي استماتت في إيجاد أهداف خلت من الواقعية العربية، و راحت تحاكي المثل المجتمعية والسياسية الغربية، وأضحت تبحث عن زعيم يضمن لها وجوداً فاعلاً على صعيد تملك قيادة الحكم في البلاد العربية، وهذا يعني غياب استراتيجيات النهضة الحقيقية، ليتمحور صراعها على التحقق بالفعل، وخروجها من حالة الوجود بالقوة، فتخرج بذلك الأحزاب من عملية التشابك السياسي بعد أن أخفقت في تدعيم النسيج المجتمعي والخروج من رحمه.

هذه الحالة السياسية الاعتباطية للدول العربية بصورتها العامة جعل أنساقها الاقتصادية تتعرض لأذيات تصيب جذورها من قبل الاقتصادات الرأسمالية الغربية ، وتصبح في حالة امتثال لأيديولوجياتها التي تدخل في بنية العقل الاقتصادي العربي، وتكون سلسلة صوره الفكرية بمثابة إضافات مشوّهة، تثمر أفكاراً بعيدة عن روح المجتمع العربي، وتنساق وراء مصالح قوى معينة تحرم باقي مكوّنات المجتمع من نظم اقتصادية تعكس رغبات تلك القوى ومصالحها، فتسيطر عليها حالة الاقتصاد الطفيلي، وهي ما تتسم بها الاقتصادات العربية عامة. فيلاحظ انكشاف في العلاقة بين تلك النظم الاقتصادية، وبين روح المجتمع العربي ، يوضّح مدى الانفصام الشديد بينهما ، بحكم أنَّ تركيبتها تعدم إرادات الأفراد الخاصة، وتهتم بما أوكل إليها من مهام طالما ظلّت ارتباطاتها مع القوى الخارجية تؤمن لها استمراريتها في الأسواق الداخلية وحتى الخارجية، حيث تقوم بخطوات محددة لها مسبقاً، أو بمهام وظيفية رسمت لها مؤسساتها وهياكلها الإدارية وفق ما عهدت إليه.

ونتساءل هنا ما جدوى الدراسات الاقتصادية العربية فيما يخص تأسيس نظم اقتصادية، تعكس طبيعة الرؤى المجتمعية العربية، وتوكل إليها مهام التحديث والتطوير، والتي لم تر النور بعد في الواقع العربي من حيث التبنّي والتطبيق . فقد حاول الكثير من المفكرين العرب زرع فكرة التأصيل والتوطين للاقتصادات العربية، وحصلوا على تأييد سياسي رسمي ، غير أنّها بقيت في إطار الجانب التنظيري لها ضمن فلسفة الوحدة الاقتصادية العربية . ولابد من الكشف عن تلك الأسباب التي منعتها من الظهور بعد أن نسلّط الضوء على بعض ما جاء في تلك الجهود الفكرية العربية، لتوضيح الأهداف المعلنة والمستترة، وإمكانية بعثها والعمل على تطويرها بما يناسب وضع كل اقتصاد عربي وإمكانيّاتها، وإحالة الاقتصادات العربية إلى حالة الفاعلية الحقيقية في قيادة الاستراتيجية الاقتصادية العربية بعد ما عاناه من غياب على صعيد الساحة العربية.

أولاً– الفكر الاقتصادي العربي بين التبعية السياسية والحرية النظرية:

إنَّ قراءة الفكر الاقتصادي العربي المعاصر تستدعي القيام بالكشف عن تداعيات التبعية الاقتصادية لسلطة السياسات العربية، وعن انكفاء الحرية ضمن إطار نظري تنظيري ، دون أن تنال نصيباً من التحقق رغم الطموحات التي ملكتها الأحزاب السياسية العربية لما لها من دور كبير في إنجاح العمل في الأسواق العربية على أقل تقدير. ولابد لنا من الغوص في مكوّنات الوعي السياسي العربي، ومعرفة خبايا العمل الاقتصادي العربي في أجواء منافسة جديدة ، وإمكانيات توافر مناخ اقتصادي حر في ظل الدعوات الرسمية والأهلية للأخذ بناصيتها بعد أن خلصت توصيات المفكرين العرب إلى ضرورة توافرها في سياسات العمل التنموي . ويلاحظ من زاوية أخرى وجود حالة استلاب شديدة للحرية الاقتصادية في الاقتصادات العربية بفعل تعارضها مع مصالح القوى العظمى باعتبار أنها مفتاح الارتقاء الاقتصادي، فهل من علاقة بين الوعي السياسي العربي والحرية الاقتصادية؟ وكيف تقرأ تلك العلاقة اقتصادياً؟ وأي دور مثلّته الأيديولوجية السياسية في إنتاج نظرية

اقتصادية، عربية تحاكي روح المجتمع وحاجاته؟ و هل كانت سياسات الأحزاب العربية داعمة للنهوض الاقتصادي، أم أنَّها كانت تزيد من تعقيدات الظاهرة الاقتصادية وتلحق الأذى بالسياسات الاقتصادية للدولة؟

1- الوعي السياسي والحرية الاقتصادية في الاقتصادات العربية:

يتحدد مسار السياسة العربية العامة من خلال أيديولوجيتها الناظمة لعمل مؤسسات الدولة وأجهزتها، وطريقة تبنّي استراتيجية العمل لدى أفرادها، فللأيديولوجيا العربية فيها عوامل متناقضة تجعل الساسة يترنحون في قراراتهم السياسية، فيصاب الجسم السياسي العربي بكدمات تترك أثراً كبيراً في العمل السياسي العربي، تظهره بمظهر المتناقض دوماً بين أقواله وأفعاله، مما يضعف البنية الوجودية للسياسات العربية، ويجعل أبواب التدخلات مشرَّعة أمام القوى الغربية العظمى، والتي تتهالك معها السياسات التنموية العربية بحكم تعارضها مع الغرب. لذلك لم ي غفل العرب منذ نيلهم الاستقلال عن التوجه إلى تأسيس نظرية سياسية تستوعب طموحات الأفراد ، وترعاها وتقوّي عزائم إراداتهم، وتغذّي سلوكياتهم بروح عمل جديدة. وهنا تغلَّبت التكوينة المجتمعية العربية على خطوط العمل السياسي وإدارة مؤسسات الدولة، ويلاحظ ذلك من خلال شكل نظم الحكومات العربية ، وطريقة إدارتها للملفات السياسية، وقراءتها للحدث السياسي. ولمعرفة آلية العمل السياسي وسلوكياته ، لابد من تحليل مكوِّنات الوعي السياسي العربي ودراس ته، واستقراء خطوطه العريضة عبر استنهاض جملة من المحددات التي يقوم عليها.

أ- مكوّنات الوعي السياسي العربي المعاصر: يُعدّ الوعي السياسي مهماً في قراءة الحدث السياسي بالبُعد الاستراتيجي إضافة إلى الفعل الاقتصادي، إذ من خلاله يتم استكشاف ماورائيات وقوعه وطريقة تفادي المثالب والاستفادة القصوى من إيجابياته، ومحاورة الخصم السياسي ، والتحكم بالقرارات الاقتصادية بالطريقة التي تعود عليه بالفائدة الكبرى. ولطالما كان المجتمع مصدر اً

رئيسياً يدخل في تركيبة الوعي السياسي المتأثر بالقيم المجتمعية، وبأنماط تفكير أفراد المجتمع، وأيضاً بردّات فعلهم حيال ما تعترضهم من مشكلات يومية. ويبدو ذلك جلياً في القرارات السياسية التي **"لا تعتمد على معلومات موضوعية فحسب، بل تعتمد أيضاً على أحكام تقييمية بصدد الإنسان والمجتمع"** [1]. وعبر المجتمع تنشأ الصراعات الطبقية بعد أن تعاظمت قوة الإنسان الاقتصادية، وتملّكه الإرادة السياسية ، التي تمارس دوراً محورياً في عملية قيادة دفة الحكم في البلاد. وبهذه الصورة يكوّن الوعي السياسي جملة من العوامل البيئية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والنفسية، تتكاثف ضمن قالب سياسي محدد ، يخرج بإطار تنظيري وأيديولوجي يضع عبره رجالات السياسة مرتكزات السلوك السياسي. ويمكن لنا أن نستدل على توازناتها من خلال ما تمتلكه من قدرة في استشراق المستقبل السياسي عبر مقومات الوعي الذي تختزنه في العقل السياسي المنظم للأيديولوجيا السياسية.

ولقد بلغت الدول الغربية المعاصرة حداً كبيراً من الاستدراك السياسي ، وصار بمقدورها أن تلعب بمهارة على رقعة الشطرنج السياسية ، وتحرّك بمرونة كبيرة أيّاً من الأحجار التي ترغب بإزالتها وفق دهاء سياسي، أو بالأحرى حسن استخد ام لقواعد اللعبة السياسية ، والتي انطلقت عبره ا إلى استخدام رشيد لمقوماتها الاقتصادية، وتغلّب ت على المصاعب التي تعيق نموها الاقتصادي ، سواء داخلياً أو خارجياً، بعد أن رسمت مستقبلها السياسي وفق أساليب تعكس روح العصر، مما أكسبها حضوراً قوياً ناظماً لسياسات العا لم ممسكاً بقواعد العمل السياسي ، وفق منظور براغماتي تولد من خلاله مصادر قوتها. وبالمقابل نجد نسيج الوعي السياسي العربي تتداخل فيه الكثير من العوامل والسمات التي تطبع المنطقة العربية، والتي لا يمكن تجاوزها بفعل قدرتها في تكوين الوعي السياسي العربي، وبوصفها قاعدة عمل لرجالات السلطة في البلاد العربية، فلا غرابة هنا أن ندخل عبر بوابة

---

[1]– موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، المركز الثقافي العربي: بيروت– الدار البيضاء، 2009م، ص15.

التحليل السوسيولوجي لدراسة التشابك الوظيفي ، وبيان طريقة بناء الفعل السياسي العربي بسمته العامة دون الوقوف عند دولة بعينها.

● **القيم الاجتماعية والدينية والثقافية العربية:** للقيم الاجتماعية العربية بالإضافة إلى القيم الدينية والثقافية دور كبير في بلورة العقل السياسي العربي ، من حيث الأثر الذي يصبغ الصور الداخلية لمكوّناته، وهذه القيم تدخل في صميم نسيج الفكرة ، أو المفهوم السياسي ، وتصبح واقعة سياسية يتداركها السياسي ون فيما بينهم ، ويشيدون عليها نظريتهم السياسية. وعند مطالعتنا للسياسات العربية نجد أنَّ من مزاياه ا التقلّب والعناد ، وهي سمة الفكر القبلي العربي المتأثر بمناخه الصحراوي القاسي، وأيضاً نجد للنسب والجاه العربي دوراً في مكوّنات التفكير السياسي ، تعكسها طريقة التجاذبات السياسية، ولا يبتعد النظام البطركي عن تحديد سمات الشخصية السياسية ، وتقليبها للوقائع السياسية، كما أنّ القيم الدينية تجسّد العمل السياسي عبر التمازج الحاصل بين التعاليم الدينية ومقومات الفعل السياسي ، والذي يتأصل بالثقافة العربية ، وما تضمنه من أفكار ورؤى تعزّز الروح العربية في العمل السياسي.

فالجانب القيمي العربي بكل دلالاته منعكس في دائرة الوعي لدى السياسي العربي، فهو عقل باطن يستنير به للسير نحو تشييد الأفعال السياسية . والاستدلال بذلك الحضور للقيم في السياسات العربية واضح من خلال الفعل والسلوكيات لرجل السياسة العربي ، فرفع الشعارات ، وطريقة المفاوضات السياسية، والخطاب السياسي العربي المعاصر ، كلها تحمل الموروثات الاجتماعية العربية، وتشبك القرارات السياسية ضمن تلك الدائرة، لكن دون وجود انعكاس حقيقي للمجتمع العربي. أي أن البيئة الاجتماعية العربية تلقّن الفرد طرائق الممارسات، وبناء العلاقات مع الآخرين ، والحفاظ على التواصل معهم، دون أن تنمّي فيه روح المواطنة المجتمعية بفعل ضغوطات كثيرة ، أبرزها التدخلات الخارجية، التي تؤثر في شخصانية الفرد العربي، فعند الاستئناس بروح السياسة اليابانية التي **"تمثَّلت في مزيج من الولاءات المكثّفة والمطلقة لنظم تدرج محددة، وقدرة على بناء**

التحالفات والتوفيق والمساومات بواسطة قادة تلك الجماعات" [1]، سنجد صورة مغايرة في الجانب العربي لأنّ الولاءات القبلية والمحسوبيات الحاضرة في نسيج الفعل السياسي ، لا يمكن للسياسي العربي أن يحيد عنها في إطار المناخ الذي يسيطر على أنماطنا المعيشية.

لذلك يبقى الوعي السياسي العربي مرهوناً بنمط القيم المجتمعية بمختلف ألوانها وتبايناتها، التي تترك صدى في كينونة الفعل السياسي العربي، ففي الخمسينيات من القرن العشرين كانت هواجس الفرد العربي تتجه نحو الشعور القومي العربي ، والتي قولبت معها التوجه السياسي لبعض من الدول العربية التي تواجدت فيها تلك الهواجس، وانطلقت عبرها إلى تكوين الإطار السياسي العام لتلك الدول، مثل سوريا ومصر. إذ يلاحظ تكثيف الوعي القومي لدى رجالات السياسة في كلا البلدين المذكورين، وتشكّل ملامح النظام السياسي الرسمي لهما ، فبلتت الممارسات السياسية وإدارة البلاد والتواصل مع الخارج تنطلق وفق مرتكزات السياسة القومية، وصار السياسي هنالك يتحاور ، ويفاوض، ويستشرق، ويبني الاستراتيجية السياسية لبلاده ضمن محددات وعيه السياسي الذي يحدد في سياق القومية العربية، والتي بدورها أضحت مسلّمة في العقل السياسي العربي، وتدخل في جوهر النظرية السياسية العربية ، ومنها تنطلق رؤى البناء الفعلي للجسم السياسي ، وتتمدد في منظومة الوعي الفكرية، وتصبح من أدبيات النظم السياسية العربية.

كما يمكن للوعي السياسي العربي أن يتأثر بثقافة الآخر ، فتصبح مشاركة في عملية التكوين السياسي العربي تماماً، كما هو ملاحظ في مدخلات النظم السياسية العربية ، كالنظرية الاشتراكية، والليبرالية الرأسمالية، والعلمانية، وغيرها مما يحكم معطيات الثقافة السياسية العربية. فما بين الداخل العربي والخارج نجد أنَّ القيم المتواجدة في المجتمعات العربية تحكم مسار الوعي الذي يتشكل منه العقل السياسي العربي، وتتكشف عنه المدخلات الخارجية في تكويناته المعرفية ، فيصبح خاضعاً

---

[1]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ص105.

للقيم التي تنفذ إلى بنائه المعرفي، ويصبح الوعي السياسي العربي متأثر اً بما يمتلكه من قيم في مخزونه المعرفي، وخاصة من دائرة اللاوعي المتنفذة في جوهر الممارسات السياسية، ويتصف معها بما تحمله تلك القيم من سمات تثبت صورة السياسة العربية. وهنا لا تغيب الصراعات الطبقية العربية عن عملية التنتيج السياسي العربي، بالرغم من حالة الثبات في التماسك الاجتماعي في بعض الدول العربية المتقدمة، إلاَّ أنَّ الواقع الاجتماعي ممل وءٌ بكثير من الأضداد الاجتماعية المتناحرة في سبيل إثبات الوجود وتحقيق المراد، وتملّك القرار والاستحواذ على السلطة ، وتمتين طبقتها الاجتماعية عبر تأصيلها لمرتكزاتها القائمة عليها.

● **الصراعات الطبقية بين مكوّنات المجتمع العربي:** وهي لا تقل شأناً من حيث التأثير في عملية تكوّن المشهد السياسي العربي ، فمع نيل معظم الدول العربية استقلالها من الاحتلال الأجنبي المباشر، وشروعها في تأسيس الدولة الحديثة ، والنهوض بواقع جديد ، اصطدمت بصراعات طبقية بفعل عدم نضوج مرحلتها الاجتماعية، وخاصة بأنَّ الاستعمار الأجنبي آذى كثيراً النسيج الاجتماعي، ومنع عنه روح التمدن الاجتماعي، وما بين برجوازية رأسمالية ، وأخرى إقطاعية خراجية، إضافة إلى قوى متنفذة بحكم القبلية والسلطة السياسية ، تناثرت مكوّنات المجتمع العربي بين أطراف الصراع التي أهدرت الطاقة الكامنة لدى الأفراد، فتشرذمت أهدافهم ضمن زوايا ضيقة جعلها تتحزب وتتحالف مع قوى ارتهنت إلى الخارج ، مما جسَّد تشوهاً في التحوّل الاجتماعي العربي، تمثَّل الأول بـ **"تضخم الدور الاجتماعي للطبقة العاملة بعد تمركزها في المؤسسات الكولونيالية... والذي عبَّرت عنه البرامج الاجتماعية لأحزابها الشيوعية الاشتراكية وذلك من خلال ربط كفاحها الوطني بنضالها الطبقي الهادف إلى إقامة نظام سياسي اجتماعي جديد مناهض**

للرأسمالية كخيار للتطور الاجتماعي. وثانيهما تنامي أوهام الطبقة الوسطى في إنشاء دولة عربية واحدة تستمد قوتها من عسكرة الجماهير العربية تحت مظلة المشاعر القومية"[1].

وبالفعل تمركزت الصراعات المجتمعية العربية بين طبقاتها في جوهر العمل السياسي العربي، وأضحت مفرداته ومفاهيمه تتردد في الوعي السياسي ، وتتبلور من خلالها الممارسات على خارطة الوطن العربي. وما بين رحى تلك الصراعات تعمل توجهات النظم العربية على فرض صيغ غير قابلة للمساومة، ترجو منها الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، غير أنّ ذلك التوجه زاد من حالة التباعد بين الطبقات الاجتماعية العربية، مما انعكس سلباً على حالة سياسات النمو الاقتصادية، وأضحت فكرة الانقسام الاجتماعي تساور حالة اللاوعي السياسي ، حيث تدور صراعات فكرية حول آلية النهوض بالواقع العربي، وتحقيق تماسك وتشابك وظيفي في الحراك الاجتماعي العربي. وما بين مؤيد لبرجوازية عربية وطنية، وما بين مؤازر لوجود رأسمالية ليبرالية، تتخللها توجهات نحو تبنّي الاشتراكية ، نجد حالة اختيار لاإرادية تتمحور في بنية العمل السياسي العربي ، الذي أضحى يدور بين تلك الخيارات، دون أن يتمكن من صنع خيار يعكس إرادة عربية مستقلة.

فلا مندوحة من القول: بأن نعلّل الأسباب حول الحالة السياسية العربية بأنَّها نتيجة التبعية والاندماج مع الخارج المناقض لمصالح المجتمع العربي، وإنَّما يبقى التعليل الرئيسي هو حالة الصراعات الطبقية بوصفها عاملاً مؤثراً في تكوين حالة الإرباك السياسي العربي، إذْ ليس بمقدور رجالات السياسة الإفلات من سلوكيات مجتمعاتهم ، والطبقية التي تعتريها، وهي محدد رئيسي في التوجه السياسي، كما في حالة جمهورية لبنان التي تتربع على قمة سياساتها التنموية حالة الصراعات الطائفية والطبقية، مما يحتّم على رجالات السياسة اللبنانيين السير وفق مسار يجنّبهم الوقوع في حالة صراع يفتت مكوّنات الدولة، كما إنّ حالة الإقطاعيات المتوارثة عبر الأجداد تأخذ نصيباً كبيراً في

---

[1] – لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، د.ن، 2010م، ص123.

إدارة الملفات السياسة الاقتصادية اللبنانية، فطريقة ممارساتهم السياسية تعكس حالة التكوين المجتمعي التي يستمدون منها أيديولوجياتهم السياسية.

وهذا يندرج على باقي الدول العربية بمختلف أنظمتها السياسية ، لأنّ خارطة التضاريس الطبقية تدخل في حفريات المعرفة السياسية ، التي لا يمكن لها أن تغيب عن حالة القلق لدى رجالات السياسة، فصعود طبقة وهبوط أخرى ، وإمساكها بزمام المبادرة السياسية يجعل المشهد السياسي المحلي للدولة ينتقل إلى منحى آخر يخرج من رحم الطبقة الاجتماعية الجديدة. وتصبح هنالك مدخلات ونظم جديدة للعمل التنموي تحت مظلة علاقات إنتاجية مغايرة لسابقتها بما يوائم حركة التغيير ضمن الحراك السياسي. ويبقى للحوامل الاجتماعية دور في تنامي المدركات المعرفية السياسية، وتكوين قالب النظرية السياسية للدولة العربية. لذلك تتحدد الواقعة السياسية بناء على المتغيرات الاجتماعية، بوصفها تحكم عملية تكون الفعل السياسي، ودون أن تنفرد هي بذلك، إذ تتبعها قوى تنبثق من دائرة الصراعات الطبقية تمارس ضغطاً على عملية الوعي السياسي العربي ، وتتحكم أيضاً بمخرجات العمل السياسي للدولة، ويمكن لنا أن نكشف عن غطاء تلك القوى ومعرفة آلية ولوجها في مدركات السياسة العربية، لتصبح محوراً في التوجّه السياسي العربي.

- **اليد الخفية العربية "القوى النافذة"**: وهي مكوّن آخر يدخل في عملية التكوين الوعي السياسي العربي، ولها امتداد واسع في كثير من الدول العربية ، كما هو ملاحظ على أرض الواقع السياسي المعاصر، والكشف عن الارتباطات القائمة بين الدولة وتلك القوى يمكن أن تظهر في التحالفات السياسية ، وفي إدارة الأسواق والعمليات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، فلربما شكّلت دور الوسيط والمتخفّي وراء أقنعة متعددة يُبعد عنها شبهات المساءلة لدى المجتمع العربي بعمومه بما يضمن لها حرية تداول مصالحها ، وتنميتها بهدوء دون أن يعقيها شيء. فهي منخرطة

ضمن شبكة مكثّفة من العلاقات تجعلها تلامس المشهد السياسي للدولة. وتكثر هذه القوى في البلاد العربية تحت وطأة التدخلات الغربية التي رسخّتها في النسيج السياسي العربي.

فمنذ انهيار المعسكر الشرقي الذي مثَّل النظام الاشتراكي، وظهور نظام تعويم الاقتصاد الحر، فإن تلك القوى الخفية في البلاد العربية أخذت على عاتقها تغيير البنى السياسية العربية بحكم ما تتمتع به من نفوذ وانتشار بين أركان السلطات السياسية، والترويج للأفكار الجديدة، وتبنّيها لمفاهيم سياسية تلائم حجم التغيير السياسي، فاستطاعت أن تمحو ـ وبشكل ديناميكي ـ من العقل السياسي العربي عبر وسائط إعلامية مفردات طالما كانت ترد في قاموس رجل السياسة العربي، إذ أحدثت انقلاباً جذرياً في حيثيات المعرفة السياسية ، وأدخلت تعديلات في سلوكيات العمل السياسي العربي، وصار من الطبيعي أن تتكلم سياسات العرب عن آليات عمل تواكب الحدث السياسي العالمي، ولم يعد هنالك أي محظور في الدول الممانعة لمثل تلك التوجهات ، بعد أن أضحت الإدراكات السياسية تتموضع على أسس رسمتها لها تلك القوى النافذة.

وبالاطلاع على واقع الأمر، وبفعل وجود تلك اليد الخفية نلاحظ تنامي مشهد التوجه لدى معظم الدول العربية إلى تطبيق توجهات ليبرالية ، واتباع سياسة الانفتاح على الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل أسواقها المحلية، و إبداء مرونة كبيرة في التغييرات الاقتصادية المتسارعة. وبات السياسي العربي ينشغل بمعطيات النظرية الرأسمالية ، وينفتح أكثر عليها ، لتصبح زاده المعرفي في تشييد العلاقات السياسية في ظل المتغيرات الجديدة. و من ثمّ فإن ما أقدمت عليه المنطقة العربية من الانفتاح على التيار الجديد ليس إلاّ دليلاً واضح اً على مدى تغلغل اليد الخفية العربية في أ روقة السياسة العربية، إذ نجحت في قولبة العمل السياسي، وصرنا نسمع بمفردات غير التي اعتدنا على سماعها كثيراً قبل عقد التسعينات ، منها على سبيل المثال: تحقيق الليبرالية الاقتصادية، والتوجه إلى مجتمع مدني ، وتدعيم المؤسسات المدنية والحقوقية، وتبدّل في العلاقات الاجتماعية وغيرها الكثير. وقد تبلور الوعي السياسي العربي على أفكار جديدة كان للقوى المتنفذة

في البلاد العربية دور كبير في التغيير ، الذي أكملته الضغوطات الغربية بفعل تأمين مصالحها في المنطقة.

- **القوى الامبريالية الغربية:** وهي تعمل دوماً على التدخل في شؤون الدول العربية ، وتحت مسميات عدة بحكم الظروف التي تستدعيها اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز مصالحها الاقتصادية وتوفير استثمارات جديدة في المنطقة. ولذلك تعمد تلك القوى إلى التغلغل في بنية العقل العربي ليكون حجم التأثير أكبر وأكثر توسعاً بين شرائح المجتمع العربي. فهي تقيم العديد من الأنشطة الثقافية، والمهرجانات السينمائية ، والندوات الإعلامية ، والمؤتمرات الاقتصادية ، وتوقّع بروتوكولات واتفاقيات سياسية مع نظرائه ا العرب لتكون قاعدة انطلاق في تثبيت دعائم تدخلاتها في المنطقة وبأسلوب غير مباشر ، ومؤيد بالشرعية الدولية ، وبتقبّل الدولة العربية لها، وتحت مسمَّى تقديم مساعدات ونصرائح في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، حيث تتمكن من الدخول إلى حياة الفرد العربي وتعرف النظم المعرفية التي تحكم أفعاله، وتراقب حركات رجالات السياسة العرب في بناء منظومتهم السياسية.

ولا تدَّخر آلة الترويج السياسي الغربي جهداً للتأثير في العقل السياسي العربي المعاصر، لتجعل اللاوعي السياسي منخرطاً في تلك السياسات، دون أن يشعر بها رجل السياسة أنَّها دخيلة على أيديولوجيته ، وتعيق حركته السياسية . ولو عدنا إلى بدايات مشروع (محمد علي باشا) في تأسيس دولة عصرية ، نجد مدى التمدد الفكري الذي أدلجت به العقول العربية ، التي انبهرت بالتطور القائم في أوروبا، حيث كانوا بمثابة مروّجين إعلاميين وبطريقة غير مباشرة للسياسات الغربية، وكذلك يلاحظ كيفية نظرتهم للمستقبل ، ونبذهم الأفكار المعيقة للتطور البشري. وبالطبع دون أن نستخف بجهودهم في تأسيس نظرية تحديث عربية تجسدت في محاربة الفكر الظلامي والإقصائي، وإحياء روح الأمل في نفوس المواطنين العرب. وهذا يفسِّر لنا آلية الوجود الأمريكي في السعودية، واكتسابه الشرعية والشعبية من قبل مستضيفه، فنلاحظ " **أنَّ النخبة السعودية**

الحاكمة، هي التي اختارت عن عمد، الأسلوب الأمريكي الاقتصادي في التنمية، ويرجع ذلك أولاً إلى "العلاقة الخاصة" الطويلة بين البلدين، كما يرجع إلى انبهار النخبة الحاكمة السعودية وقلب ألبابها من تأثير سحري لطريقة الحياة الأمريكية"[1].

وينطبق ذلك التأثير على طرف إقليمي آخر ، وهو الاتحاد السوفييتي (السابق)، الذي لم يدّخر جهداً إلاّ وبذله لكسب وجود قوي في المنطقة العربية ، وحضور سياسي فاعل على الصعيد العالمي، وسيطرة على الأسواق النفطية العربية والموانئ الاستراتيجية، لذلك اتجه عبر سياساته الخارجية إلى مناصرة الحقوق العربية في المحافل الدولية ، ودعمه لها في بعض المواقف السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، وصار لدى رجالات السياسة العرب موقف سياسي قائم على النظرية الاشتراكية ينّظر من خلالها مواقفه السياسة الرسمية منها والداخلية. فدخلت روح الاشتراكية إلى قلب السياسة العربية تحت نبض التأييد لمواقفها الاستراتيجية، وأصبحت مفاهيمها تؤسس لنظرية تحديث عربية انضوت تحت عقيدتها الإصلاحية ، وترسم معالم دولتها الحديثة. فلا فارق جوهري في كلا السياستين الرأسمالية والاشتراكية ، فكل منهما له أسلوبه الخاص لكنّ قوة الرأسمالية وحضورها القوي على الصعيد العالمي جعل نفوذها أقوى في المنطقة العربية، وخاصة أنَّ شركاتها الكبرى تتواجد فروعها على أراضيها ، فأكسبها ذلك حضوراً في جدول صنع المواقف السياسية لبعض الدول العربية، ولم يعد لديها ذلك الحرج في سياسة الاندماج مع الغرب بعد أن صارت أيديولوجيتها السياسية في صلب البنى الإدراكية للخبرة السياسية لرجالات السياسة العرب.

ويقوم الوعي السياسي العربي على مزيج من المكوّنات تدخل في بنيته السياسية ، وتتأصل في سلوك الساسة العرب ، وتصبح جزءاً من شخصانيته السياسية، فيحاكي عبرها المواقف السياسية بقالب دراماتيكي، يبدو ظاهراً بأنه يمارس عملاً احترافياً ، يُخوِّل له بناء جسم سياسي ينهض من

---

[1]– سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ص263.

خلاله بسياساته التنموية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، غير أنَّ الحقيقة الموضوعية تفضي بنا إلى الوقوف وراء دوافع تملّك الفعل السياسي ، وتوضّح لنا خفايا الأروقة و ما وراء الكواليس التي تصنع فيها القرارات العربية ، ومدّها لجسور العلاقات مع أفراد مجتمعاتها ، ومع القوى الغربية الفاعلة في الواقع السياسي العربي بلا أدنى شك. كما أنَّه ليس بمقدورنا أن نعدم ماهية السياسة العربية الوطنية والجهود المبذولة في سبيل تمكين الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها، إلاَّ أننا اتجهنا إلى الكشف عن مكوّنات تشكُّل الوعي العربي لنستقرئ منه آلية محاكمة الواقعة السياسية العربية ، وتسليط الضوء على الخلفية التي تقوم عليها عملية بناء الدولة العربية. والأسباب التي تقف في تضييق مساحة الوعي السياسي العربي، وإخراجه بقالب إستاتيكي يجعله ينكسر أمام المواقف التي تعترضه ، وتحرمه من المرونة التي يتجاوز فيها السقوط في الهاوية ، ويؤدي إلى الاستعانة بالآخر، كي يقرأ الواقع بمنظور الآخر، وتتهافت عليه الأفكار المسبقة التي تنوب مناب الفكر الحقيقي وتسدل الستار ع لى شخصيته وهويته الأصيلة، فيبقى حيّز التعامل مع الحدث السياسي إمَّا في دائرة الخلاص من سطوة الآخر، أو القراءة بمفاهيمه، يجعله يعاني من اضطرابات تمنع عنه الإدراك للحقيقة الموضوعية.

ب– الضرورة ووعي الحرية الاقتصادية في النظم الاقتصادية العربية: لا أحد ينكر الدور الذي يمكن أن تمثّله الحرية الاقتصادية في نماء الأسواق ، وتفتيح إدراكات الفرد الاقتصادية ، وتعزيز خطواته في تطوير ذاته. فقد أدركت الأمم الغربية مدى أهمية الوعي بالحرية ، ومعايشة الفرد لها التي تمنحه الشعور بالتحرك اللامحدود في عملياته الاقتصادية ضمن إطار الإبداع الفرد ي، وحطَّمت الصنمية التي كانت تسيطر على العقل الأوروبي ، وتخلَّصت من خرافات العصر الوسيط ، وانطلقت إلى بناء خطوات صرح حضارتها في مناخ يهوده الانفتاح على النشاطات الاقتصادية التي تزيد من قوتها الاقتصادية، وتلازم كلا المسارين النظري والتطبيقي في إشادة مستلزمات الليبرالية الاقتصادية . لذلك بتنا نشاهد كماً من المفكرين الأوروبيين يؤسسون لدعائم الحرية ، كما ورد في كتاب (الأمير) (لميكافيللي)، وأيضاً عند (جون لوك)، و(روسو)، و(آدم سميث)، وغيرهم مطبِّقين شعار الفلسفة

الرواقية بأنَّ الإنسان مقياس الأشياء جميعاً، حيث استرشدت بها حكوماتهم ، وجعلتها من صلب نظرياتها التحديثية، وتفاعلت معها مجتمعاتهم ، فكانت روحاً لثورة صناعية كبرى ، آذنت بدخول المجتمع الأوروبي عصر التطور والرفاهية.

ومازالت الجهود الجماعية للدول الأوروبية تتجه إلى تعزيز مدخلات بناء حضارتهم ، وبوتيرة نمو متسارعة، تعكس حرصها الشديد على تبنّي منظومة متكاملة ومرنة لأسواقهم الاقتصادية ، بعد أن نحا سياسيوها إلى تهيئة مناخ الاستثمار الناجح للفرد ومشروعاته ، إمَّا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وكانت قراءاتهم لواقع مجتمعاتهم تعكس الوعي العميق بفلسفة عملهم المتطورة. في حين نلاحظ بأنَّ البلاد العربية لا تزال تعيش سياسات مضطربة ، تزداد وتيرتها بزيادة حجم الضغوطات عليها ونوعها، مما يمنعها من أن تقود عملية تنمية حقيقية كمثيلاتها في الغرب الأوروبي ، رغم الإمكانيات التي تتمتع بها، غير أنّ مفتاح التحرر من القيود المعيقة لنموها لم تصل إليه بعد، بسبب انكسار سياساتها التحديثية أمام صلابة الجمود الذي يعتري مجتمعاتنا العربية، ولم تأخذ الحرية دورها كما يجب، رغم الدلالات الحقيقية لدورها في عملية النهوض الاقتصادي، فما سبب صورية الحرية الاقتصادية العربية؟

- **دور الحرية الاقتصادية في ارتقاء عمل الأسواق والأفراد:** إنّ الحرية التي تضبطها القيم الأخلاقية تُفجِّر الطاقة المبدعة للفرد ، وتُحدث تغييراً جذرياً في أنشطة الحياة الإنسانية وممارستها بمعايير أكثر نفعاً وفائدة، وتجبر شعور الخوف والتواكل على التنحي أمام جبروت الإبداع والعمل والمثابرة، وبهم يتسلح الفرد للنهوض بمجتمعه مزوّداً بخيارات عدة حول عملية بنائه وتم تين جهوده مع أقرانه، فكل له وصفه الوظيفي الذي يكمل خطوة الآخر ، ويتخصص بالعمل الموكل إليه، وهذا ما دعا إليه رجل الاقتصاد الاسكتلندي (سميث) الذي أدرك آلة الاقتصاد وهندسة آلاتها، وتمكين المشتغلين فيها من استخدمها بحدها الأقصى، فكانت بداية للانتقال إلى المسار

العملي، ومن جهة أخرى شكّلت مدخلاً للعبور إلى عالم التقانة المتطورة التي يسيطر الفرد بواسطتها على إيقاعات الطبيعة الغنية بثرواتها الكامنة بروح دفء الحياة . ولقد شكّلت هذه العقيدة فلسفة عمل هيّأت لظهور مقوّمات الثورة الصناعية الأوروبية الحديثة التي أفضت إلى تأسيس منظومة عمل قائمة على الليبرالية الاقتصادية ، تُقوّي رؤى الفرد وتدعم توجهاته وأنشطته ، وتضمن له حرية التعامل في الأسواق ، مما يزيده معرفة بخبايا السوق ، وتحكماً ببعض قوانينه، للتقليل ما أمكن من الكوارث الاقتصادية.

وبذلك يكون للحرية دور مهم في تفوقهم الاقتصادي التي تناغمت مع مصالحهم وأهدافهم، وخلُص مفكروها إلى أنَّها جزء أساسي من عملية التحديث الأوروبية لأنَّها تمنح فضاءات واسعة من الإبداع الاقتصادي. وبالفعل ذهب الأوروبيون إلى جعلها عقيدة الاقتصاد الحديث بعد أن ذيّلوا بالنظريات التي تدعو إلى تطبيقها ، ورأوا فيها روح التطور الكبير في اقتصاداتهم. لذلك نراهم يؤكدون تلازم الحرية للنشاط الاقتصادي، **"وبموجب أو بمقتضى النظام الاقتصادي الرأسمالي تنتعش أو تزدهر الحرية (على الأقل الحرية الاقتصادية)، وأكثر من ذلك تصبح الحرية ضرورة، ودون الحرية فإن هدف النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق تماماً"** [1]. وربَّ من يعترض على الحرية المقدمة من قبل اقتصاد السوق الرأسمالي بأنها تخدم طبقة دون أخرى ، وهي ملتبسة الأهداف والغايات؟ إلاَّ أنَّ الحقيقة أنَّها قدّمت الكثير للنهضة الأوروبية ، خاصة على الصعيد الاقتصادي ، مما يسوّغ لها مبادئها التي تقوم عليها، لأنَّ فلسفتها قائمة على البراغماتية التي من خلالها تحدد لها سياساتها الاقتصادية إزاء مجتمعاتها ودول العالم، لذلك تؤمن بصيرورة العلاقات الاقتصادية ، وتبدي مرونة عالية في التكيف معها.

---

[1] – زيجمونت بومان، الحرية، ترجمة فريال حسن خليفة، مراجعة محمد سيد حسن، مكتبة مدبولي: القاهرة، 2012م، ص78.

ورأى مناصروها أنّها خيار جماعي ، أجمع عليها الأفراد بضرورة تحققها في فلسفة حياتهم العملية، ومن ثم يدركون **"إنَّ ما يجعل الحرية المقدمة بواسطة السوق أكثر إغراء أيضاً هي أنّها توجد دون عيب أو تشويه يلوث أو يفسد معظم صورها الأخرى: والسوق نفسها التي تقدّم الحرية تقدّم أيضاً اليقين**Certainty **إنّها تقدّم حق الفرد عبر اختيار الفرد، إلاَّ أنّها تقدّم أيضاً موافقة أو تصديقاً اجتماعياً على مثل هذا الاختيار"**[1]. ويكون الوعي بالحرية الفردية أمر ضروري كي تتفتح الإرادات المكبوتة في نفوس الأفراد، حيث اكتملت شروطها في التحقق بعد أن نس خوا العقيدة الانهزامية من حياتهم، ونظروا إلى العمل على أنَّه ضامن حقيقي لتحسين ظروف معاشهم. ومن التلاقي بين مصالح الأفراد حول حرية النشاطات الاقتصادية ، انطلقت مسيرة التطور الاقتصادي، فللأسواق إيقاعاتها الخاصة، وعلى المرء أن يعرف ضوابطها، كي يحقق مراده منها.

- **الحرية الاقتصادية العربية هي حرية تنظير لا تفعيل:** لاقت الحرية الاقتصادية صدى كبيراً في أدبيات المفكرين العرب منذ مطلع عصر النهضة العربية، وتتالت الدعوات إلى ضرورة تحققها في حياة الفرد اليومية إذ رأوا فيها أحد أسباب الازدهار الاقتصادي الأوروبي. هذه الخطوة شكّلت هاجساً مهماً لدى (محمد علي باشا) حول آلية توظيفها في مشروعه النهضوي، حيث حاول إحيا ءها عبر مفكريه ، والترويج لها عبر المؤلفات التي أقرَّ ت دورها في بناء الدولة المصرية الحديثة، إلاّ أنّ جهودهم لم تتَعدَّ ال نظير، فلندثرت بين دفاتر التاريخ الإنساني. وتكرر المشهد لاحقاً في المنطقة العربية رغم النشاط المكثف من قبل المفكرين العرب ، وتلازمها مع بعض المسارات السياسية العربية الرسمية، غير أنّ حالة التنظير بقيت مسيطرةً على هذا المشروع في سبيل النهوض بواقع الأمة العربية.

---

[1]- زيجمونت بومان، الحرية، ص103.

وإذا ما بحثنا عن طبيعة الأسباب التي تشرح لنا حالة العقم في هذا المشروع ، لوجدناها متعددة، تتوزع على عوامل داخلية وأخرى خارجية، فحالة المنطقة العربية حالة صراع إمَّا مع عدو خارجي، أو صراع داخلي يفتت الجهود الرامية إلى تحقيق الحرية ، ومن ثمّ يبقى الكبت بصوره كافة حاكماً سلوك الفرد العربي، فرسخ في وعيه القبول بحالته المعيشية، وخضوع لحالة الاستسلام التي يرى فيها طمأنينة في حياته. فلم تتكسر بعد حواجز الخوف والتواكل ، ولم تلغَ ظاهرة التعلّق بالماضي تحت شعارات المحافظة على التراث، وربما يتعلق الأمر بحالة الصراع بين الطبقات الاجتماعية العربية التي لم تنته إلى إعادة تموضع جديد للطبقات، وغياب العقلانية عن مشهد الإصلاحات في البنية الفكرية العربية ، وإنّ الليبرالية الاقتصادية تحتاج إلى مقوّمات وشروط، منها: وجود دولة قوية (قانون_ مؤسسات)، وتوافر تطور اقتصادي قائم على تراكم ذاتي يتجه نحو الداخل، متحرر من التبعية، ولابدّ من أن يكون لديها اقتصاد إنتاجي حقيقي، وأيضاً من توافر منظومة حقوق مشرعنة في أطر قانونية، يحكمها دستور أو عقد اجتماعي. فعند غياب هذه الشروط يتحوّل الاقتصاد إلى غابة تحكمه مافيات وشبكات مصالح وفساد، ومنظومة علاقات قائمة على الزبونية السياسية العربية. وهذا كله غير قائم في الحالة العربية، لذا بقيت الليبرالية صورية والاقتصاد غابة، يأكل القوي فيها الضعيف.

فمعظم الأنظمة الاقتصادية العربية ترسم قوانينها لتثبيت دعائم الحرية ، وتبحث عن أفضل السبل لتطبيقها، وتعمل على توقيع الاتفاقيات مع الاقتصادات الأكثر تقدماً ، كي تحقق عوامل نمو اقتصاداتها، وتحافظ على استقرار أنشطتها في أسواقها على أقل تقدير. لكن الواقع العربي المريض جعل الحرية تقف عند الشعارات، دون التمكن من تطبيق سياساتها عملياً ، على الرغم من إدراك أهميتها في منظومة الأسواق ، وزيادة وتيرة حركة أفرادها نحو تنمية ثرواتهم. فالمجتمعات العربية ليست مهيّأة للانفتاح الاقتصادي ، لأنّها قامت على نقيضها ، وتسري فيها أعراف وتقاليد وقوانين تمنع ولوج الحرية في صميم سلوك الفرد العربي، وقد يبدو هذا الكلام م ناقضاً، لكن الحقيقة تكشف لنا

حقائق تجعلنا نتخبط بين الأسباب والموانع لوجود نظم عربية ترعى سلوك الحرية ، وتنطلق عبره إلى النهوض بالمجتمع بكليته دون تحيز إلى طبقة ، أو شريحة دون أخرى. ولعل وجود ضعف في بنية الجماعة العربية ، وسطوة العقل القبلي ، وبروز مدن بصبغة ريفية ، جعل تنامي حرية الفرد ضئيلة بسبب انصهار ذاته ضمن جماعته بصور متعددة، وهذا يغاير ظهور الحرية في الغرب التي **"جاءت مساوقة لتحوّل نوعي في بنية الجماعة، حيث نشأت المدن، فاتضحت أكثر قيمة الفردية واستقلال الشخص"**[1].

ونتيجة لحالة اللاتناغم بين النظري والعملي تبقى الحرية الاقتصادية محطّ أنظار الاقتصاديين العرب، الذين يحاولون الوصول إلى إيجاد صيغة تفاهم بين المجتمع والسلطة ، لكي تؤسس لمرحلة ترسيخ دعائم العمل باقتصاد السوق . فحالة القهر الاجتماعي جعلت الفرد يعيش باغتراب عن مجتمعه، ومنعته من ممارسة حراك اجتماعي فاعل ينهض بمجتمعه بكليته، فتحوَّل مسار النمو الاقتصادي العربي إلى فئة استحوذت على نشاطات السوق بأكمله ، فانطوى الأفراد على أنفسهم، وانحسرت جهودهم في دائرة تأمين قوت يومهم. لهذا بقيت المجتمعات العربية تتأرجح بين مسوّغات تلك الطبقة المسيطرة التي تحوّل دون تطبيع الحرية في سلوكيات أفرادها مما يفقدها التحقق في الأسواق العربية. فالفارق كبير بين الفكر والواقع العربي ، إذ يمتلك الفكر نظرة القيام بعملية النهوض، ويقدّم لها خطط العمل، في حين يسلب الواقع من الفكر حرية الحركة والانصياع لقوانينه ، ويبقيه في حالة وجود بالقوة، ينتظر توافر الإرادة التي تمنحه النفاذ إلى الواقع.

- **استلاب الحرية الاقتصادية في الاقتصادات العربية:** وهي نتيجة حتمية لعدم انسجام الفكر مع الواقع، فجهود الأفراد مكبوتة وسلوكياتهم منساقة وراء السلوك الجمعي للدولة، فانعدمت رغبات التطوير في نشاطاتهم ، وانحصرت عملياتهم الاقتصادية في إطار الاقتصاد الخدمي ، دون أن

---

[1]- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، ص213.

يفكروا للحظة في بناء نظرة اقتصادية متقدمة . وبتراكم العمل تبتعد هواجسهم عن مسار الاستثمار الحقيقي للفرد والمال، ويتكيفون بمنظومة معيشتهم، وتبقيهم في حالة رضى ظاهرة تخلِّف وراءها شعوراً بالقهر والحرمان، فتخلق حالة من التوتر النفسي للفرد ، تمنع عنه حرية حركته الانسيابية ضمن الأسواق، وتقيم أمامه حواجز وهمية تعيق تطوير قدراته بشكل دائم وفعال.

وبغياب الحرية عن سلوك الفرد تنعدم معها فعالية النظم الاقتصادية ، وتصبح صورية تحكمها إرادات قوى غريبة عن المجتمع ، أو تستأثر بها قلة نافذة في السلطة ، تعمل على تعزيز الاقتصاد الريعي والطفيلي، وهي تعدم حالات التطوير الفعلي للاقتصاد. وإذا ما دققنا النظر أكثر في طبيعة السلطة السياسية في الوطن العربي ككل ، نجد ممارساتها تعزز لغة المفارقة في رحم المجتمع، **"وكما أنّ السلطة لا تعود أداة تنفيذ قانون علاقات القوى والتشكل الاجتماعي بل جهاز فوقي مفارق للحركة الاجتماعية في صيرورتها"**[1]. ولذلك تبقى الحرية الاقتصادية مفارقة لحركة الأسواق العربية بفعل انعدام أيٍّ من مقومات الحياة في الجسم الاقتصادي العربي، ويعزّز ذلك حالة القهر والتخلّف، والمغالاة، والتحزب ، والفوقية ، وغيرها من الممارسات التي تجهض أيَّ محاولة لبث الروح في ذلك الجسم المفارق للحياة، وتكبت معها علاقات الإنتاج بين القوى الاجتماعية ، وتقيّد حركة أفرادها، وتفرض عليهم نمط آ معيشيآ يكسبهم سلوكيات ميكانيكية محدودة الحركة ، تحفظ لهم وضعهم واستقرارهم الاجتماعي، بما يقلّل من وقوع أزمات تهدد المجتمع والدولة بكليته.

ولذلك لا نجد في رحم النظم الاقتصادية العربية أيَّ مؤشر يمكن أن نقرأ به المستقبل الاقتصادي لها، إنّما يكفي أن تعطينا المسار الذي وضعت عليه سلوكيات أفرادها وتوجهاتهم في العمل. إنَّ سياسة العمل الاقتصادي مرهونة بالحالة الخارجية للدولة لا الداخلية، وتبقى الأحلام مسيطرة على رؤى الأفراد الاقتصادية، الذين ينفر معظمه م إلى دول تمنحهم مغريات استثمارية

---

[1] – غالي شكري، ديكتاتورية التخلف العربي: مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، ص53.

ـ كدول الخليج العربي ـ تفسح المجال أمام تلك الأحلام لتتحقق على أرض الواقع. ولطالما بقيت سياسة الدولة تنظر إلى الاقتصاد نظرة ضيقة تُسفِّه من رؤى أفراد مجتمعها ، وترى الحلول من الخارج، وتتعامل مع الواقع الاقتصادي بجزئية ، وتصادر مراحل النضج الاقتصادي عبر سلسلة من الحلول المستوردة والمعلبة، ويلازمها مصادرة الانفتاح على مجتمعاتها ، والتمنّع عن إعطاء الأفراد جرعات زائدة لممارسة أنشطة اقتصادية غير تقليدية، لذلك سيبقى التشرذم في السياسات الاقتصادية سيد الموقف، ويجعلها في موقف المتلّقي والتابع للخارج.

فمسببات الاستلاب تنبثق من البيئة الحاضنة للنظم الاقتصادية العربية ، ولا تأتي من الخارج ، وهي تمنع وجود نظام جديد لتشغيل الأسواق العربية ، ولا تعطي الثقة لأفرادها لمزاولة نشاطاتهم بحراك اقتصادي أكثر مرونة ، يغطي صناعات دقيقة تشكّل عصب الاقتصاد الحديث، ويزيد من وتيرة الإنتاج، والارتقاء بعمل الأسواق. فسيكولوجية الأفراد إنما تعاني من ضغوطات كبيرة تحمل مثالب تمنع عنهم التمتع بحركة تعاملاتهم الاقتصادية . لذلك نجد الكثير من الحواجز التي تقيد تفكير الفرد بإبداع طرائق اقتصادية تمنحه أفق عمل يحمل كثيراً من المزايا. ويصبح الفرد متأثراً بعالم الضرورة، وهو **"تعبير عن الاستلاب الطبيعي الذي يتعرض له الإنسان في البلد المتخلف. إنّه أسير الاعتباط حين يرضخ لغوائل الطبيعة التي تهدده في صحته، وأمنه، وقوته، وسلامته"** [1].

وللوعي السياسي علاقة ارتباط بالحرية الاقتصادية ، يُفصح من خلالها عن المسببات التي تؤذن بولادة فجر اقتصادي عربي يحاكي الدول الغربية المتقدّمة. فمونتسيكيو في كتابه(روح الشرائع) أعلن قطيعته للمعرفة السياسية السابقة ، والتأسيس لوعي قائم على دراية بمؤهلات قيادة العمل السياسي في البلاد، تنطلق منه استراتيجية العمل الاقتصادي. ومن ثمّ اتجه العقل الأوروبي إبان عصر النهضة إلى التغيير في قراءة الواقعة السياسية، والتأسيس لنظريات قيادة السلطة في البلاد بحسب

---

[1]- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، ص31.

الخاصية التي يتمتع بها البلد، ودأب المفكرون السياسيون الغربيون على دراسة واقعهم السياسي ، ووضعهم التوصيات التي لاقت قبولاً بين الشعب والدولة، وهو مؤشر على تنامي الوعي السياسي الغربي الذي مهد لنضوج فكرة الحرية الاقتصادية، غير أنّ السؤال يبقى مطروحاً حول حدود العلاقة بين الوعي السياسي والحرية الاقتصادية العربية؟

ت– حدود الارتباط العضوي بين الوعي السياسي والحرية الاقتصادية العربية: ثمة علاقة تربط بين الوعي السياسي والحرية الاقتصادية بشكل عام، كان ذلك واضحاً في المجتمع الغربي، حيث سمح تطور الوعي السياسي بإيجاد بيئية ملائمة ترعى تنامي الحرية الاقتصادية التي مارست دوراً مهماً في لحظة الانطلاق نحو الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا. وبدأت تتسع تلك العلاقة بعد تداولها في مجالس السياسة المختصة ، التي أقرّت مجموعة من الخطط والقرارات السياسية تهيئ المناخ الاقتصادي المواكب لعملية التحديث الأوروبية. وبالنظر إلى تلك العلاقة في المنطقة العربية نجد هنالك حلقة مفقودة تربط بينهما ، ويمكن قراءة ذلك من خلال التوليفة السياسية في الاقتصادات العربية ، ومعرفة الآلية التي عهدت إلى أجهزتها ومؤسساتها إنجاز رؤى وخطط عمل لحركة الأسواق العربية. وهذا الأمر يدفعنا إلى البحث عن ماورائيات الوعي السياسي العربي ، ودراسة انعكاساته على الاقتصادات العربية، لاسيّما أنَّ الدول المتقدمة قد تجاوزت تلك العلاقة بعد أن عرفت الخيوط الناسجة لها، والتقليل من مثالب العلاقة بينهما، وتدارك الأزمات ما أمكن.

- **التوليفة السياسية في السياسات الاقتصادية العربية:** عهد مشتغلو السياسة في المنطقة العربية إلى جعلها مرتكز اً رئيسياً للنهوض بالدولة، وتباينت الأيديولوجيات التي تؤسس للحالة السياسية للمنطقة العربية، ومعها اختلفت الوسائل في بناء نظام اقتصادي ينهض بالأسواق وبالعملية الإنتاجية ككل، وصار المشهد الاقتصادي العربي يقرأ من وراء السياسات العامة للبلاد. فمنذ أن تأسست الحالة السياسية للدول العربية ، اتجهت خطط التغيير والبناء الاقتصادي للاعتماد على

عقيدة السياسة المرتبطة بقوة محلية وخارجية، فأنتج ذلك توليفة سياسية كانت توحي بمجموعة من النقائض تصيب الفعل الاقتصادي بوهن وتخبّط ، يعرقل جهود تطوير القدرات الاقتصادية. فالوعي السياسي العربي هو محصلة تراكم معرفي نتيجة تعرض البلاد العربية لاستعمار فرض عليها بعد خروجه _عبر أدواته_ سيلاً من النظم والقرارات تعيق حركة الإدراك الحقيقي للواقع السياسي، فغابت العقلانية السياسية العربية التي تأثرت بها صورة التحديث الاقتصادي.

وما نراه اليوم يوحي لنا بمدى الضحالة والفقر في الوعي الذي يكتنف عملية النهوض الاقتصادي، وهذا ليس مغالاة إنَّما حقيقة تؤيدها سلسلة من الوقائع ، أبرزها زيادة دائرة اندماج الاقتصادات العربية مع القوى الغربية المتقدمة ال تي تحرّمها من التفرد بتنمية ثرواتها، وقيادة فعالياتها الاقتصادية، وتجهض كل محاولة للتقدّم والتطوير على السبل كافة. فالتخلّف السياسي العربي أصاب العقل الاقتصادي العربي بشلل شبه كامل في إدراكاته المعرفية ، ولم يعد قادراً على التمييز بين الوقائع الاقتصادية الجزئية منها أو الكلية ، فتداخلت عليه صور السياسات الاقتصادية ، وطغت على سلوكيات أفراده الانفعالية بدلاً من العقلانية. ولم تضع السياسات العربية خطط مسار عمل الأفراد وحركتها، بل كانت مجرد صور مشوّهة عن الوعي السياسي، أفضت إلى مقاطع جزئية غير واضحة المعالم والأهداف ، أدّت إلى سياسات اقتصادية مغلوطة مملوءة بالعيوب، يمكن أن تكون أحد مسببات التخلّف الاقتصادي العربي.

وربما نقدّم بعض الإيضاحات حول مثمّنات الوعي السياسي العربي ، وطريقة السياسات الاقتصادية العربية، فـ **"الملاحظ أنَّ الأقطار لا تعتمد اعتماداً كلياً على المعرفة الفنية للدول الصناعية المتقدمة وحسب، بل إنّها بالإضافة إلى ذلك لا تجد الأمان بالنسبة لاستثماراتها إلاّ بمشاركة الشركات الدولية النشاط أو باستثمار أموالها في أسواق رأس المال في البلاد المتقدمة. وحتى عندما تستثمر هذه الأقطار في العالم الثالث فإنّ ذلك يتم في كثير من**

الأحيان خلال وساطة المؤسسات المالية والدولية. حيث إنّ مثل هذه المشاركة تقدّم قدراً من الضمان لاستثماراتها لا تستطيع هذه الأقطار أن تحققه بذاتها" [1]. ومن ثمّ نجد أن الذي دفع الدول العربية نحو الاستثمار الخارجي هو انعدام الثقة بالنفس وبالأسواق المحلية بفعل حالة التربص الموجودة من قبل الأفراد الذين يتوقون إلى إحداث فرصة التغيير بمفاهيم السوق عند توفر الحرية لهم.

ولاتزال لحظة الإشراق السياسي العربي بعيدة المنال بفعل ممارسات مستبدة من قوى تعيق وجود تطور نوعي في النظم الاقتصادية العربية. وهذا يؤكد وجود خبايا تمنع اقتران الوعي السياسي بالحرية الاقتصادية، والانطلاق إلى مرحلة جديدة تبدأ معها عمليات التغيير الجذري في مكوّنات الدولة والمجتمع العربي كافة. ولابد لنا أن نكشف عنها عبر الذهاب إلى ما وراء الوعي السياسي العربي، ومعرفة الموانع والحواجز التي تعارض حدوث مثل ذلك الاقتران، فالمعوقات السياسية المعروفة للجميع سواء الداخلية والخارجية ، ليست هي الوحيدة التي تقف خلف تلك الجهود ، التي تحافظ على وضعية الثبات في السياسات الاقتصادية العربية.

- **ماورائيات الوعي السياسي العربي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية:** لاتزال السياسات العربية غامضة في تكويناتها من حيث الأسباب التي تقف وراء فعل السياسة وآليات عمله في بناء الدولة العربية، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن تلك الأسباب، التي من خلالها يتم تكوين التشخيص الموضوعي حول ماهية الوعي السياسي العربي ، ودوره في فرض السياسات الاقتصادية العربية على أرض الواقع، لاسيّما أنَّ للسياسة انعكاساً كبيراً على المؤسسات الاقتصادية، كما حصل في أمريكا إبان حكم (رونالد ريجان) في فترة الثمانينات **"حيث اتجه إلى تقليص دور**

---

[1]- إبراهيم سعدالدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دارسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(17)، تموز، 1980م، ص23.

الحكومات وزيادة دور السوق، ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي، والاهتمام بالمؤشرات النقدية الكمية، كل ذلك لم يلبث أن ظهر في سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية في مفهومها للتنمية" [1]. فخلف تلك السياسات تكمن الدوافع التي جعلت الرئيس الأمريكي يعيد هيكلة السياسات الاقتصادية بناء على معطيات ومؤشرات دفعته ومن ورائه من مستشاريه إلى أن ينحو إلى إجراء تعديلات جوهرية تمس عمل نظام الاقتصاد الأمريكي، لأنّ انكشاف الأسباب التي تقف وراء أزمة ارتفاع النفط ألزم الأمريكيين تداركها، والانتقال إلى تطويقها، والتكيف مع نتائجها.

بينما نجد أنَّ عوامل التخلف في العقل السياسي العربي لاتزال تعيق تكَّون وعي بالحالة السياسية العربية بالشكل الذي يعكس حقيقة تكونها، لأنّ التسلّط والتفرّد والمحسوبيات، وغيرها من الموروثات الاجتماعية الدفينة في بنية العقل العربي، تتحرك بمساحات واسعة في عملية الفعل السياسي العربي، ويلاحظ تشبثه بالماضي، والنظر بانتقائية انفعالية تمنع ظهور الصورة كاملة للحدث، أو الواقعة السياسية ، مما يُعرقل الجهد في امتلاك الواقع كما يجب أن يكون. ويعمل التمويل السياسي على تبنِّي الأيديولوجيات، فبعض الدول ذهبت إلى المعسكر الاشتراكي ، وبعضها ذهب إلى المعسكر الغربي ، ولم يعد لها كيان سياسي مستقل، حيث قامت بتطبيع العقل السياسي مع حليفها في الخارج، وانطلقت من مفاهيمه في اتخاذ الموقف السياسي وحتى الاقتصادي، وهي خطوة لاتزال مؤيدة من قبل كيانات السلطات العربية كلّ ها، وساعدها في ذلك عسكرة السياسة ، ووصول قادة الجيش إلى سدة الرئاسة بعقليته وممارساته ، وبنمط التفكير المتشبع بالقساوة والانفراد ، وللكاريزما السياسية المتمثلة في شخص الرئيس الحاكم دور رئيسي في الممارسات السياسية ، يلازم مؤسسات السلطة، ويختصر الحراك السياسي بشخص القائد، فتنعدم معها المبادرات الفردية ، ولا مكان لحلول أو أفكار في مؤسسات السلطة، فذلك يعد انتقاصاً لهيبة الدولة ومؤسساتها.

---

[1]- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(257)، أيار، 2000م، ص172.

وتبقى خيوط الربط الكامنة للوعي السياسي العربي تمانع أي دور لاستقلاله وانتفاضته في وجه ما يعيق ارتقاءه، وتمارس الطبيعة الجغرافية والاجتماعية وحتى الدينية دوراً في تأطيره وإخراجه بالطريقة التي تحافظ عليها، فيؤسس لحالة يصعب فيها التمرد على واقع مملوء بحوامل أفرطت في قراءة الواقع، وغفلت عن مفردات الحقائق. لذلك تختفي تلك الخيوط وراء عباءة التراث والأصالة والدِّين، وتكتسب شرعية من المجتمع . وتتكوّن السياسات العربية استناداً للاوعي السياسي الكامن في العقل الضامر في السلوك الجمعي، وتنعكس مباشرة على الحياة الاقتصادية التي نراها بحركة غير منضبطة، تحكمها انفعالات فردية، وتأسرها مصالح ضيقة، وتتأثر بما يدخل في مكوّنات السياسة العربية. ويفضي قصور الوعي بضرورة العمل بروح العقلانية السياسية إلى منعكسات تزيد من حدة التخلف العربي بكل مجالاته.

فالسياسة هي مفعّل أساسي لمؤسسات الدولة ، وهي تتضمن عمليات البناء والإنتاج كافة ، وتنتج الفرد تحت سلسلة من الرتب والمراتب التي توصف عملها وفق ناظم لحركتها، وحاضن اجتماعي لها، وراسم لمسار أهدافها. وعند توفّر الوعي السياسي المضبوط بمحددات تعكس روح المجتمع الثائر إلى التحديث الشامل والمنسجم مع المتغيرات، عندها سيتم خلق مناخ من الحرية تثمر فيه جهود الأفراد في الأسواق الحرة، و"**إنَّ المظهر المميز للعمل من خلال القوانين السياسية هو أنّه يميل إلى أن يفرض توافقاً كبيراً. ومن الناحية الأخرى فإنّ الفائدة العظمى للسوق هي أنّه يسمح بالتنوع الواسع. إنّه بعبارات سياسية، نظام تمثيل تناسبي**" [1]. ولا ضير في العودة إلى تعميق الوعي السياسي عبر بناء معرفي اجتماعي ، تستطيع النظم السياسية العربية من خلاله أن تؤسس لمرحلة نهوض الإنسان بشكل يفك القيد عن عقلانيته ، ويطلق العنان لمبادراته الإبداعية ليتم إصلاح المجتمع الذي تنطلق منه حزمة من القيم الأصيلة المتمثّلة بمثابرة العمل ، والولاء للوطن ،

---

[1]- ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني: عمان، 1987م، ص18.

والحفاظ على الهوية ، عندها تتم إعادة فتح القنوات أمام الحرية الاقتصادية ، لتخرج من حالة اللاوعي إلى دائرة الوعي بها، والتمثّل بقيمها والانفتاح على الآخر.

2- الأحزاب السياسية العربية بين الغياب الاقتصادي والحضور السياسي:

لم تكن الأحزاب العربية المعاصرة بعيدة عن الشأن الاقتصادي، فقد عملت في نظامها الداخلي على تبنِّي النظام الاقتصادي المتوافق مع عقيدتها الحزبية، ودأبت على تقديم أفضل الوسائل لتطوير العملية التنموية العربية. إلاَّ أنَّها لم تستطع أن تحدث تطوراً في تلك العملية بسبب ظروف عدة حالت دون أن تنتقل من حالة الطرح إلى حالة الفعل والممارسة، ولربّما برزت معوقات في أسس بنيتها الفكرية والسلوكية لأفرادها ، متبادراً إلى ذهننا التساؤل عن طبيعة الركائز التي قامت عليها الأهداف السياسية للأحزاب العربية في قيادة الاستراتيجية السياسية ، وطريقة رؤيتها للواقع العربي، وانعكاساتها على برامج العمل السياسي والواقع الاقتصادي العربي . ذلك أنّها تمايزت بأفكار تنويرية، وبسلوكيات راديكالية ، جعلها منبر الإصلاح الشامل بنظر أنصارها، وجعل التعالي في ذوات أفرادها، والانغماس بالمثالب المحيطة بها أداة صورية تنتفي فيها الواقعية في الأهداف ، ويغيب عنها الولاء للوطن بعد أن ضيَّقت النظرة الشمولية للحزب في الإطار السياسي رؤية الواقع بجوانبه كافة، ومادامت تلك الأحزاب لها اليد السياسية الطولى في البلاد ، فإنّه يستلزم منا أن نعرف الصورة العامة لبنية التنظيمات الحزبية العربية ، دون أن ندخل في التفاصيل العميقة، وطريقة تبنيها لاستراتيجيات العمل السياسي، والنظرة الحزبية للنظرية الاقتصادية، ونيلها ثقة القبول.

أ- بنية التنظيمات الحزبية العربية: عرفت المنطقة العربية نشاط الأحزاب التي هدفت إلى التحرر من الاستعمار الأجنبي ، وتحقيق الوحدة العربية، وطرحت شعارات تتمحور حول ذلك الهدف، وقد حمل الكثير منها سمة القومية ل وجودها بقوة في البلاد العربية ، ولاستحسانها من قبل مكوّنات المجتمع العربي، وظهر معها بعضُ الأحزاب الدينية بشكل محدود، التي شكّلت مع العروبة

مدخلاً مهماً لمنطلقاتها الحزبية ، جعلها تتمايز عن باقي الأحزاب في الدول المحيطة بها، وغلب على مؤسّسيها روح المواطنة العربية ، بالرغم من المعوقات التي اصطدمت بها حيال مراحل عملها، لكن إذا ما نظرنا بعمق حول ماهية تشكيلاتها ، سنجد أنَّها تتأثر بالسمة المجتمعية العربية. **"حيث تتداخل القوى كلها، وحيث تسود التفاوتات الاجتماعية الحادة، وتتداخل مع الانقسامات الدينية والطائفية والإقليمية، على نحو يؤثر مباشرة في خصائص ومقومات الظاهرة الحزبية. وتصبح قدرة التنظيمات الحزبية المختلفة على التحرر من تلك المؤثرات، أو الخضوع لها، معياراً أساسياً للحكم على فعالية النظام الحزبي وجدواه"**[1].

إنّ قوة الحزب تأتي من قوة المجتمع وتماسكه،وتعاضد أفراده مع بعضهم بعضاً، وهو معيار هام في تقييمه، ومن المفارقات التي تملأ أجواء التشكيلات الحزبية العربية وجود القبلية العربية في صلب الروابط الأولى لتشكلها، **"فالروابط القبلية أو العرقية، والولاءات الإقطاعية، والانتماءات الدينية، والصلات التي تنشأ في الجمعيات الباطنية، كثيراً ما تكون أساساً للانتساب إلى هذا الحزب أو ذاك، حتى ليعد شعار الحزب لدى بعض هؤلاء الناس أشبه بتميمة"** [2]. ولاتزال تلك الروابط تحدُّ كل جهد يحاول قتل النمطية الإقطاعية الموجودة في سلوكيات الحزب، والتي تجاوزتها الدول الغربية المتقدمة ، بأن انتهت إلى قطيعة مع النمطية السياسية عبر توافق اجتماعي لعقد سياسي جديد، يخلّصها من النزعة الإقطاعية والقبلية ، بوصفهما ينزعان إلى خلق قيادة أوليجارشية، تصادر حرية الأفراد ، وتصهر ذواتهم ضمن قيادتهم للسلطة، ويدفعهم إلى توسيع دائرة الحكم، وخلق توازنات وتقاسم لموارد السلطة على الشعب ، حيث اهتدت أحزابها إلى برامج سياسية، جعلها جسر العبور إلى تحقيق السلم والرفاهية للمجتمع.

---

[1]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ص62.

[2] – موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ص133.

وتبقى حال أحزابنا كحال مجتمعاتنا ، إذ انغمست عقيدتها في وحل الشمولية ، وخلق الزعامات الحزبية، واختصار الحزب في هرم قيادته، الذي حرم الكثيرين من منتسبيه من المشاركة الفاعلة في بناء الجسم السياسي للحزب ، و من ثمّ التأسيس لحالة سياسية متقدمة، وجعل بُنى المؤسسات الحزبية العربية تنكفئ على ذاتها ، وتُضيّق رؤيتها الحزبية ضمن إطار المصالح الشخصية، فغابت عنها الهيكلية الإدارية الناظمة لعملها ، و ظلّت الارتجالية عنوان حركتها في البلاد بشكل يجعلها تعاني من سطوة الشللية داخل بنيتها التنظيمية ، ويعرضها لحدوث انشقاقات داخل صفوفها بعد تأثرها بمناخ التدخلات الخارجية، مما يؤذن بحدوث انتكاسات خطيرة في العمل الحزبي . ومعظم أحزابنا العربية انطلقت من برامج نظرية لا تلامس الواقع المجتمعي العربي، وتنطوي على خيبات أمل وتكسر همم، وترسم حولها دائرة تنساق بمسارها عاجزة عن كسرها.

ب– الممارسات السياسية للأحزاب العربية وتبنّي استراتيجيات العمل السياسي:

لقد رأينا حالة التشرذم التي تعاني منها أحزابنا العربية بسبب الانتكاسات التي تعرضت لها في بنيتها التنظيمية، والذي أدى إلى تخبّط في ممارساتها السياسية ، وفقدان الثقة في برامجها التي طرحتها في شعاراتها، وانحراف سلوكها عما تأسست عليه، ولم تغب عنها القوى الخارجية والأطراف المتحالفة معها في ماهية عملها ونشاطاتها الداخلية، فتبنّت نظريات سياسية تمثلت بالاشتراكية والليبرالية بحسب موقعها الجيوسياسي في المنطقة، لذلك فإن طريقة وصولها إلى السلطة مرتبط أشد الارتباط بعلاقاتها مع القوى الخارجية الداعمة لها، فالأحزاب الاشتراكية القومية تحسب على الطرف السوفييتي سابقاً، والأحزاب الليبرالية تحسب على الطرف الغربي، دون أن نغالي في نظرتنا باستلاب جهود الأحزاب العربية، ومقدرتها في قيادة السلطة السياسية في البلاد العربية.

ولم تستطع الأحزاب العربية أن تقوم باحتواء البرجوازية المحلية ، مما خلق جواً من العداء والنفور، أجهض أية محاولة للنهوض السياسي ، مثلما حدث للوحدة العربية بين مصر وسورية عام

1958م، التي انهارت نتيجة الضربات التي وجهتها لها قوى برجوازية تعارضت مصالحها مع أهداف الوحدة، وهددت كيانها في الأسواق المحلية وحتى الخارجية، وهذه الخطوة نقيض الخطوة التي قام بها الحزب الشيوعي الصيني الذي عمل على **"احتواء البرجوازية الصينية بعد وضع فعاليتها الاقتصادية ضمن توجّهات الحزب الفكرية السياسية في المراحل الأولى من التحوّل الرأسمالي لغرض ترسيخ التوازنات الاجتماعية بين المكونات والشرائح الطبقية المختلفة"** [1]، وهذا ما غفلت عنه أحزابنا العربية في التوجه نحو رحم المجتمع ، وتعزيز التلاحم معه وقراءة تضاريسه ومراعاة نسيجه المتنوع، والأخذ بتطلعاته المشروعة ، وتعزيز فكرة الوطن والولاء له . ورغم التحوّلات السياسية الدولية لم تستطع الأحزاب العربية من تحقيق تحولات جوهرية في البلاد العربية مع أنَّ بعضها وصل إلى السلطة ، لكن بقيت أخطاؤها عثرة في وجه الإصلاح والتحوّل النوعي . وقد ساعدت قراءتها السياسية على فكرة الاندماج مع الخارج ، دون أن تؤسس لممارسات فاعلة على الواقع السياسي العربي المقهور ، وسيطرت روح الانقلاب الثوري على توجّهاتها الفكرية ، التي زادت الهوة بين الشعب والدولة، ورسَّخت سياسة القطرية وفقدانها لحواملها الاجتماعية، وهي ركيزة التطور الاقتصادي. لذلك ابتعدت عن وظيفتها الرئيسية ، و**"هي خوض الانتخابات في معظم الدول الديمقراطية الليبرالية باختيار المرشحين في الدوائر الانتخابية وفرز الأصوات وتنظيمها، وتأليف العناوين الانتخابية وتقديمها في دوائر الانتخابات المحلية وقيام وسائل الإعلام المحلية والوطنية بالحملات، كما تجعل من الانتخابات عملية اختيار عن طريق الناخبين والسياسات العامة، إضافة إلى اختيار أعضاء المجالس، والمشرّعين، و(أحياناً) رؤساء البلديات"**[2]. وانخرطت الأحزاب العربية في صراعات جانبية ، أفقدها الزخم الشعبي لسياساتها

---

[1]– لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ص165.

[2]– ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبدالرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012م، ص312.

الداخلية والخارجية، ولم تركن إلى تأسيس سياسة عقلانية، بل تعالت بسياسات حملت معها مخلّفات النظام الإقطاعي الخراجي، الذي أفقدها القدرة الإنسيابية على إعادة تأهيل المجتمع العربي بشكل يعزز من التكامل في العمل، ويحرّر العقول من القيم والعادات التي تعيق ولادة نظام سياسي عربي أصيل.

ويشار إلى أنّ ميزان الأحزاب السياسية تميل كفته لصالح قوى محدودة تربطها علاقات وطيدة مع الخارج، ويتطلع رجالات الحزب دوماً إلى إقامة الأحلاف مع الأحزاب الأم التي تربطها أيديولوجية واحدة، أو تنتمي إلى ذات النظرية السياسية، فيطغى عليها التغريب والتقليد، لا التوطين والإبداع، مما ينزع عن برامجها السياسية صفة الواقعية ، وتقع في ازدواجية سياساتها ، ويدخلها في صراعات مع مكوّنات مجتمعها المحلي، وتُنزع إلى تقوية الإدارة المركزية عبر خلق نظام حزبي صارم تحفظ به وجودها السياسي ، مما ينعكس على إدارة المؤسسات عند تسلمها إدارة البلاد ، وتوطّد تلك الأفكار في سلوكيات الأفراد ، لاسيّما مع توفّر آلة دعائية متطورة تستطيع التأثير في ميول الأفراد وعقولهم. ومع ذلك تبقى الأحزاب السياسية العربية مُقيَّدةَ الحركة بحسب النظام السياسي الحاكم، ولايزال التقهقر السياسي يطغى على المشهد العربي، وكل حزب هو رهينة بالظروف التي تحيط بنشأته، وبطبيعة الأيديولوجية التي تقوم عليها محدداته ونشاطاته السياسية، وغالباً ما تفتقر أحزابنا إلى مصادر تمويل توسّع من نشاطاتها وأهدافها ، لذلك تقوم بالتوجّه إلى ما يضمن لها استمراريتها، فالتبعية هي ما تمتلكه الصورة الذهنية لأحزابنا العربية.

ت– موقع النظرية الاقتصادية في أدبيات الأحزاب السياسية العربية: لم تكن النظرية الاقتصادية أوفر حظاً من النظرية السياسية، لأنَّ قيام الأحزاب العربية كان كرد فعل على الاستعمار الأجنبي، ولم تكن هنالك خبرة اقتصادية وافية في استراتيجية العمل الحزبي آنذاك. ومع مرور الزمن أضحت هنالك أفكار تتبناها الأحزاب مرتبطة بالنظرية السياسية وارتباطاتها الأيديولوجية مع القوى

الإقليمية الفاعلة في الخارطة السياسية. وما بين النظريات الاقتصادية الوافدة من الغرب نجدها تقف وراء فكرة التبنّي للأحزاب العربية، دون أن تستقل بنظرية اقتصادية عربية. فغالباً ما كانت السياسة تطغى على الشأن الاقتصادي في فكر الحزب ، وفق منظور يتكئ على مبدأ أنّ السياسة أساس الاستقرار الاقتصادي. إضافة إلى حصر مهمة الحزب في خوض الانتخاب وتنظيم العمل السياسي. وإذا ما نظرنا إلى بنية الأحزاب العربية بسماتها العامة ، لوجدنا افتقارها إلى الخلفية الاجتماعية التي تقوم عليها ، مما يفقدها رؤى العمل الاستراتيجي ، بالرغم من أنَّها **"قد رسمت لنفسها نفس الأهداف حول الاستقلال السياسي، تعصير وتحديث الدولة وتصنيع الاقتصاد"**[1].

ولعل لغة التصادم غير المعلنة بين الأحزاب العربية، ومكوّنات النظام المجتمعي العربي من موقع طبقات الإقطاعيين والبرجوازيين وغيرهم ، قد حال دون أن تنتقل الأفكار الاقتصادية إلى المجتمع العربي، والتي حملها الحزب في برنامجه السياسي والانتخابي عند وصوله إلى السلطة. ولم تدرك تلك الأحزاب الطريق المؤدي إلى التغيير الجذري في البنية الاقتصادية العربية، و من ثمّ **"فإنّ التدخّل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تدخّلاً حديثاً فعّالاً، يتطلب تحرراً أيديولوجياً، أو بالأحرى ثورة إيديولوجية لا يمكن لهذا النوع من التدخّل أن يستقيم سيره من دونها"** [2]. وبدلاً من ذلك أفضت سياساتها إلى ظهور طبقة برجوازية الدولة، التي ذهبت إلى إغلاق حركة الاقتصاد ضمن دائرة تحكّمها، واحتكارها لمفاصل اقتصادية كبيرة، حرمتهم من تطوير قدراتهم الاقتصادية.

وربَّ سائل عن الضعف الذي يعتري برامج الأحزاب الاقتصادية في الوطن العربي، مع امتلاكها العلم بأنّ الأحزاب الأوروبية تحددت قوتها واستمراريتها بالنمو الاقتصادي ؟ نجيب بالقول: إنّ ظروف تشكّل الأحزاب العربية وما رافقها من زيادة ملحوظة في حجم التدخلات في برامجها

---

[1] – علي الكنز وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، ص10.

[2] – نديم البيطار، نقد التفسير الاقتصادي للتاريخ، بيسان للطباعة والنشر: بيروت،2002م، ص58.

سواء من القوى الداخلية أو الخارجية، أجهض نظريتها الاقتصادية دون أن نغفل التبعية التي تلحق بتلك الأحزاب وبالشخصانية التي تلحق بكثير من أنصارها، ونودُّ الإشارة إلى ضعف في تكوين الصورة الحقة لبنية المجتمع العربي ، والاكتفاء بما تيسر لها من معلومات. لابدَّ للحزب مهما تكن عقيدته الفكرية أن يمتلك النضج المستوفي لشروط تكوّنه ، دون أن تقيده اعتبارات أخرى تعيق من عملية التكون الصحيح، فلم تستطع الأحزاب العربية مجتمعة الاتفاق على عقد سياسي تنطلق منه إلى تثبيت أسسها السياسية حتى تبني عليه مسار العمل الاقتصادي. ولا تزال عملية التضخم الاجتماعي لطبقة اجتماعية دون أخرى ، والتشوّه التاريخي لعملية التحوّل الاجتماعي العربي تضبط حركة الأحزاب العربية في عملية النهوض الشامل، وتقتصر حركتها على السياسة دون أن نرى برنامجاً اقتصادياً تعوّل عليه الجهود لتحقيق التحوّل التاريخي.

فالصورة الذهنية العربية السياسة اقتصرت على عمل الأحزاب ، مما زاد في معوقات فعاليتها التنموية، حيث ذهبت التشكيلات الحزبية العربية إلى تعزيز نظام رأسمالية الدولة ، التي انعدمت فيها قدرتها على عملية التحديث الاقتصادية ، لاسيّما أنَّها انساقت وراء تيار العولمة الاقتصادي الذي حرف اتجاهها الإصلاحي، وانتظمت في مسار الاندماج والتبعية مع الخارج، وأضحت رؤية المواطن العربي تسري في سياسات الدول العربية، إذ " **يعتبر المواطن العادي أنّ بقاء كل الناس أحياء والاستمرار في ممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تحقق فوائد مشتركة للجميع أكثر أهمية من أن ينتمي إلى دولة أكثر قوة من غيرها**"[1]. ولايزال الفكر الاقتصادي العربي معتلاً بين ظاهرة التبعية التي بدأت تتغلغل في مفاصله الرئيسية ، وبين رغبته في الحرية، بوصفها محرّك الطاقة الحيوية للنظام الاقتصادي. فقد ارتطمت النظريات الاقتصادية بجدران صلبة من السياسات العربية التي غابت عنها العقلانية في السلوك المجتمعي، لاسيّما ما تعانيه مجتمعاتنا العربية من تفكك صلاتها

---

[1] – ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ص88.

مع قيادتها، فترسَّخت الانقسامات التي أضعفت إمكانات الدولة الاقتصادية ، وجعلتها تتجه إلى الانغماس في النسق الاقتصادي الرأسمالي الغربي.

ثانياً– الأنساق الاقتصادية العربية في النسق الاقتصادي العالمي:

إنَّ تردّي حالة الوعي السياسي العربي ، وافتقار الأحزاب العربية لقوة التغيير الجذري في المشهد العربي المعاصر، وانحسار موجة الحرية في إطار النظر دون العمل، والتغلغل الأجنبي في الجسم العربي ككل، وبصور تدخُّل متباينة رسم رؤى، وطرح نقاشات، وأثار العديد من الجدل حول مكانة الأنساق الاقتصادية العربية في النسق الاقتصادي العالمي عبر حزمة من الأنساق الثانوية ، يمكن دراستها على نحو من التمحيص حول ما آلت إليه، وهي تتمثل في النسق الاجتماعي بوصفه نواة النظرية الاقتصادية، ومدخلاً لسلوكيات الأفراد ، ومؤشراً مهماً لدرجة عقلانيتهم. والتي يأتي بعدها تحديد نمط العقل الاقتصادي العربي ، وانعكاس أفكاره على سلوكيات الأفراد ضمن سياق النظام الاقتصادي، ودرجة اقترابه من الوعي الاقتصادي ضمن محددات أفرزتها بنية المجتمعات العربية، ومن ثم انتظامها في سياق النظام الاقتصادي ، وتحديد درجة موقعها وتأثيرها وتأثرها في سياق منظومة النسق العالمي . ويجب الإشارة هنا إلى أن مفهوم النسق [*] في دلالاته اللغوية يدل على الترتيب والانتظام، والاتساق والتكامل، أما النسق الاقتصادي فإنه عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأفراد والمجتمع والتفاعل القائم بينهما، إذ يضم علاقات الإنتاج وأدواته والخدمات وآليات التوزيع، وغيرها من الكيانات التي ترتبط بكل ماله صلة بالجسم الاقتصادي، وقد تم تناولها في البحث للدلالة العلمية في تحليل العلاقات الاقتصادية.

---

[*]- المفهوم العام للنسق هو : ما يشكل نسقاً، منظومة، أو ما يصدر عن نسق ، انظر أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات: بيروت_ باريس، ط2، ، 2001م، المجلد الثالث ص 1416.

1- في النسق الاجتماعي:

إن الموقع الجيو_اقتصادي العربي الاستراتيجي أكسب الاقتصادات العربية موقعاً مميّزاً بين الاقتصادات العالمية من حيث توافر الإمكانات والمقومات الاقتصادية الهامة لبلوغ مرحلة متقدّمة في الحياة الاقتصاديةِ، مما جعلها محط أنظار الغرب الباحث عن معززات لبنيته الاقتصادية ، وتدعيم مراحل سيطرته الاقتصادية العالمية على الخارطة الاقتصادية، ومادامت خيوط العمل تحيكها نسج المجتمع وسلوكيات أفراده ، فإنها تغلغلت بشكل قوي في قلب المجتمعات العربية ، لتصادر طاقته الكامنة في نفوس الأفراد، وعهدت إلى نظرياته ممارسة التأثير في نظرتهم للحياة الاقتصادية بكل أركانها ومؤسساتها، وصبغت نفوس الأفراد بالدهشة والتقليد، والتقيد بنمط حياة عقيم، يكبح جموح الأفراد في التطوير ، بل خلق حالة تسليم واعتماد كلي على الآخر. وتعزيز فكرة التفوق الغربي في ذهنية الإنسان العربي تجعله متلقّياً لصدى التطورات الغربية ، فتعدم لديه القدرة على الفعل، ويخلد لحالة سكون مطلقة.

وتغيب الفردانية[*] العربية (Individualism) عن المشهد العام، بل تُحارب لكي لا تكون جسر عبور إلى مرحلة نوعية تبدد عوامل الضعف والوهن والاستسلام ، وتهيئ عوامل النهوض الاقتصادي. و **"إنّ تنامي الاستقلال الذاتي، والضمان الاجتماعي الذي تؤمنه دولة الرفاه للفرد بمعزل عن أصله، وانفتاح الأسواق، جميعها تجعل عملية الفردانية هذه أمراً ممكناً"** [1]. ومن المعلوم أنَّ حصول الفرد على حرية الحركة والعمل بمساحة أكبر ، تجعله يبني شبكة من العلاقات

([*]) – هي التوجه الخلقي أو الفلسفة السياسية أو وجهة النظر الاجتماعية التي تشدد على فكرة الاستقلالية واعتماد الفرد على نفسه في اتخاذ قراراته.

[1] – ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ترجمة عباس عباس، مراجعة علي خليل، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2010م، ص199.

تؤسس لبنية عمل قوية ، كما هو حال الغرب المتقدم. ويمكن أن نراه جيداً في اليابان التي أولت اهتماماً كبيراً لبناء الفرد، وخلق قيم اجتماعية تدعم هذا التوجه.

إلاَّ أنّ حالة الاستلاب الغربي للبلاد العربية مكَّنتها من التغلغل بقوة كبيرة في تكوين الصورة الاقتصادية والاجتماعية بصورة غير متوازنة، و **"الذي يضم نمط أو أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة من حيث القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمط إنتاج رأسمالي محدود ذ ي توجّه خارجي يضم قوى إنتاجية متقدمة وعلاقات إنتاجية تقوم على الفصل بين المنتجين ووسائل إنتاجهم"**[1]. ولم يوفّر الغرب أيَّ جهد في سبيل إخراج المجتمعات العربية بالشكل الذي ينسجم مع مصالحه الاستراتيجية، فاستخدم الوسائل المتاحة له من أجل السيطرة على النسق الاجتماعي العربي، و قد حقق خطوات متقدمة قياساً إلى الجهود التي بذلها، وفرض أجندته بسبل غير مباشرة ، وبمظهر العفوية المقصودة ، حتى يتمكن من إعطاء الشرعية لأعماله بما لديه من مكتسبات علمية تؤهله لذلك.

ونحا العرب إلى التخبّط بشأن تحديد شكل الملكية بين العام والخاص دون الأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع ، وتوافر الإمكانات الاقتصادية فيها ، بل اتجهت النظم الاقتصادية العربية إلى حسمها عبر اعتناقها لأيديولوجيا مستوردة من أطراف إقليمية _كالاتحاد السوفييتي وأمريكا_ نافذة في السوق العالمية. وصار هنالك حالة عداء ونفور ، وتوتر نفسي إزاء هذه المسألة التي حسمها الغرب استناداً إلى الاتفاق الاجتماعي الذي عقده مع أفراد مجتمعه. و إنَّ حالة التشرذم في تحديد الملكية في الاقتصادات العربية ، لها نتائج سلبية ، وخاصة ما يمس ببنية الهرم الاجتماعي العربي ، والذي **"تبيَّن أنّه ما يزال هرماً غير منتظم، وغير منظم في معظم أجزائه. بل وهلالي في بعضها**

---

[1]– سمير نعيم، التكوين الاقتصادي_ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد(4)، المجلد الحادي عشر، كانون الأول، 1983م، ص92.

حيث تختلط أشكال متقدمة من الإنتاج بأشد الأشكال تخلّفاً في العلاقات، وحيث تتعدد محاولات بناء مؤسسات نظامية قطرية تتصارع قياداتها بشكل جاد أحياناً. كما أنّ هذا الهرم الاجتماعي العربي العام ثابت النمو قاعدياً، متغير النمو بالنسبة لكافة الأشكال التي تعلو فوق هذه القاعدة" [1]. ولم يُخفِ الغرب هواجسه يوماً حيال النظم المجتمعية العربية ، متخذاً دور المنقذ من التخلّف، فقدمت له دول عربية العون في ذلك، وقد أوصد كل محاولات التهيئة المجتمعية العربية بشكل مستقل، وأجهض رؤيتها في توطين عقد اجتماعي عربي، يوفّر كل مستلزمات النهضة الاقتصادية العربية، وذهب به الأمر إلى التحكّم بالدمينو الاجتماعي العربي بدعم الطبقة الاجتماعية التي تربطها بها مصالح مشتركة، و أدخل في تركيبة العقل الاجتماعي كل المفاهيم التي تساعده في التغلغل الاجتماعي لضبط حركة المجتمعات العربية.

وتحمل آلية الدعم وشروطه ا التي تقدّمه ا الدول الغربية الرأسمالية للدول العربية كل أشكال الدعم المطلق للمنطق القبلي والعشائري ، عندما تقوم بتغذيتها في نفوس الأفراد عبر حزمة من السياسات التي تقوم بها تجاه دولهم، ويكون ذلك الدعم موجّه اً إلى طبقة أو فئة دون أخرى عبر سلسلة من المزايا تقدّمها لها، ولا تدع هنالك مجالاً لخلق أو تنمية قيم اجتماعية، تؤمّن إطاراً حامياً لعملية التحديث والبناء الاقتصادي ، بل تغرس مشاعر سلبية في نفوس الأفراد ، فتتقهقر وتضمر معها مشاريعها الواعدة، وتؤدي إلى حدوث تشتت في الولاء والانتماء، وكل ذلك يحصل ضمن خطة رسمها الغرب في خططه الاستراتيجية لدرء مخاطر دول واعدة باقتصاداتها ، لما تملكه من مؤهلات اقتصادية كبيرة، وتعزز أيضاً سطوتها في جعلها متّكأ لأي عملية اقتصادية تجري في الأسواق العربية. ومعها تتضاءل فرص توافر تنمية هوية الفرد ، وإعطائها محفِّزات النمو ، ورعايتها

---

[1]- محجوب عمر، التنشئة الاجتماعية والانتماء القومي، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(1)، أيار، 1978م، ص71.

بسياسة المراحل، لتصل إلى مرحلة نضوج تؤهلها لخلق تحوّل نوعي في الحياة الاقتصادية العربية، بما يجعلها هي من تقرر شكل الملكية وحدودها المكاني والزمني ، دون أن تضفي عليها مسحة القدسية في التعامل معها، فالوقائع الاقتصادية تحدّد ذلك الإطار الآني للتغيير، كما أنّ التوجّه إلى غرس القيم المغذية لروح المثابرة في العمل والولاء للوطن هـ و شرط لازم لعملية النهضة، لكن النسق الاجتماعي العربي غمرته أطماع الغرب بمجموعة من السياسات أبرزها الاندماج الاقتصادي.

2- النسق الاقتصادي العربي:

بعد الجهد الغربي للسيطرة على البنية المجتمعية العربية ، والتأثير في الهرم الاجتماعي العربي العام، وفي سلوكيات الأفراد، وفرض أنماطٍ اجتماعية تستلزمها نظمها الاقتصادية، انتقلت بعدها إلى مرحلة قولبة العقل الاقتصادي العربي عبر بث نظرياتها الاقتصادية في ذهن الإنسان العربي ، لتدخل في تركيبة النظرة العربية للواقعة الاقتصادية. وقد أدّى هذا التغلغل الأجنبي في العقيدة الفكرية للاقتصادات العربية إلى مصادرة النظرة الوطنية في إيلاج أفكار اقتصادية تنبثق من حاجات المجتمع العربي، وعمد أيضاً إلى تغيير في الواقع الفكري العربي ضمن مجموعة من الخطوات ، ابتدأها بغرس نظرياته الاقتصادية في بنية العقل الاقتصادي العربي، التي توزَّعت بين الاشتراكية أو الرأسمالية الغربية، دون التفرّد ببناء نظرية اقتصادية مستقلة ذات أبعاد وطنية محضة.

إنّ حالة الضعف التي تعتري بنية العقل الاقتصادي العربي سمحت لأطراف خارجية بأن تشوّه التصوّر العقلاني للحالة الاقتصادية العربية ، وشغلته عن مساره الصحيح المتمثل في إيجاد البيئة الملائمة لتطوير العمل الاقتصادي، فانصرف جهدُ الباحثين العرب إلى تأسيس حالة الوحدة الاقتصادية العربية ، بوصفها نقطة تحوّل كبرى في الحياة الاقتصادية العربية ، و "**يبدو أنّ التفكير الاقتصادي العربي، في معظم حالاته الرسمية والفردية لا يخرج عن الإطار التوفيقي العام لتفكير نادي روما، الذي يرى أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد مدعو إلى النقل المكثّف**

للموارد من البلدان الصناعية أي ما يعرف بالشمال، إلى البلدان المتخلفة التي تدعى الجنوب إضافة إلى تعبئة وسائل مالية إضافية لهذا الغرض يغطيها احتياطي صندوق النقد الدولي من الذهب، وتمنح بمثابة قروض إلى الدول المتخلفة" [1]. ولذلك تدخل الأفكار المستوردة ذهن الباحث العربي تحت ظروف مختلفة، وينطلق منها في بناء تصوراته الاقتصادية دون أن يمسك بخيوط الاقتصاد الحقيقي المتمثّل في التوجّه من المجتمع ذاته، ويؤدي إلى تكوّن وعي اقتصادي زائف يتبدد ويزول عند الوقوع بأزمة اقتصادية.

ونحن الآن أمام عدة مشكلات تتركب منها مسألة النسق الاقتصادي العربي وضعفه في مواجهة الأنساق الاقتصادية الغربية المتقدمة، فالذات الاقتصادية العربية مستلبة من قبل الآخر المتقدم، وهي في حالة سلب إزاء ما تقدّمه النظريات الاقتصادية الغربية، وفي قصور إزاء الحالة الاقتصادية العربية، ومن ثم فقدانها أداة الخلق الاقتصادي من وقائعها الملموسة التي تقر أها بعيون الآخرين، وتذهب في بعض الأحيان إلى الذوبان في تلك النظريات التي تجد فيها المخلّص لتخلّفها. وتلك الحالة تكمّلها خطوات الغرب في الترويج العلمي عبر إقامة المؤتمرات الدولية التي تشرح فيها مسوّغاتها الأيديولوجية، و **"هذا ما حاول "بارسونز" أن يؤكده في المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجتماع حين ذهب إلى أنّ ثمة نظاماً واحداً للمجتمعات المعاصرة، فهي تميل جميعها نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة،...وهدفها في النهاية تحقيق دمج للمجتمعات الصناعية المتغايرة أيديولوجياً مع المجتمع الرأسمالي، وذلك لضمان تبعية المجتمعات النامية، وهز أيديولوجية المجتمعات الأخرى"**[2].

---

[1]- نزار نيوف، التفكير الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، جريدة البعث: دمشق، العدد (7582)، 8 شباط، 1988م، ص8.

[2]- عبدالباسط عبدالمعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، ص113.

بالفعل هذه إحدى وسائل الغرب في غرسه لمبادئه بأساليب تكسبها التأييد من قبل الباحثين والنظم السياسية الرسمية، وتتطلب عملية تشكّل الأنساق الاقتصادية العربية العودة إلى جذور الفكرة الاقتصادية لتوصيف الواقع الاقتصادي العربي، وتمكين الباحث من دراسة هيكلة المجتمعات العربية والنظر بواسطتها كي تضمن الخروج باستراتيجية اقتصادية . ونشير هنا إلى ما أشار إليه بعض المفكرين العرب من العودة إلى تأصيل القيم المجتمعية، " **فالمبادئ والقيم تضغط في اتجاه تعزيز ودفع الفلسفات والمواقف وأنماط السلوك والسياسات التي تخدم جميعها وفي تضافرها الانطلاق بالاعتماد على النفس داخل البلد الواحد وفي نطاق مجموعة بلدان تحاول الانطلاق بجهد جماعي**" [1]. ويبدأ التكوّن الفكري بالتموضع حول الذات وقراءة الواقع بمنظور مستقل عن أية تبعية تحدُّ من الجهود الرامية إلى بلورة نظرية اقتصادية عربية، تكون قادرة على تفسير الوقائع الاقتصادية ، وتساعد على الكشف عن القوانين التي تحكمها، ومن ثم التأسيس لنهضة اقتصادية عربية تعكس رؤى الأفراد دون أن تغفل عن تحديد محددات الملكية ، ونظام التشغيل المناسب لبناء قدرة الأفراد في البناء الاقتصادي المثمر. ولابدّ من إعادة بناء فلسفة اقتصادية عربية أصيلة، تكون انعكاساً للواقع العربي ، تمكّن رجال الفكر الاقتصادي من تأسيس نظرية اقتصادية ناظمة لحركة الأسواق وأنشطة الأفراد، وتعزز قيم الأفراد وسلوكياتهم في الأداء الاقتصادي العربي.

3- نسق النظم الاقتصادية العربية:

نتيجة الانفصام بين الحالة الفكرية والسلوك الاقتصادي الذي تعيشه معظم الاقتصادات العربية المعاصرة ، جعل مناعتها تهتز أمام الاقتصادات الغربية، وسمح لها بالدخول إلى جسمها الاقتصادي سالباً منها حركتها الذاتية، ومصادر اً الكثير من حقوقها الاقتصادية المشروعة، فتهاو ت أسواقها الاقتصادية أمام ضربات المضاربين من الخارج ، ولم تعد قادرة على بناء إطار يحميها من

---

[1]- يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص144.

لهيب المنتجات الغربية، فلجأ ت إلى عقد اتفاق ظاهره شراكة وباطنه تبعية مع الدول الرأسمالية ، لكي تضمن استقرارها الاقتصادي، فالإرادة الوطنية منكسرة أمام جملة من التعديات التي تولدها النظم الاقتصادية في الخارج. وليست النظم الاقتصادية العربية المعاصرة سوى واجهات من البللور لا تحتمل الضغوطات الاقتصادية، مما يعرّضها لانكسار في حال مواجهتها. وتتولد هنا حالة من التبعية التي تعمل **"على أن تظل البنية الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة، بمعنى أنّها بنية فاقدة للتكامل الذاتي، تتسع فيها الشقة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك (حيث ينتج المجتمع مالا يستهلك، ويستهلك مالا ينتج)، وتفتقر إلى عناصر التجدد الذاتي"**[1].

وإنْ عدنا إلى سياسات الرأسمالية الغربية ، ودورها في تقييد حركة النظم الاقتصادية العربية ، لرأينا مدى حرصها الشديد على توفير مناخ من التشتيت المجتمعي العربي ، يخدم أغراضها التوسعية، لذلك تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على الصورة التقليدية ، وما تضمنه من علاقات بين التوازنات الطبقية المجتمعية في المنطقة العربية، كي تيسر لها عملية التحديث الاقتصادي التي تقوم بها. ومن هنا **"ولد في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية العربية علاقات الإنتاج الكولونيالية، وحدّد بنيتها التبعية، باعتبار وجودها التاريخي ضرورياً لإعادة تجدد هذه العلاقات من الإنتاج، الذي يولّد بدوره السيطرة الاستعمارية من خلال توليده قاعدتها المادية"** [2]. ومن ثمّ أصبح هنالك قوى اقتصادية محلية مرتهنة للخارج ، تتسم بالعجز عن استنهاض طاقات اقتصادية عربية ، يمكن أن تطوّر الإنتاج دون أن تستحوذ على رتبة بين الرأسماليات المتقدمة محوّلة الاقتصادات العربية إلى اقتصادات ريعية تزيد من الفرقة والتجزئة فيما بينها، وتلحق الضرر الكبير بتماسك المجتمع ووحدته، وترى التطوير الاقتصادي في الرفاه الاجتماعي، دون أن تؤسس لبنية اقتصادية واعدة.

---

[1]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، ص23.

[2]- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ص421.

إنّ عملية اختيار النظام الاقتصادي في الدول العربية تكون خارج الحوامل الاجتماعية في مناخ من الفساد والاندماج مع نظم اقتصادية غربية تتعارض مع بنيتها المجتمعية، إضافة إلى وجود هوة عميقة وتضارب في المصالح بين النخب السياسية والاقتصادية ، مما يعطي المجال لتدخلات خارجية عبر سلة من المحفّزات، تدفعها لتبنّي أيديولوجية النظام الاقتصادي الغربي، التي تفرز نوعاً من العلاقات الإنتاجية غير المتكافئة بين الطبقات المجتمعية. **"وقد جاءت الارتباطات الشخصية وسيطرة جماعة على جماعة ونظام الواسطة والعوائق بين الجماعات لتعزز التوجهات الفئوية. وقد عزز النظام الاقتصادي القائم على الزراعة والتجارة والخدمات هذا التوجه الفئوي بقدر ما أضعف احتمالات قيام تجمعات عمالية منتظمة"** [1]. ويضعف ذلك من بنية الصناعة العربية رغم ما تتوفر فيها من الإمكانيات اللازمة لتشغيلها، فالصناعة في الجزائر غير قادرة على منافسة السوق المحلي نتيجة المنافسة الشديدة لها من البضائع الغربية الموجودة بكثرة باعتبار قربها من الأسواق الأوربية، ولا يرقى دخلها من ريع النفط إلى درجة يؤهلها لتأسيس صناعات متطورة، تغطي نفقات تشغيلها وتحديثها، ويسدُّ العجز الذي يضرب الكثير من مؤسساتها الصناعية بفعل الكساد في صناعتها التقليدية، وضعف تسويقها محلياً وخارجياً.

لكن بمقدور الأنساق الاقتصادية العربية إعادة هيكلتها بعد أن تقوم على أسس تراعي شروط تكوّنها، لتصبح مؤهلة لخوض غمار العمل في الحياة الاقتصادية، لهذا هي بحاجة إلى تكثيف عنصري رأس المال، البشري والمادي، بشكل يمكن استثمارهما بأساليب اقتصادية تزيد من تعظيمها من حيث الوفرة في المال والخبرات الكفوءة والمتميزة، إلى جانب تحديد شكل الملكية ، **"والملكية، إذن، ليست مجرد ورقة بل أداة متوسطة تستحوذ وتخزن معظم الأشياء المطلوبة لجعل اقتصاد السوق يعمل. الملكية تزرع بذور النظام بجعل الناس مسؤولين والأصول قابلة**

---

[1] – حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص166.

للتبادل، بمتابعة المبادلات، وتقديم الآليات المطلوبة للنظام النقدي والمصرفي للعمل والاستثمار أيضاً. فالصلة بين رأس المال والمال الحديث تجري خلال الملكية" [1]. ويعطيها ذلك دفعاً قوياً في خلق رأس مال بشكل مستمر ، تنتقل عبره إلى مراحل اقتصادية متقدمة بعد أن تكون قد فكّت الارتباط مع القوى المستنفذة لمواردها ، وتحويلها إلى عقود شراكة متوازنة وفق ما تحدده بوصلة المصالح الاستراتيجية لها، وهذا يكون عبر ذات اقتصادية عربية مستقلة تقوم على بنية فكرية تعكس روح المجتمع.

إنّ العقلنة الاقتصادية في التنمية العربية ضرورة لا يمكن للفكر العربي أن يحيد عنها قيد أنملة طالما أراد أن يؤسس من الجذور لا من القشور الزائلة، وهي تحاكي العلم الحديث بوصفه مولّد الفضاءات الاقتصادية ومشغلها، وموفِّر أكبير اً لفرص عمل جديدة تفتح آفاق تطورات في التكنولوجيا تؤهل الاقتصاد لدخوله معترك التنافس الشديد مع الاقتصادات العالمية المتقدمة . ومع العقلانية الاقتصادية يزول كل ما علق فيها من ترسّبات الخرافات والأساطير ا لم تجذرة في سلوكيات الأفراد وأفكارهم، وتنجلي من عقولهم صور الخنوع والاستسلام لقوى الطبيعة، وتقوم إراداتهم على أسس تنقل معها كل جديد ومميز في الحياة الاقتصادية العربية ، وتختلف برامج حياتهم الاجتماعية وعاداتهم بشكل يناسب روح العمل المثابر ، والجدية في التميز به بعد أن رسّخوا أفكاراً أصيلة في هويتهم المثبتة في دستورهم الحافظ لكينونة وجودهم.

وهذا ليس ببعيد المنال طالما هنالك إرادة وإدارة سياسية رشيدة تمكِّن الفرد من ذاته وتطوير قدراته بتكامل مع المجتمع ، فلا ضير من توجيه الاهتمام والرعاية الكاملة لمراكز بحثية تعنى بالشأن الاقتصادي توسم بأدوات بحثية متقدمة ، ترفد بها الدراسات الاقتصادية بشكل يساعدها في كشف حقائق، تؤثر في بينية العمل وتطوره بالشكل الأمثل. **"وقد أنشأت الحكومات في الكثير من**

---

[1]– هرناندو دي سوتو، لغز رأس المال: لماذا تنجح الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر؟، ص68 .

الدول الرأسمالية العديد من المؤسسات العلمية الرسمية، لعل أبرزها هو مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتلخص مهمتهم في التفرغ لدراسة المشاكل الاقتصادية الراهنة وتأصيلها نظرياً واقتراح الحلول بشأنها والتنبؤ بها مستقبلاً. وعادة ما يلعب هؤلاء المستشارون دوراً بارزاً في صياغة فكر الرئيس فيما يتعلق بالقضايا والأوضاع الاقتصادية"[1]. ولابدّ هنا من التأكيد على التحوّل في الرؤية السياسية العربية من خلال استنهاضها لمكونات المجتمع كافة التي تزوّده بروح حياة متجددة.

ويبقى الوعي السياسي العربي رهن الخروج من الصراعات الطبقية والقبلية ، وفك الارتباط بالقيم السلبية الحاضرة في اللاوعي السياسي العربي، وإعادة التوازن للعلاقات مع الخارج المؤثر في كيان الدولة السياسي. كما أنّ حضور الحرية في الفكر العربي ، وتغيُّبها عن أجواء الدول العربية ، يجهض محاولات التطوير الاقتصادية ، وتأثرها بالنظام السياسي وأدواته التي أخذت على عاتقها مهمة التنظير لا التفعيل، لأنَّ حضور الأحزاب السياسية العربية كان زائفاً، حيث مارست التنظير في برامجها التي ربطت معظمها مع قوى رأسمالية أجنبية ضمانة لبقائه ا في الحياة السياسية العربية، ولو مثَّلنا لواقع الأحزاب العربية، لوجدنا بأنّ **"حزب الوفد في مصر، ليس هو حزب المحافظين في بريطانيا، بل هو المكتب الذي يديره وكلاء مصريون، لا يملكون رأس المال، ولا المصانع، وليس في حوزتهم ثمة ما يساومون به، سوى إثبات حسن نيتهم في خدمة مصالح الشركات التي يملكها البريطانيون"**[2]. فالقوى الخفية العربية ظلَّت تتحكم بالمشهد السياسي والاقتصادي، وامتنعت عن إحداث أي تغيّر في توزّع قوى الإنتاج على الخارطة الاقتصادية العربية، وحكمتها

---

[1]- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة(مساهمة نحو فهم أفضل)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1986م، ص52.

[2]- الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟، دار رياض الريس للنشر: بيروت، ط4، 2000م، ص25.

سياسات محافظة تقليدية تنتفي فيها أية مبادرات فردية تؤسس لحياة اقتصادية مستقلة، وتبقى الأنساق الاقتصادية العربية غير فاعلة في الواقع العربي بسبب ما يعتري بنيتها من نقص ومثالب في أدائها الاقتصادي، لأنّها لم تجعل الفرد محور فلسفتها الاقتصادية، وجاءت رؤيتها لشكل الملكية ملبّية لبعض القوى المتنفذة في السوق دون أن تكون خطوتها احترافية، فما كان من الفعل الاقتصادي العربي غير قيامه بمحاكاة التقليد والتبعية الاقتصادية للخارج، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة انفصام تام بين النظم الاقتصادية العربية وواقعها الحقيقي ، خاصة بعد أن جعلت من الاندماج بالاقتصادات الخارجية حالة طبيعية تعبِّر عنها اقتصاداتها.

وهنا يتجه البحث إلى دراسة الأسباب التي تقف وراء حالة الصورية التي تعاني منها النظم الاقتصادية العربية المعاصرة ، بالرغم من السعي الدؤوب للمفكرين العرب في توصيف البنيان الاقتصادي العربي بشكل تنبثق منه نظرية اقتصادية تُفعِّل نظامها التشغيلي . لكن يبقى السؤال مطروحاً: ما الدور الذي يمكن أن ت ؤدِّيه البرجوازية العربية في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني المتماسك؟ وهل يمكن تجاوز حالة تعددية النظم الاقتصادية داخل الاقتصادات العربية في ظل تعويمها؟

الفصل الرابع

الحرية والعولمة في الاقتصادات العربية

تمهيد

إنّ النظر في جوهر الشعارات التي تحملها بعض التيارات العربية فيما يخص الحرية الاقتصادية ، التي لابدّ لها أن تأخذ حيّزاً أساسياً في بنية النظام الاقتصادي وأسسه التنظيمية، يُعرّي لنا حالة الاقتصادات العربية. فقد يزعم المرء بأن المجتمع الدولي يحضّ على خلق مناخ اقتصادي حر ، ويشرط مساعداته بذلك، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عما تخفيه تلك الشروط من نوايا غير معلنة نقف عند حقيقة الزيف الذي يعتري عقولنا. ومن ثمّ البحث في إمكانية نجاح توطين المشروع الاقتصادي العربي، لاسيّما أنّها مخلّص حقيقي للتخلّف الاقتصادي ، وترسم مسار الدول العربية نحو استقلالها الحقيقي الذي يمكّنها من بناء اقتصاد عظيم كحال الغرب المتقدم. ولا ضير بأن نبحث عن الدور الذي قام به الفكر العربي في تحقيق عولمات اقتصادية تخدم مصالح الدول العربية وأهدافها، فلابدّ لنا بأن نخرج من هاجس الكيدية غير المعلنة حول طبيعة العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وأن نبحث عما يمكن لنا تطويعه خدمة للاقتصاد الوطني تماماً ، كما فعلت جمهورية الصين الشعبية.

لقد عكست التعددية الاقتصادية التي نراها في معظم الاقتصادات العربية طبيعة الحراك الاقتصادي العربي ضمن أسواقه الداخلية ، على اعتبار أنّها تُشكّل التوجه الرئيسي لنشاط الفرد الاقتصادي، لكنها تبقى ضمن دائرة التساؤل حول الدور الذي تمارسه في الحياة الاقتصادية العربية. ولابدّ من التوجّه إلى تحليل هذه الظاهرة في المنطقة العربية، فمثلاً نلاحظ داخل دولة عربية ما أنَّ

توجهها الاقتصادي الرسمي اشتراكي، والممارسات الاقتصادية تتنوع بين رأسمالية حرة ، أو نظام سوق اجتماعي، أو اشتراكي ، أو خليط مركَّب يجمع كل ما ذكر. ويمكن أن نوجّه الانتباه إلى موقف القوى الرأسمالية العظمى من تنامي هذه الظاهرة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، فما نشهده اليوم هو ولادة نظام اقتصادي مرن يواكب التطورات المتسارعة وفق آنية تتكيف معها في العملية الاقتصادية ، غير أنَّ الاقتصادات العربية تعاني من أزمة، فما طبيعتها؟ وما سبل تجاوزها؟

أولاً– الفكر الاقتصادي العربي بين الحضور المستتر والغياب الفاعل:

هنالك عمليات اقتصادية تعمل بوسائل أو مسارات غير واضحة المعالم، و بتبعد كثيراً عن التصورات الاقتصادية الموضوعة لها، مما يدفعنا للبحث عن آلية تشكُّل التصورات الاقتصادية العربية وحضورها في بنية النسق الاقتصادي المحلي والخارجي، وحول وجود فاعلية واستجابة بين التلاقح الفكري والعملي، وحضور الأفراد في النظام الاقتصادي الذي بموجبه يخطُّون مساراتهم الاقتصادية، ويحصلون على خارطة العمل في الأسواق. فهل استطاع الفكر الاقتصادي العربي أن يلامس الجانب التطبيقي في النظم الاقتصادية العربية؟ وما تداعيات رفع شعارات الوحدة السياسية على الاقتصادات العربية؟ وما الأسباب التي دفعت المفكرين العرب إلى الدعوة لتأصيل الاقتصاد العربي وتوطينه، بالرغم من محاربة الاقتصادات الغربية لتلك الجهود؟

1– حضور التصورات الاقتصادية العربية في بنية النسق الاقتصادي المحلي والخارجي:

أ– صورية النظريات الاقتصادية العربية: تحتاج النظريات الاقتصادية العربية إلى مفتاح تفعيل، لكي تخرج إلى الواقع الاقتصادي ، وتنفذ إلى الأسواق العربية، فموانع ذلك تتجلى في المثالية

التي تحكم تلك النظريات ومحاكاتها للعقل أكثر منها للواقع، أي أنّها تكون عبارة عن سلسلة من الدراسات النظرية تفتقر إلى العديد من الحقائق ، ربما تكون ذاتية كقصور في تشخيص الظاهرة الاقتصادية، وربما تكون موضوعية . فالنظريات كثيرة والدراسات المقدمة من قبل الباحثين عديدة ، كل حسب الأيديولوجية التي يقوم عليه فكره الاقتصادي ومرجعه السياسي، على اعتبار أنّ العنصر السياسي العربي يطغى كثيراً على العنصر الاقتصادي، ويحرف النظر عن الحقيقة الموضوعية للظاهرة ، ويخلق حالة من التبعية للسياسة التي تعمل بها الدولة ، ويزيد من الهوة التي تفصل النظر عن العمل، وعند التنسيق بينهما يجعل من الدراسات الاقتصادية مجرّد تنظير ، باعتبار أنّ الرَّابط مع الواقع مقطوع بفعل عوامل عدة، أبرزها السياسة الموصوفة بالتبعية لفكر يتعارض مع الدارسات المقدمة.

إنَّ المشكلة التي وقع فيها الفكر الاقتصادي العربي ، هي تحوُّل دراساته وأفكاره إلى مجرّد نظريات غير فاعلة في الوسط الاقتصادي العربي، و هي تعود إلى الاختلاف في تحديد الهدف الاقتصادي والخطوات التي تتبعه، وربما القيود السياسية المفروضة من قبل أجهزة السلطة العربية التي تمنع أية محاولة للتأثير في مسار النظام الاقتصادي . ومن ثمّ غياب التأثير في دوائر صنع القرار في السلطة، يؤدي إلى تفريغ دراساتهم من المحتوى العلمي مستخدمين لغة السلطة السياسية في تعبيرهم عن واقعهم الاقتصادي. وعلاوة على ذلك نجد عند المختصين السياسيين سلسلة من الأخطاء والعثرات التي ألمت بهم في وضع نظم العمل الاقتصادي وآليات تنفيذه، **"وتكمن هذه الأخطاء في تعيين أهداف التنمية وأولوياتها واستراتيجياتها ومخططاتها، وفي تعريف الأجهزة والجهات القائمة بها وطبيعة مهامها، وفي صياغة الأطر السياسية والاجتماعية الضرورية كمنطلق للسعي صوب التنمية، وفي السياسات والأدوات العملانية التي صممت ووضعت في خدمة هذه التنمية"**[1]، ومن ثمَّ تتطلب ربط التنمية بالبرامج السياسية والاجتماعية المتوافقة معها.

---

[1] – يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص41.

وإنَّ الصورية التي ألمت بواقع نظرياتنا الاقتصادية في كثير من الدول العربية ليست واقعة دائمة الحضور يصعب إزالتها ، بل يمكن التخلّص منها بشكل تدريجي وفق خطوات تخرج من حاجات المجتمع الذي نعيش فيه، وهو مؤثّر في التكوّن الفكري والسلوكي للأفراد ، وحاضن لمجموعة من القيم التي يعتنقونها، والتي تدخل في تضاريس الفعل ومكوّناته الذهنية المرتبطة بسلسلة من الصور التي زوّد المجتمع بها أفراده،كونه ملتقى التفاعلات بين سلوكيات أفراده. وتبدأ عملية البناء لفكر عقلاني غذ البنيان المجتمعي ، إذ من خلاله يتم معاينة الواقع بأبعاده كافة، واستقراء أفعال أفراده، وتوافر إمكانية متابعة ردة الفعل وقياسها على الأفكار المكونة للنظريات ، التي يعمد الباحثون إليها لتفسير الواقع الاقتصادي لحركة الأفراد في الفعاليات الاقتصادية العربية ، مع الإشارة إلى ضرورة السير على جسر التوافق السياسي ، الذي وضعت السلطة خطوطه العريضة، وحددت مساراته حتى يتم خلق حالة تكامل وتوافق بين الفكر والواقع.

لقد بدأ الغرب عملية التحديث بربط الفكر مع الواقع ، وإبرام قطيعة أبستمولوجية مع المعرفة القديمة المعتمدة على المنطق الأرسطي، والذي استبدله بالمنطق الوضعي المستند إلى الملاحظة والتجربة، ومن ثم انتقل إلى تأسيس جسر بين الدولة والباحثين ، حتى يتم بناء توصيف الواقع والانطلاق بتشخيصه، ووضع آليات العمل. وبتلك الطريقة نجح الغرب بتحقيق خطوات متقدّمة في عملية التحديث ، التي مهّدت الطريق لبناء منظومة اقتصادية متطورة تعتمد على سياسة المراحل، فلكل مرحلة نظرية تحدد شروط عملها، وكان ذلك واضحاً في المذاهب الاقتصادية الأوروبية التي كانت منطلقاً للنهضة الأوروبية المعاصرة ، دون أن تغفل عن خلق قيم اجتماعية تحاكي الأنماط المعيشية التي أسسوا لها في سوق العمل، وإنّ **"كثيراً من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع بها إلاَّ في ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد في المجتمع الغربي**

الذي قام بابتداع هذه السلع" [1]. ولعل الطريقة الجديرة بالحالة الاقتصادية العربية، كي تخرج من دائرة الصنمية ومحاكاة نظرياتها للواقع الحقيقي ، يكون بإبرام معرفة جديدة قائمة على العلمية الموضوعية، ونبذ كل الخرافات التي تعتري آلية تفكيرنا تحت عقد اجتماعي وسياسي يحاكي جميع الأطراف، ويمكّن من تفاعل حقيقي بين الفكر والواقع ، ومن خلاله تُبنى منظومة اقتصادية واعدة بنجاح محقق.

ب– تعالي الذات الفردية: يتميّز الإنسان العربي بسمات لطالما ارتبطت ببيئته الاجتماعية والجغرافية جعلته يبني سلوكياته عليها، وانعكست على حياته الاقتصادية ، فإذا ما نظرنا من زاوية سيكولوجية، لوجدنا سمة التأصيل بارزة في بنيانه الفكري، فهو يتجذر بماضيه، فيغلب عليه التمسك الشديد به، ويصعب عليه تقبُّل فكرة التغيير التي تطرأ على أسلوب معاشه، ويمكن لنا هنا أن نقيم الحجة على ذلك، إذ نجد الفرد في دول الخليج الغنية بالثروات يتمسك بعادات مجتمعية تقليدية يصعب إزالتها من قاموس حياته، فهي جزء مهم من مكوّنه الاجتماعي، يشعر بالنقص في حال فقدانها، فيذهب بعضهم إلى بناء قصره في الصحراء التي يع دّها جزءاً من كيانه ولا يمكن الاستغناء عنها. وهنا تتعزز قيم المكانة والنسب والجاه في سلوكه الاجتماعي ، الذي يكون له صدى واسع في الحياة الاقتصادية، لذلك **"أصبح الجاه والمكانة والتمايز الاجتماعي صفات مرتبطة بحيازة وملكية الأرض ورأس المال التجاري... وتالياً أصبحت "ملكية وسائل الإنتاج"، أو "عدم ملكيتها"، صفات مميزة ومحددة للتدرج في البنيان الطبقي في المجتمع العراقي الحديث"**[2].

---

[1]– جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية: خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، دار ماجد للطباعة: القاهرة، 1983م، ص37.

[2]– محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي...، ص35.

فالمرونة والتفكر بعقلانية، هلم صنوان لحياة الاجتماعية التي تنظر دوماً بعين الرضى للتغيير الهادف للعيش بظروف أفضل عما كانت من قبل. لكن الإنسان العربي ينظر إلى التغيير بحذر شديد، كي لا تتفلّت غرائزه المكبوتة دون رقيب ، أي نراه ينجذب وراء كل جديد ، لكن دون أن يعدّل من سلوكياته تبعاً للتغيير المطلوب ، حتى لا ينحرف مسار تفكيره عما هو مطلوب. وإذا ما قلبنا الأمور على الحياة الاقتصادية العربية ، نجد تصلّبه الشديد حيال حركة الأسواق التجارية التي تتطلب دراية بمعرفة مداخل العمل ومخارج ها وإبداء المرونة المطلوبة فيها تبعاً للظروف المحيطة بمجال عمله. وقد يخيّل للمرء بأنّ وسائل الترفيه في دول الخليج العربي الغنية بالنفط ، وغيرها من الدول العربية المتقدمة دليل قاطع على تقبّل الفرد للتغيير في سلوكياتهم ونظرتهم للحياة . فالتغيير يقاس بالنتائج الملموسة على أرض الواقع، فالاقتصاد الريعي والسمساري وغيره الذي تتمتع به تلك الدول، إنما هو إصرار كبير على عدم تقبُّل فكرة التغيير ، وتبدّل الوضع الطبقي للأفراد، وبدلاً من الاتجاه عبر تلك الموارد المالية الضخمة لتعزيز اقتصاد قوي ، نرى تقييداً في حركة رأس المال العربي، ونرى سمات الغيرية والسلوك القبلي تطغى على عملية التغيير.

وإنّ الذات المتعالية للفرد في البلاد العربية تمنع تكوُّن التصور العقلاني للحياة الاجتماعية المعاصرة، وهذه ليست من صنع الأفراد وحدهم، فالنظام السياسي والدول الاستعمارية أسهمت بفعالية كبرى عبر وسائل عدة في المحافظة على هذا النوع من الإطار السيكولوجي للفرد ، جعلته ينخرط بنمط معيشي يصعب عليه أن ينظر إلى العمل بسياسة المراحل في معيشته ، تماماً مثلما فعل الغرب بتعليم أفراده لتلك النظرية، ذلك أنّ العمل بالأسواق التجارية الكبرى وفي البورصات العالمية يحتاج إلى سلم من الدرجات كي يجتازها الفرد للوصول إلى هدفه المنشود إليه. ونشير هنا إلى سلوكيات ذات الفرد، ومنها روح المنافسة، والعقلانية في قراءة الواقع الاقتصادي، وتهيئة ذاته لتقبّل الخسارة في حال تعرّضه إليها، والتنوع في إقامة الصلات والروابط الاقتصادية مع الاخرين، والتوسع بها تبعاً للحاجة التي تفرضها عليه المرحلة الاقتصادية المطلوبة.

ولا يوجد ما يمنع الفرد العربي من ترك بعض السلوكيات التي تحول دون تطوير قدراته وتنمية استثماراته، فالسوق له أوجه كثيرة ، وحركة الأفراد متباينة ، والأهداف متناثرة بين التوجهات العديدة للأفراد، ويجب هنا التهيئة السيكولوجية _أولاً وقبل كل شيء_ لتقبُّل كل تغيير أو طارئ يطرأ على العملية الاقتصادية بمجملها، وهذا ما اتجهت إليه نظرية التحديث الأوروبية، فـ **"من الواضح أنّ نظرية التحديث تؤكد على الجانب السيكولوجي، والنمط السلوكي للفرد، نظراً لاعتقادها أنّ نمط الشخصية هو المسؤول عن التقدّم أو التخلّف"**[1]. وإنّ التنمية الحقّة إنما تستلزم إعادة بناء الفرد وفق نظرية العمل التي تقوم عليها سياسة الدولة، وقد أثبتت الكثير من النظريات العلمية إمكانية تعديل سلوك الفرد لكن في إطار عمل متكامل ، وتهيئة البيئة الاجتماعية والسياسية لكي تقوم عليها أنشطته الاقتصادية، لهذا يكون التغيير مطلوباً في ذات الفرد ضمن سياق نظرية عمل تتطلبها حاجة السوق ، ليقوم بدور متكامل مع مؤسسات الدولة، والتوافق بين سيكولوجية الفرد وسلوكه مع سياسة الدولة ونظمها الاقتصادية أمر مطلوب في التنمية الحقة.

ت– ديناميكيات الاقتصادات العربية داخلياً وخارجياً: باتت معظم الاقتصادات العربية المعاصرة تنطلق من نظرة التقليد للدول الغربية المتقدمة نتيجة شعور بالنقص يتملكها ، وشعورها بحاجة لتلك الأسواق الكبرى لضمان استقرارها الاقتصادي الداخلي، فتحركت بسلوكيات تقمصتها من الغرب ، حيث رأت فيها صلاح اقتصاداتها، إلاّ أنّ تلك الحركة التي تقوم بها تدفعها إلى خلق سياسات اقتصادية غير متكافئة مع الغرب ، وتجرها على الانصهار في اقتصاداتها ، لتمحو كل أثر لكيانها. ويلاحظ في أسواقها غلو وإسرافٌ بحق الأفراد المحلِّيين ، دون أن تقيم لهم وزناً في السوق ظناً منها أنها تقوم بالمحافظة على السياسة الحمائية لها، والتي أفضت إلى تشظٍ في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد فيما بينهم، وانعدام الثقة بالمشرف عليها ، مما جعل ديناميكية العمل

---

[1] – كامل عمران وتوفيق الداود، علم الاجتماع التنمية،منشورات جامعة دمشق: دمشق، 2008، ص42.

الاقتصادي العربي تفتقر لأدنى مقومات الاستمرارية في تدفق المنتجات والسلع الوطنية، فضلاً على أنها تحدد من الخارج، وليس من حاجة المجتمع ذاته.

ولم تتجه الاقتصادات العربية المعاصرة إلى تنمية تربية الفرد بالشكل الذي يتطلبه المجتمع ، وربطه مع حاجة السوق، كما فعلت الدول المتقدّمة ، كاليابان مثلاً التي عنيت بتهيئة جيل ترفده بسوق العمل، واستطاعت أن تخلق قيماً أخلاقية تعزز سبل تنمي ها للفرد بوصفه نواة التنمية الاقتصادية، ووطدت العلاقة بين الإنسان والعلم على اعتبار **"أنّ الإنسان العلمي التجريبي هو الإنسان الأعلى إنتاجية، الذي ارتاد آفاقاً إنتاجية نوعية وكمية جديدة"**[1]. فغفلت الاقتصادات العربية عن الاهتمام النوعي بالقطاع العمالي، فأسقطت عليهم التوجهات الأيديولوجية للدولة دون أن يعوا تلك الأهداف التي تطمح إلى الوصول إليها، ومنحهم الثقة بأنفسهم، مما أدى إلى فقدان الصلة والروابط الحقيقية بين العامل ومرؤوسيه، فجاءت النتائج سلبية على العملية الإنتاجية.

ومن هنا انطلق الأفراد إلى الأسواق الخارجية سعياً إلى تنمية مواردهم الاقتصادية بعد أن جذبتهم الاستثمارات الأجنبية التي تحمل محفزات مشجعة، بعد تلاشي كل مظاهر الخوف من سلوكياته. الأمر الذي أدّى إلى إصابة حركة الأسواق العربية بالضعف والوهن بعد أن ضاع منها الكثير من رؤوس الأموال التي حرمتها من تدفقاتها في ت ثمير أرباحها ومدّخراتها، فبقيت حركة الاقتصادات العربية داخل الأسواق وخارجها غير فاعلة في عملية التنمية بعد أن أقفلت أيديولوجياتها السياسية باب التحديث الحقيقي عبر التوجّه إلى بناء الإنسان وتنمية قدراته ، وتطوير أدائه وفق حاجة سوق العمل العربي. وكل ما قامت به يتمثل في التقليد والاندماج الاقتصادي مع القوى الخارجية دون أن تحقق أدنى درجات التقدم في مفاصل مؤسساتها الاقتصادية ، بل بقيت ضمن إطار التبعية.

---

[1]- حسن صعب، الإنسان هو الرأسمال، ص132.

2– التمازج السياسي والاقتصادي وتبنّي شعارات الوحدة السياسية العربية:

أ– تبعثر النظم الاقتصادية العربية بين أهدافها السياسية: كثيرة هي الشعارات التي ترفعها الأحزاب والتيارات السياسية العربية في الشأن الاقتصادي، إلاَّ أنّ القليل منها يخرج إلى حيّز التنفيذ بسبب تعثر معظمها في التحقق لصعوبات متعددة ، منها انغماس الاقتصاد في السياسة وعدم ظهوره في إطار واضح المعالم يرسم مسار النسق الاقتصادي لحركة الأفراد فيه، ووجود صيغ تتبنى طموحاتهم وتحفّزهم على الإبداع الاقتصادي. ويلاحظ هذا الطغيان السياسي العربي على البنيان الاقتصادي في تبعية السياسة إلى قوى تحكمها علاقات مع أطراف خارجية لا يسمح فيها لتأسيس نظرية اقتصادية وطنية، يعوَّل عليها في إشادة صرح اقتصادي عظيم كدول الغرب المتقدمة. والاختلاف في الرؤية السياسية العربية للتنمية الاقتصادية يؤدي إلى فشل في خلق أسواق تنافس الأسواق الخارجية. فعند وصول الأحزاب الاشتراكية في بعض الدول العربية إلى سدة الحكم تحضر معها نظرياتها الاقتصادية، وهذا الكلام ينطبق على الأحزاب الليبرالية العربية التي تؤدي دور الرأسمالية في صبغ نشاطات الأفراد وحركة الأسواق ونظام التشغيل.

ولم تستطع السياسات الاقتصادية العربية في خلق مفهوم جديد للعمل يتناسب مع واقع المجتمع المحلي والتطورات الحاصلة في هذا الميدان، فالنظرة التقليدية لازالت تحكم تلك السياسات التي تقعدها عن مواكبة العصرنة ، وتطوير القدرات الذاتية للفرد، وفقدان جوهر الاستمرارية في الوجود، أي في بناء الإنسان المثابر والمبدع في عمله، **"وإذا كنا لا نعني بالاستمرارية والبقاء مجرد تحسين الإنتاج، ورفع مستوى الدخل الفردي، وتلبية الحاجات السريعة، وإنما بناء منظومة فكرية اقتصادية اجتماعية تتمحور حول الإنسان وتتسم بالعصر الثقافي الذي ينتمي إلى هذا**

الإنسان، فإنّه يكون علينا، مباشرة عمل يختلف عما درجت عليه المذاهب الاقتصادية" [1].

وبفقدان دور الفرد المنظم ضمن مجتمعه ، المعتمد بكليته على طبيعة الهدف السياسي الذي يحمله النظام، تتهاوى الرؤى الاقتصادي في تلك الصيرورة السياسية، وتضعف ثقة الأفراد بنظامها الاقتصادي المنضوي تحت جناح رجالات السياسات ، التي تزيد من التنافر بين طبيعة عمل المنظومة الاقتصادية مع السياسية، مما يجرهم على الانطواء على أنفسهم، وتقييد تداولاتهم المالية في البلاد.

وتكمن المشكلة في ضياع النظم الاقتصادية العربية بين زوايا التوجه السياسي العربي الرسمي في الولادة غير الشرعية لتلك النظم ، وبُعدها عن البنيان المجتمعي العربي، فهي لم تقرأ آلية التزاوج الاقتصادي السياسي في أمريكا ، وتفاعل الأفراد معها، فـ"... **النظام الرأسمالي هو عبارة عن شعور فطري لدى عامة الناس، وإذا تدخلت الدولة في أي شأن من شؤون الناس فما ذلك إلاّ لغايات تنظيمية فقط، ولمساعدة السوق على الاحتفاظ بآليته وتلقائيته"** [2]. وبهذه العملية يحدث ترابط ثلاثي بين الدولة والاقتصاد والفرد، ينتج عنه تفاعل مؤثر، يثمر نظاماً يحمل الكثير من الإيجابيات التي تعود بالنفع على الجميع ، وتتيح لها التطوير المستمر لقدراتها بما يضمن المنافسة مع القوى الأخرى في منظومة الاقتصاد العالمي، وتجعلها قادرة على فرض معادلاتها الاقتصادية في الأسواق التجارية ، وتستحوذ على مزيد من أسهم الشركات المتعددة الجنسية، وتزيد من وارداتها المالية، وترفع من ميزانها التجاري في سبيل التفوّق والاستمرارية في الوجود.

---

[1] – تغاريد بيضون، الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801–1950، علي مبارك– محمد عبده، جمال الدين الأفغاني– مالك بن نبي، دار النهضة العربية: بيروت، 1999م، ص210.

[2] – آندرو شونفليد، الرأسمالية الحديثة "تغير ميزان السلطة بين القطاعين العام والخاص" ، عرض وتحليل: برهان الدين الشطي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(3)،1970م، المجلد الأول، ص313.

ولا ندّعي هنا بتبّي الرأسمالية كنظام يمكن له أن يُنقذ العلاقة بين النظم الاقتصادية والسياسية في البلاد العربية، إنما أردنا توضيح مدى السبل التي يمكن بها الخروج بعلاقة تفاعل مع بعضهما، بتعد التصلّب عن السلوك السياسي، ببناء جسر تواصل، يمكن له أن يخلق فرصاً تُفضي إلى تفاهم حقيقي بين جميع الأطراف ، منطلقة من طموحات الأفراد وهواجس ها، لتخرج بإطار تبني عبره منظومتها الاقتصادية المناسبة ، ولا بعوّل على أهداف تُبددها الوقائع ، ذلك أنّ الهدف يُبنى من حاجات المجتمع وميول أفراده، دون أن يتم الاستعانة بأهداف غير مكتملة النمو ، تعاني من ضعف في بنيتها التكوينية. وهذا يحتاج إلى حالة رضى من الشعب الذي يبني مع سياسييه عقد اً سياسياً ينبثق منه مسارات عمل تؤلف فلسفة اقتصادية تواكب كل التطورات والتغيرات ، وتتملّكها إرادة قوية يتسلح بها الجميع غداة الإعلان عن مرحلة الانطلاق بسلوك فاعل في عملية التحديث التي يبتغيها الجميع. فحالة التعاضد والتآلف بين ذلك الثالوث المتضمن الدولة ، والاقتصاد، والفرد، لابدَّ منها إذا أردنا تحقيق الهدف الاستراتيجي الأسمى ، وهو تأسيس دولة ذات سيادة قوية تحقق الرفاه لجميع الأفراد. لذلك وجب الاهتمام بامتلاك الواقعية في طرح الأهداف السياسية في البلاد العربية ، حرصاً على التشمير في النظم الاقتصادية التي يتبناها ويتفاعل معها الأفراد.

ب– تداعيات رفع شعارات الوحدة السياسية على اقتصادات الدول العربية: إنَّ من نتائج الاستعمار الأجنبي على البلاد العربية الإحساس بالحاجة إلى الوحدة السياسية العربية ، لأنّها تحمل مقومات الوحدة، فنشط الكثير من السياسيين والمفكرين العرب في طرح مبادرات يمكن أن تشكِّل اللبنة الأولى في الطريق إلى الوحدة العربية، ومنذ الخمسينيات زادت وتيرة التوجّه السياسي العربي الرسمي إلى هدف الوحدة في بعض الدول العربية ذ ات التوجّه الأيديولوجي السياسي المتشابه، كما في الوحدة بين مصر وسورية عام 1958م، ورغم انتكاس ها السياسية، إلاّ أنّها شكَّلت أملاً في نفوس الكثيرين لبذل المزيد من الجهد لإعادة إحياء فكرة الوحدة بين الدول العربية. وبات المشهد العربي يتجه في جميع مؤتمراته وندواته الرسمية والأهلية إلى طرح محددات العمل الوحدوي ،

وطرح مفاهيم يمكن البناء عليها للوصول إلى وضع أسس المنظومة الفكرية التي يقوم عليها العمل الوحدوي، فـ **"الوحدة العربية ضرورية ليس فقط لأنَّها أداة تعبئة الموارد البشرية والمادية التي نحتاجها في التغلب على التخلّف، بل أيضاً لأنّها أداة تجاوز التناقضات الاقتصادية الموجودة بين الأقطار العربية"**[1].

وقد عملت المنظمات السياسية العربية مثل جامعة الدول العربية على تأسيس مجالس اقتصادية، ووضع الدراسات الاقتصادية في خدمة الاقتصادات العربية، والسعي إلى إقامة تكتلات اقتصادية عربية، وأسواق مشتركة ضمن سياسة التكامل الاقتصادي العربي . ولكن للوصول إلى حالة الاتحاد الأوروبي نحتاج إلى وحدة سياسية، ذلك بأنَّ **"العمل الاقتصادي يحتاج، إذا أردنا له أن يكون وحدوياً، إلى تصور أيديولوجي يستدل به على طريقه عبر التاريخ، ويوفّر له أداة يستطيع بها أن يقف على مسافة ما من الأحداث التي تحيط به، فلا يذوب أو يفرق فيها دون ذلك تمتصه هذه الأحداث، فتحدث له ولا يُحدثها"** [2]. وتبقى الشعارات السياسية العربية في الشأن الوحدوي أسيرة التجاذبات بين الدول العربية، التي لا تزال تعاني من صراعات خفية تمنع التبصر في إبرام اتفاق سياسي يوحِّد بين الأطراف العربية، ويؤسس لاتحاد عربي مماثل للاتحاد الأوروبي.

إنّ الاخفاقات السياسية العربية انعكست سلباً على المعطيات الاقتصادية ، فبقيت جميع مقررات المجالس الاقتصادية العربية صورية، قابعة ضمن ملفّات ورقية تتآكل عبر الزمن. وقد شكَّلت الشعارات الوحدوية العربية انتكاسات خطيرة في الاقتصادات العربية، إذ خلّفت وراءها مشاحنات وتكتلات ثنائية وتحالفات عدائية، وسياسات اقتصادية منغلقة ، مثل مجلس التعاون العربي الخليجي

---

[1]- نديم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية ، معهد الإنماء العربي: بيروت، ط 1، 1978م، ص188.

[2]- المرجع السابق، ص130.

الذي يمارس سياسات تقلّل من فرص العمل العربي المشترك، فهو ينفرد باتفاقيات ثنائية داخل المجلس، وتدوَّر رؤوس أمواله الضخمة في أسواق عالمية ، وتودع مدّخراته في البنوك الغربية لانعدام الثقة بالنظم السياسية العربية. و من ثمّ تعمل تلك المجالس على تفكيك الصلات بين الدول العربية إن وجدت، وتزيد من الفارق الاقتصادي فيما بينها بسبب نظرتها الدونية للدول العربية الفقيرة كدولة السودان مثلاً. ويشكّل المناخ المتوتر بين الدول العربية ضباباً كثيفاً _كضباب لندن_ يمنع الرؤى الاقتصادية العربية من التحقق، ويزيدها اندماجاً بالقوى الرأسمالية العظمى التي تبعد مسارات الوحدة العربية عن التنفيذ.

ولا نعلم كيف لتلك الشعارات الوحدوية أن تكون من طموحات الدول العربية، وهي متباينة في المنظور الأيديولوجي السياسي، أي أنَّ البنية السياسية التي تقوم فيما بينها متناقضة ، فالكل يغالط الكل، حتى أفرزت وقائع سياسية خطيرة ، كالحرب الأهلية اللبنانية ، وصدمة اجتياح الكويت من قبل العراق، والتنازع في حل القضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا السياسية الأخرى . وبمعنى آخر لا يوجد عقد سياسي يجمع بين الأطراف السياسية العربية، الذي هو نواة العمل الوحدوي . صحيح أنّ دول الاتحاد الأوروبي مختلفة الأيديولوجيات السياسية ، إلاّ أنَّ هنالك رابط اً سياسياً مشتركاً فيما بينها ، جعلها تنظر بعين المصالح المشتركة ، وتتخذ القرار الذي ينفع الجميع ، مما أهّلها إلى تحقيق الوحدة فيما بينها، ولا نغفل هنا الدعم المجتمعي لذلك المشروع ، ولولاه لانكسرت الإرادات السياسية الأوروبية، وهذا جانب أهملته الدول العربية لعدم توافر عقد اجتماعي يُرض ي الجميع. فاليقين السياسي أمر لابدّ أن يكون قائماً في صلب السياسات العربية ، كي تتمكن عبره من قراءة وقائعها بالشكل الحقيقي، والذي يساعدها في تحديد ملامح العمل العربي المشترك، فالابتعاد عن المثل السياسية أمر مطلوب ، لكي يتم الانطلاق من الواقع في بناء الأهداف، كما أنَّ البقاء في حالة الوهم سيخلق واقعاً مزيفاً يزيد من حجم التخلّف والمأساة السياسية الذي تعاني منه الدول العربية.

3– التأصيل والتوطين في الاقتصادات العربية المعاصرة:

أ– مفهوم التأصيل والتوطين الاقتصادي العربي من وجهة نظر المفكرين العرب: لم يكن هذا المنحى بجديد على حالة التفكير لدى المفكرين العرب، طالما امتلكوا الإرادة الوطنية في سبيل بناء الدولة العصرية القوية، لذلك نجد في خبايا المشروع النهضوي العربي أسس توطين الدولة العربية بروح العروبة والإسلام اللذين وجدوا فيهما ما يجمع الدول العربية تحت تكتل سياسي ، يمكن أن يبني حضارة متقدمة كمثيلاتها في الغرب الأوروبي. لهذا الأمر اتجه كثير من الباحثين العرب إلى زرع هذا المشروع في بنية العقل العربي ، ليصبح متأصلاً في سلوكيات أفراده، و ليعمل الجميع انطلاقاً منه. والنتائج التي يحملها هذا المشروع تشكِّل جسر عبور إلى دولة تتمتع بتفوق اقتصادي ، يجعلها منافسة للدول العظمى . فالغرب انطلق بنظريته التحديثية من رحم مجتمعه عبر حزمة من الإصلاحات الجذرية، تمس العقل والسلوك الأوروبي ، ليصل إلى مرحلة تحديد أدوات العمل ، وخلق آليات تواصل مع أفراده، وتعزيز مفهوم الهوية والانتماء والولاء للوطن، ومن ثم البدء بتجميع قدراته الاقتصادية ليعلن مرحلة البناء الذاتي، ليصل أخيراً إلى مرحلة متطورة في المجالات كافة ، بحيث تكون نقطة عبوره هو التفاف الفرد والمجتمع معاً حول مشروع النهضة الأوروبية.

فالتأصيل هو الانطلاق من الذات في بناء ملكات التفكير ، والعمل دون أن يغفل عن تجارب الأمم المتقدمة للاستئناس بها حول نظم البناء، والحفاظ على الاستقلالية في عملية التطوير والإصلاح. من هنا انطلقت جهود المفكرين إلى ترسيخ هذا المفهوم في ذهنية التحديث العربية، والدعوة إلى توطين الاقتصادات العربية نظراً لأهمية ذلك في التخلص من التبعية الأجنبية ، والانطلاق بعملية نهضوية عربية تتمتع بسيادة وطنية مستقلة. وقد كثرت هذه الدعوات في التيارات القومية العربية التي وجدت فيها فرصة لإعادة بناء اقتصادات عربية قوية، ليصبح معنى الاعتماد هو إلغاء البُعد الموضوعي، والانفتاح على الإرادة الوطنية في صنع القرار العربي. فالاعتماد على الذات العربية

دون غيرها من الذوات المناقضة لها خطوة أولى على الطريق الصحيح لبناء الاقتصاد الوطني العربي ، تماماً كما قامت به دول نامية، **"فقد جربت فيتنام الشمالية بقيادة (هو شي منه) مسار الاعتماد على النفس أثناء نضالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري أولاً ضد الفرنسيين ولاحقاً الأمريكيين"**[1]. وتعد فيتنام اليوم رائدة في صناعة التكنولوجية المتقدمة ، لتدخل من خلالها إلى الأسواق العالمية كمنافس قوي بين الدول المتقدمة.

ويبدأ توطين الاقتصاد باتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات ، أولها بناء الإنسان المتكيف مع ذاته ومجتمعه وفق رؤية وطنية محضة ، فلا يمكن أن تلتقي التنمية بالتبعية ، فهما ضد ان لا يلتقيان معاً، ذلك أنَّ **"التنمية مع التبعية تتصف بوجود كل تناقضات المجتمع الرأسمالي، وإنّ كانت هذه التناقضات قد تأخذ شكلاً خاصاً في الاقتصاديات الرأسمالية التابعة. وتتضمن هذه التناقضات في العادة أن النمو الاقتصادي تصاحبه في الوقت نفس هـزيادة حدة الفروق بين الدخول واستمرار فقر الجماهير، وزيادة حدة البطالة، وغياب التجديدات أو الاختراعات التكنولوجية المحلية، والخضوع للتقلبات الاقتصادية الدولية، وانتشار الاستهلاك الترفي"** [2]. لذلك تعالت أصوات المنادين بضرورة فك الارتباط مع القوى الأجنبية ، لما لها من دور كبير في استلاب الاقتصادات العربية ومصادرة حقوقها المشروعة ، وتقييد لحركتها الاقتصادية ضمن آليات تصطبغ باتفاقيات ثنائية تحمل عنوان المساعدات المالية.

وهنالك رؤية وضعها المفكرون العرب _بغية عودة الاقتصادات العربية من مستلبها الغربي_ وتموضعها حول ذاتها ، والبدء بخطوات تدعم توطين اقتصاداتها بحزمة من إمكاناتها الم وجودة لديها، فالنظر من الداخل والانطلاق منها إلى الخارج ، هو أحد السبل التي يمكن أن تنشدها الدول العربية

---

[1]- يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص139.

[2]- إبراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ص18.

الساعية إلى نيلها الاستقلال الاقتصادي، وتتجلى تلك الرؤية بمشاركة واسعة من الطليعة العربية ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة في تنفيذ وظيفتها المتمثلة بترسيخ نظرية البناء الذاتي ، لتصبح ركيزة لا يمكن لأي دولة إهمالها لأسباب عدة ، منها: **"الأول أنَّ إيمانها بقضية الاعتماد على النفس يولِّد ضغطاً قوياً على القيادة السياسية لكي تتبنّى توجّهاً مماثلاً وتتحرك في صياغة سياسات وبرامج متسقة، وثانياً أنّها توفّر دعماً وحيوية تحتاجهما البرامج إذا ما انطلقت عملية التنفيذ"**[1]. وإنّ التأثير المزدوج على الشعب والدولة يُكوّن حراكاً فاعلاً في هذا المضمار، فامتلاك الوعي بضرورة الانسجام الذاتي، هو شرط لازم للمضي قدماً في تنفيذ سياسة الاعتماد على النفس، ويكون لطبقة المفكرين القوة الضاغطة في تحقيق الوحدة والانسجام بين الفرد والدولة.

ب– أين تقف الاقتصادات العربية فكراً ونُظماً من توطين الاقتصاد؟ لا يمكن لنا أن نبني موقفاً موحداً بين الدول العربية إزاء تبنِّي هذا المشروع بسبب تباين كبير في سياساتها الاقتصادية، وارتباطاتها العميقة مع القوى الغربية ، مما يعطي انطباعاً حول تعثره حيال عواقب كثيرة تعترض تنفيذه. فالفكر الاقتصادي العربي –بمختلف تياراته– يُجمع على مسألة توطين الاقتصادات العربية، إلاّ أنّ السياسات القطرية العربية تبتعد عن دائرة هذا المشروع لعوامل تحكّمها، يتعلق بعضها بطبيعة القوى التي تتحكم بمفاصل اقتصاداتها، والآخر بالدور الذي تمثّله الإرادات الأجنبية في قطع الطريق عن أي جهود رامية لتوطين الاقتصادات العربية، غير أنّ هنالك بعضاً من الدول العربية حاولت كسر الطوق عن فكرة التوطين ، وشرعت بالتأسيس لها عبر حزمة من الإجراءات اتخذتها في سياساتها التنموية، ساعد النظام السياسي فيها على توفير المناخ الملائم للاقتصادات الوطنية التي تمثّلت في حركات سياسية اشتراكية وليبرالية، لكن لم ترقَ بعد إلى المستوى المطلوب ، أو كما كان متوقعاً منها، بأن تُحدث تحوّلاً جذرياً في الحياة الاقتصادية العربية.

---

[1]– يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص289.

ولو نظرنا إلى الدول العربية ذات التوجه الاشتراكي ـ كمصر وسوريا ـ، لوجدنا أنَّها وقعت في شرك التأميم الصناعي والزراعي، واعتبرتها خطوة رشيدة في سبيل التخلّص من التبعية وتوطين اقتصاداتها، إلاَّ أنَّه ا اصطدم ت مع القوى الرأسمالية المحلية التي وقفت في وجه ذلك المشروع ، فأدخلت البلاد في حالة صراع سياسي واجتماعي، أدّى إلى تفسخ اجتماعي خطير ، تمثَّلت مدلولاته بالانقلابات التي حصلت، وإقامة روابط مع قوى إقليمية أجهضت جهود الدولة في إعادة هيكلة اقتصاداتها. فكل طرف حاول التمسك بمبادئه دون أن يكون هنالك جهود لخلق روابط مشتركة يمكن عبرها الوصول إلى اتفاق يدعم التوطين الاقتصادي. فكلاهما لم يقوما على **"فهم دقيق وحذر للعلاقة الجدلية بين المؤثرات الخارجية وحركة القوى الاقتصادية الاجتماعية الداخلية... وكذلك نوع القيود والإحباطات التنموية التي تفرضها المؤثرات الخارجية قسراً نتيجة حركة الامبريالية ومخططات الشركات ما فوق القومية"** [1]. فما رأيناه في اقتصادات تلك الدول ليس سوى تقليد للغرب ، يفتقر لأدوات التطوير الحقيقي ، إذ اعتمدت على الاقتصاد الطفيلي والريعي، دون أن تؤسس لنظام اقتصادي يقودها إلى طريق صناعات التقانة المتطورة.

وإذا عاينا تجربة دولة الإمارات العربية التي حاولت أن توطّد لنفسها نظاماً اقتصادياً وطنياً ، نراها قد وقعت في شرك الاقتصاد الريعي والعقاري ، رغم امتلاكها أسهماً ضخمة من الشركات المتعددة الجنسية، واستحواذها على الصفقات التجارية الضخمة، وطرحها استثمارات مجزية جعلتها قبلة للشركات العملاقة ، الأمر الذي زاد من رصيدها المالي في البنوك العالمية ، فسمح لها بشراء رصيف تجاري في إحدى موانئ أمريكا . ورغم تعثّر عملية الشراء، إلاّ أنّها دخلت عالم المال من أوسع الأبواب، ولكن المدقق بنموذج اقتصادها يرى أنّها لم تتمكن بعد من الوصول إلى مرحلة العمل الصناعي المتطور، فكل ما قامت به هو إعطاء الحكومة الإماراتية مساحة من الحرية

---

[1]- نزار نيوف، التفكير الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، ص8.

الاقتصادية لأفرادها، وللمستثمرين الأجانب دون أن تقوم بعملية إنماء ذاتي كما هو مطلوب منها لتوطين اقتصادها. وبدلاً من ذلك تبنّت الأفكار الإصلاحية الغربية التي مكّنت الغرب من التغلغل في أسواقها التجارية، **"وهكذا نرى أنّ تلك الأفكار تنتهي إلى التقاطع مع التوجهات الاحتكارية الغربية عبر تقييد عملية إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية للرأسمالية بوساطة صلات جزئية تتيح لها إبقاء أدوات السيطرة الرئيسية في أيديها"**[1].

وما بين الاقتصاد الاشتراكي العربي والاقتصاد الليبرالي العربي تناثرت جهود تلك الدول، التي ظلَّت ترزخ تحت نير التبعية، فلم يطابق النظر العمل بسبب ظروف عدة ، منها الفهم الخاطئ لفكرة التوطين الاقتصادي، و عدم الربط بين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع ونظريتها الاقتصادية، ومن ثمّ اتجهت إلى حلول التعليب المستوردة، دون أن تقيم وزناً للحاضنة الاجتماعية وتنمِّيها بحسب التوجه في عملية بنائها الاقتصادي، ولم ترتب بيتها الداخلي ، أو تنظّف علاقاتها الاجتماعية من ممارسات سلبية تعيق التطور، كذلك لم تعُد المجتمع لمرحلة التحضير، أو تقرأ بنيتها السوسيولوجية، وتقوم بتعديل سلوكيات أفرادها، و أن تقيم توازنات بين الريف والمدينة، بل كل ما قامت به كان رد فعل إزاء حالتها الاقتصادية والسياسية. وهذا يخالف شروط التوطين الاقتصادي ، فللصين خلقت حالة من الحس الوطني لدى مواطنيها الذين تبنّوا نهج دولتهم، واليابان عبأت أفرادها بقيم تدعم رؤيتها الاقتصادية، ونزعت منهم روح الأنانية ، وغرست لديهم حب الوطن والتعاون . وكان الوضع الجيوسياسي للدول العربية حاضراً وبقوة في رسم المسار الاقتصادي ، لذلك تنبَّهت الدول الغربية _منذ عهد محمد علي_ لمشروع التوطين الاقتصادي العربي، فحالت دون تطبيقه.

ت– موقف الاقتصاد الرأسمالي الغربي من تأصيل الاقتصادات العربية: إنّ الأهمية الاقتصادية للموقع الاستراتيجي للدول العربية، جعلها مطمعاً للدول الرأسمالية العظمى التي لم تدّخر

---

[1] – نزار نيوف، التفكير الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، ص8.

جهداً في السيطرة عليها تحت عناوين ومسميات مختلفة، فهي تشكّل لها سوقاً مهماً لتصريف منتجاتها، ومورداً لعصب صناعاتها من وقود النفط وغيره، لذلك اتجهت إلى إسقاط كل المشاريع العربية المتجهة إلى مشروع بناء اقتصادات وطنية، وقد ساعدها في ذلك القوى البرجوازية المتنفذة في ردهات الدولة ومؤسساتها. "**إنَّ الوطن العربي في مجموعه قد أُخضع في النهاية لسيطرة الدول الرأسمالية في المركز وتم إدماجه في السوق الرأسمالي. على أنّ الطريق الذي اتخذه التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية لم يتأثر فقط بالتطور التاريخي للنظام الرأسمالي في مجموعه بل إنّ هذا التطور قد تأثر كذلك بعوامل داخلية متعددة بما في ذلك مدى التطور السابق لقوى الإنتاج في كل دولة، وعلاقات الإنتاج التي كانت سائدة، والهيكل والعلاقات الطبقية**" [1]. هذا الخضوع القسري للدول العربية أفقدها القدرة على النمو الذاتي ، وإعادة بناء منظومتها الاقتصادية ذاتياً، وجعلها تتجه بحركة لا إرادية نحو الاندماج الاقتصادي مع الغرب، الذي ترى في تكنولوجيته مدخلاً لتطوير بنيتها الاقتصادية.

إنّ سياسات الغرب الاقتصادية لم تؤثر فقط في النظم الاقتصادية العربية، بل أصابت النسيج المجتمعي العربي بالشللية، وشوّهت سلوكيات أفراده، وقولبت الذهن العربي ليقوم بمهامها في إكمال السيطرة على البنيان المجتمعي العربي. إذ روَّجت لفكرة استفادة البلدان العربية من التقانة الغربية في تقدّم صناعتها المحلية، وا لإفادة من عروض السلع المستوردة الأقل كلفة في عملية الإنتاج التي يتوفّر عليها الكثير من الوفورات المالية والتقنية، لكن الحقيقية عكس ذلك ، فقد بيَّن جزءاً منها الاقتصادي الأرجنتيني الشهير (**رؤول بريبتش**)، الذي توَّصل إلى حقائق تُفنِّد مزاعم الغرب في ذلك، فرأى "**أنَّ البلدان المتخلِّفة لم تكن فعلاً تستفيد من التقدَّم التقاني وانخفاض كلفة إنتاج السلع المصنَّعة، وأنَّ بنية أسواق التصدير الصناعية المتقدّمة، وكذلك عدم التوازن في**

---

[1] – إبراهيم سعدالدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ص20.

القوة بين البلدان المتخلفة والأخرى الصناعية هو في مصلحة أسواق التصدير المتقدمة، مما يمكّنها من الاحتفاظ بثمار المكاسب التقانية والوفورات في كلفة الانتاج الصناعي"[1].

ويمكن للدول العربية أن تحدَّ من تأثير الدول الرأسمالية العظمى في رسم آلية عمل تحمل محددات وأسساً جديدة للعمل على إنتاج منظومة اقتصادية منبثقة من المجتمع ذاته، فعملية التصنيع الذاتي تبدأ من بناء الإنسان على عقيدة عمل متجذرة في سلوكه، ذلك **"أنّ التبعية ليست مجرد سلب الموارد والأرض والممتلكات. إنّها قبل كل شيء، سلب لإنسانيتنا وهويتنا بالذات ولطاقاتنا على النمو والإبداع والتفتح على العالم"** [2]. ومن هذا المنظور تبدأ مهمة الدول العربية في السعي إلى غرس قيم العمل ، وتنمية المواهب والإبداع لدى الفرد العربي، ومن ثم تهيئة المناخ الاجتماعي المناسب لعملية نمو الأفراد ، ورعايتهم بما يسمح بنشر ثقافة العمل والولاء للوطن والتمسك بالهوية الأصيلة، ومن ثم يبدأ الاهتمام الحثيث بالبحث العلمي بوصفه مفتاح التقدّم للدولة في المجالات كافة، فسياسة المراحل دون تخطّي إحداها جديرة بأن تُمنح الثقة ، لكي تسير وفق برنامج زمني محدد بمراحل عمل تقتضيها ظروف العملية الإنتاجية، وأيضاً ينبغي أن يرافقها رعاية سياسية تواكب عملية التحديث الاقتصادي ، لأنَّ الإنسان هو قاعدة البناء التي تقوم عليها أيديولوجية الدولة، الأمر الذي تجاهلته الدول العربية، وابتعدت في سياساتها التنموية عن أفرادها، مما تسبب بانهيار تلك السياسات على عكس الدول الغربية المتقدمة.

ونستذكر هنا جهود الحكومة البريطانية في عهد رئاسة مارجريت هيلدا تاتشر "Margaret Hilda Thatcher" (1925-2013م)، التي عهدت إلى موظفيها المختصين التنسيق مع رجالات السياسة بمتابعة التطورات الاقتصادية في الأسواق البريطانية، والحد من تأثير الأزمة الاقتصادية

---

[1]- يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص89.

[2]- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص458.

الدولية عليها، واقتراح الحلول الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي بما يضمن استقرار الحالة الاقتصادية البريطانية، لتكون منعطفاً في التحول الاقتصادي نحو البدء بمرحلة أكثر تقدماً . وبالفعل حققت سياسة (تاتشر) الاقتصادية نتائج إيجابية ، تركت صدى واسعاً في الأوساط الاقتصادية الدولية. فالثقة بالنفس أمر مطلوب كما التفكير العقلاني في إدارة الأسواق، وبناء الذات الاقتصادية ضمن هويتها الوطنية خير طريق نحو إعلان توطين الاقتصاد العربي بعد أن تقوم باستدراك مستلزماته دون أن تتقاعس في بذل الجهد المطلوب، والمسألة متوقفة على توافر إرادة سياسية قائمة على طموحات الجماهير ومعرفة بنيانها المجتمعي، حيث تعيد الاعتبار للشخصية الوطنية ، وتخلق نماذج إنتاج واستهلاك تعكس حاجة المجتمع.

ثانياً– الحرية الاقتصادية وأثرها في التعددية الاقتصادية العربية:

بُني الاقتصاد الرأسمالي العالمي على أسس ومرتكزات جديدة ، منها الحرية بوصفها تحمل العديد من المزايا التي تؤهل الدول الغربية إلى دخول عالم الصناعة المتطور، إذ تتفتح إرادات أفرادها على إبداع تقنيات متطورة، تعطي اقتصادات دولهم مزيداً من السيطرة على الأسواق التجارية، وتزيد إيراداتها المالية ، وترتفع أسهمها في البورصات العالمية . وباختصار للحرية وظائف تؤديها على المستوى الاقتصادي، تخدم بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي . وعلى الصعيد العربي نرى سلوكيات وطرائق مختلفة في السياسات الاقتصادية العربية ، رغم الحضور النظري للحرية في كثير من مؤلفات ودراسات المفكرين العرب، إلاّ أنّ الواقع العربي فرض مناخاً آخر بسبب عوامل عدة جعلها تأخذ نمطاً مغايراً لما كانت عليه في الغرب، ولم تحدث تحوّلاً نوعياً في بنية الاقتصادات العربية كما كان متوقعاً. فما مصادر الحرية الاقتصادية العربية، وما مدى انعكاسها على الواقع العربي؟

بالنظر إلى حالة النظام الاقتصادي الدولي نرى سياسة التعويم الاقتصادي الذي فرضته الشركات المتعد دة الجنسية، بِحكم تنامي أنشطتها ، وتوسع نفوذها التجاري ، وامتدادها الجغرافي ، تطلب منها ذلك أن تُخصص سياسات مفتوحة بعد توافر الاتصالات والمواصلات السريعة، فلنعكست تلك السياسات على النظم الاقتصادية العربية التي تلقاها الفكر العربي فوقع بحالة انقسام في الرؤى الاستراتيجية بين مؤيد ومعارض لها . فهل استطاع الفكر العربي تجاوز هذه الانقسامات وتنمية مزاياها؟ أما فيما يخص التعددية الاقتصادية التي اتسمت بها معظم النظم الاقتصادية العربية ، فإنها تركت انطباعاً سلبياً على مسار العمليات الاقتصادية العربية بسبب اضطراب في قراءة الواقعة الاقتصادية ، والاندماج مع الخارج وغيرها من الأمور التي تعيق حركة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع البحث للتساؤل عن الدور الذي مثَّله الغرب الرأسمالي بنشر هذه السياسات الاقتصادية المضطربة داخل النظم الاقتصادية العربية.

1- الحرية الاقتصادية العربية وليدة إرادة عربية أم قوى خارجية؟:

إنَّ الحرية معيار تقدّم الأمم لصلتها الوشيجة بإنسانية الإنسان ، فهي ترفع من قيمته ، وتلبّي طموحاته، وهي عماد حياته. من هنا تغدو الحرية مطلباً أساسياً في حياة الإنسان ، عزز البحث عن الدوافع التي استدعت وجودها في النظم الاقتصادية . فقد كان للبرجوازية الوطنية العربية موقف من تحرير حركة الأسواق العربية ، لكن بمنظور مختلف عن نظرائهم الأوروبيين، فكيف عبّروا عن الحرية في طروحاتهم الاقتصادية، وتبنّيهم لنظرية تحرير الأسواق ، ومفهومهم للحرية الاقتصادية؟ هنا تبرز قضية التدخلات الغربية في نشر أيديولوجياتهم نحو إشاعة مناخ الاقتصاد الحر، فما الغايات التي حملوها من وراء تأييدهم للخطوات التي قامت بها بعض النظم السياسية العربية في تحرير اقتصاداتها، ومنح أفرادها حرية كبيرة في مزاولة النشاط الاقتصادي؟

وإذا أردنا أن نوصِّف الحال العربي لابدّ من وقفة عند أسس عمل الحرية في الاقتصادات وإمكانية توافرها في النظم الاقتصادية العربية، فللدولة والقوى البرجوازية العربية دور في ممارستها على أرض الميدان ، لكن قراءتهم تعددت وخطواتهم اختلفت ، لاعتبارات عديدة سنبحث في أهم مفاصلها التي كانت على صلة بواقع السياسات الاقتصادية العربية . فصحيح أنَّ الفكر العربي قد تبنَّى نهج الحرية وأيقن فلسفتها في الحياة الاقتصادية، وأقام لها العديد من الأبحاث التي توضح أهميتها في الارتقاء بعملية بناء المنظومة الاقتصادية، إلاّ أنّ عوائق كثيرة حالت دون ولادة الحرية في النظم الاقتصادية، لكن لم يمنع تلك النظم من السعي إليها . ويبقى السؤال الأهم: هل هنالك حرية اقتصادية عربية؟ سؤال ينبغي الوقوف عنده لملامسة حقيقة الشعارات التي تدعي بعض النظم الاقتصادية العربية تبنيها في سياساتها التنموية في ظل مناخ الحرية.

أ- أسس الحرية في النظم الاقتصادية ودواعي ها: تحمل الحرية الكثير من الدلالات الإنسانية التي تجعلها قبلة الفرد في نشاطاته، ففيها الكثير من الرغبات التي يسعى الفرد لتحق يقها، فالمرء يرى فيها ذاته الفاعلة في المجتمع ، لاسيّما وأنّها تشكِّل له غطاءً شرعياً في ممارسة أعماله اليومية. ونظراً لأهميتها في حياتنا الإنسانية دفعت الفلاسفة إلى البحث عن ماهيتها ، وتحديد أسسها، والتشريع لأسسها في المجتمع الإنساني، فذهب برتراند رسل "Bertrand Russell" (1872- 1970) ليؤكد أنَّ **"الحرية لتقتضي أن تكون إرادتنا وليدة رغباتنا لا وليدة قوى ملزمة تضطرنا إلى أن نفعل ما لسنا نريد فعله"** [1]. وتبقى الحرية معاناة للفرد ، يطمح عبرها إلى إعادة خلق علاقة جديدة بينه وبين المجتمع الذي ينتمي إليه ، تقوم على الاحترام المتبادل ورعاية حقوق الفرد ، وتلبية حاجاته بالطريقة التي تؤدي إلى التعاضد مع أقرانه، ويبذل كل غالٍ ونفيس لبلوغ الحرية التي تغدو له **"معاناة لتجربة إنسانية عميقة قوامها تجاوز الفرد والمجتمع لذاتهما**

---

[1]- إبراهيم زكريا، مشكلة الحرية، دار المعارف: مصر،1960م، ص43.

من أجل خلق جديد. وهذا الخلق الجديد لا يشترط دوماً أن يكون أعلى في القيمة من الوجود القائم"[1].

وقد استشعرت الدول الأوروبية من خلال مفكريها وفلاسفتها أهميتها في الوجود الإنساني ، ودورها العظيم في تطوير المجتمع والعمل، فهي ليست مجرد فكرة مثالية يندر تحققها في الوجود ، بل على العكس تماماً، هي كينونة الوجود الإنساني، فطالما **"أنَّ الحرية، ككل قيمة إنسانية، أمامنا لا وراءنا، وإنَّ العمل لها ليس عملاً لفكرة معلقة في المطلق بعيدة عن علائق الزمان والمكان، وإنَّما هو عمل ضمن شروط الزمان والمكان ونضال يحقق اللقاح بين المثل الأعلى والواقع، عن طريق إدراكه للواقع وشرائط تغييره"** [2]. لذلك اتجه الأوروبيون إلى إبراز معالمها في الحياة السياسية، وبرزت العديد من المؤلفات التي تدعو إلى توفير شروط تحققها بعد أن تحرروا من الصنمية التي أسرت حركة نمو مجتمعاتهم، وسعت أوروبا من خلال خلق الإرادة الحرة لدى أفرادها إلى تحقيق العلم والتقدم الإنساني، فلم يعد هنالك مكان للفكر الأرسطي الصوري الذي يجهض أية محاولة لتغيير الفرد من خلال مسلّمات أضفى عليها رجال الكنيسة في القرون الوسطى القداسة حتى تضمن استقرار المجتمع كما يريده حاكميه، فالفضل اليوم للفرد المتحرر من أوهام الخرافة ، والمتسلح بالعلم، والمنطلق من واقعه في بناء مستقبله.

وقد يتساءل المرء عن الأهداف التي حملها الأوروبيون من وراء تبنِّيهم لعقد اجتماعي جديد ، وتموضع المؤسسات السياسية وأجهزة الدولة على مبادئ جديدة ، شرَّع لها نخبة من المفكرين ، أمثال (مونتسكيو، ولوك، وروسو) في بداية انطلاق عملية تحديثهم إلى إعادة المحور الكوني للفرد ، لاسيّما

---

[1]- عبدالله عبد الدائم، الحرية وحدودها ، مجلة المعرفة، منشورات وزارة الثقافة: دمشق، العدد(1)، آذار، 1962م، ص66.

[2]- المرجع السابق، ص63.

أنّه يملك من القدرات ما يجعله فاعلاً في بناء نهضة عظيمة، لذلك حسمت النظريات الاقتصادية الأوروبية شكل الملكية وطريقة مزاولة الفرد لأعماله، وقد فهموا جيداً كيف يتم بناء الدولة ، وبناء اقتصادها من خلال الفرد الذي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع. **"فالفرد لديه حرية خيار أكبر في شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال الدخول في علاقات تجعله أو تجعلها أكثر تصميماً وأقل عمقاً وأكثر تقييداً، وتصبح الشخصية ذات طبيعة عملية ومفيدة، كما أن التكاليف تؤخذ بالحسبان بشكل أكبر بكثير"** [1]. وأصبحت الحرية الاقتصادية حاجة المجتمع الأوروبي فأوصى مفكروها بضرورة العمل بها لما تتطلبه المرحلة الاقتصادية.

إنّ دعوات (آدم سميث) إلى نشر فلسفة اقتصادية قائمة على الحرية ، كانت عنوان الفلسفة الرأسمالية الحديثة التي شرَّعت أبواب الاستثمارات أمام مواطنيها ، رغبة منها في تلبية متطلبات الصناعات الأوروبية، التي تحتاج إلى جو من المنافسة الاقتصادية من أجل تحقيق السرعة في تمويل المشاريع الإنتاجية الكبيرة. فلا يمكن للعمليات الاقتصادية أن تتم إلاَّ في نسق تحرير العمل والأسواق، والمضي بدرب الإنتاج المتطور. صحيح أنه قد تُتهم النظم الاقتصادية الأوروبية بأنّها قامت باستغلال تلك الشعارات النبيلة ، لكي تزيد من تراكم رؤوس أموالها ، وتفتح المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية، وتكون قادرة على ضبط حركة الأسواق العالمية، إلاّ أنّها نجحت في تحقيق خطوات متقدمة في عملية تحديثها التي كوّنت عبرها ملامح الدولة العصرية، وصارت عملية الخصخصة، وتحرير الأسواق، وغيرها من خطوات لاحقة، جزءاً من دورة الرأسمالية الأوروبية. ولاقت محددات الحرية الاقتصادية صدى كبيراً في أوساط مجتمعاتها التي تمازجت فلسفتها مع سلوكيات أفرادها، ومن هنا تنبع الحاجة إلى ضرورة تحقق الحرية في النظم الاقتصادية التي تريد تأسيس منظومة عمل، ترفع من سوية الأفراد، وتزيد من وتيرة العمليات الاقتصادية نحو معدّلات نمو مرتفعة.

---

[1]– ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ص200.

فأساس الحرية الاقتصادية قائم على حق التملك للأفراد، وتوافر انسيابية في حركتهم الاقتصادية، وتحقيق شروط المنافسة فيما بينهم، وخلق مناخ الإبداع والتبنّي للمواهب التي تزيد من ارتقاء المجتمع، وتعزز عمليات التنمية الاقتصادية، ولابدّ أيضاً من وجود رعاية سياسية كاملة من قبل الدولة تتبنّى خيار فلسفة الحرية الاقتصادية لدعم جهود أفرادها في تنمية مشاريعهم الاقتصادية. فالتعاون بين الفرد والدولة شرط لازم لقيام اقتصاد حر، لأنّ تهيئة الأفراد لهذا النمط من العمل وإيمانهم به أهم خطوة في العملية الاقتصادية ، ولقد لوحظ عبر التاريخ الاقتصادي الأوروبي الحديث أهمية التوافق الاجتماعي بين مكوّنات الدولة للخروج بصيغة عمل متفق عليها. وهذا ما نستقرئه من الثورة الفرنسية التي بدأت معها **"مرحلة جديدة ليس فقط من خلال مأسسة السلطة الحاكمة(نظام جمهوري، برلمان، قضاء إلخ...) وإنّما أيضاً من خلال ظهور الدولة القومية(الدولة–الأمة) (Stat-Nation) التي عملت على توحيد السوق الداخلية وربطت بين مراكز الإنتاج في الأرياف والمدن بشبكة من المواصلات عززت التفاعل الاقتصادي–الاجتماعي"**[1].

وهنالك العديد من تجارب الأمم التي أيقنت أهمية الحرية الاقتصادية في نواة نظمها الاقتصادية، وشرعت إلى تحقيق شروط تحققها، فقلمت اليابان بغرس قيمها في مدارسها التربوية ، لتأصيل فلسفتها في قيم أفرادها وسلوكياتهم، فهي تريد أن تصبح جزءاً من العقيدة التي يحترمها الفرد الياباني، والتي معها أصبحت رائدة في المجال الاقتصادي ، لتحصل على كرسي متقدّم بين الدول الصناعية الكبرى خلال فترة وجيزة من انتهاء مآسي الحرب عليها. أما جارتها الصين فقد ان تهجت فلسفة صناعية ، ألغت القيود بشكل ملحوظ عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للأفراد وللشركات الأجنبية، حتى أصبحت تمتلك أسواقاً استثماريةً كبيرة، تنافس أسواق الولايات المتحدة

---

[1]– ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ص278.

الأمريكية التي تم لك أسواقاً ضخمة، لذلك **"تستمد السوق الصينية الكبيرة قوتها من عدد الرساميل المستثمرة في البورصة الصينية البالغة 540مليار دولار ، والتي تعود ملكيتها إلى 212شركة وطنية وأجنبية، وتعد هذه النسبة أكبر حجم للاستثمارات في آسيا بعد اليابان"**[1]. ورغم أنَّ الصين قد اجتزأت من الحرية الكثير ، غير أنّها خطت خطوات متقدمة نحو إكمال التطبيق الكامل ، بما يناسب حاجاتها المجتمعية ، لأنَّ قضيتها الرئيسية هي أن ينطلق الفرد الصيني لبناء مجتمعه، وتفاعله مع نظامه السياسي.

ب– البرجوازية الوطنية العربية ودورها في فلسفة الحرية الاقتصادية العربية: لم يكن للعرب كما كان للغرب حاضنة سياسية لدعم الحرية الاقتصادية ، مع أنَّ المفكرين العرب تنَّبهوا إلى دور الحرية في الحياة الاقتصادية ، والفوائد التي يمكن جنيها من خلالها، وذلك لما رأوا فيها من وجود نبضات قوية تكسب الفرد الحيوية والفاعلية في عمله ، وتسرِّع وتيرة نمو الأسواق العربية ، وتحسِّن جودة الإنتاج، كما وجدوا في قيم الحرية مكاسب يمكن للتربية والتعليم أن تقوم بتلقينها لأبنائها عبر مناهج تعليمية متكاملة ، بحيث تقوم عليها سلوكياتهم، وهذه العملية قامت بها اليابان في بنائها الاقتصادي مما جعلها من الدول المتقدمة، وهذا ما **"أثار فضول الأمريكيين والأوروبيين ليس فقط حول المهارة التقنية لليابانيين ومفهوم الإنتاج والطرق الإدارية، بل أيضاً حول الأخلاق المتبعة في نمط حياة اليابانيين ومبادئهم في العيش المشترك داخل المجتمع"**[2]. لكن الحال العربي لم يأخذ بتلك الفلسفة، ولم تبادر النظم السياسية العربية إلى تبنّيها ، بل خلقت نظماً اقتصادية منغلقة وغير مكتملة البنيان ، مما ترك اجتهادات الاقتصاديين العرب تنفذ إليها من وقت لآخر بحسب ما تفرضه طبيعة الأسواق، وحركة رؤوس الأموال.

---

[1] – لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ص165-166.

[2] – ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ص207- 208.

وما كان من بعض القوى البرجوازية العربية المتنفذة في النظم السياسية العربية إلاَّ أنْ قامت بفتح الباب أمام سلوكيات اقتصادية ، قامت على مفردات الحرية الاقتصادية، فتأثر رجال السلطة بتلك السياسات الاقتصادية، فعملوا على تبنِّيها والتشريع لها، وضبط حركة الأسواق على إيقاعاتها. وقد بدا هذا التوجه واضحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق)، وشيوع الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي، إذ إنَّ تطورات الأحداث الاقتصادية الدولية مزجت ما بين النظم وقوى اقتصادية عربية ، كان لها دور في تعميم ثقافة الليبرالية الاقتصادية ، فارتبطت جهود البرجوازية العربية ببعض القوى الرأسمالية في الخارج، فنتج عن ذلك سياسات اقتصادية ليبرالية. وقد حقق بعضها نجاحات اقتصادية آنية، فاستطاعت دولة الإمارات العربية ذات التوجه الليبرالي في اقتصادها أن تحصل على استثمارات كبيرة، جعلها تدخل عالم الاستثمار العقاري والمصرفي ، حتى أصبحت وجهة المستثمرين العرب والأجانب للقيام بمشاريع استثمارية، وعقد أضخم الصفقات التجارية.

نعود لسؤالنا أين الاقتصادات العربية من فلسفة الحرية الاقتصادية؟ نجيب بأنَّه لم تدرك الدول العربية بعد أهمية هذه الفلسفة في بنيانها الاقتصادي، أو لم تتهيأ لها مقومات التطبيق ، ولاتزال بعضها منغمساً في الصراعات المجتمعية التي تزهق روح التنمية والنهوض، وتزيد من حجم الضغوط الخارجية على سياساتها الاقتصادية . فالقوى البرجوازية لم تستطع أن تعزز ثقافة الحرية الاقتصادية، بل أخذت منها ما هو مناسب لوضعها وعلاقاتها الاقتصادية دون أن تبادر إلى نشرها وتعميمها . وصحيح أنّها انتزعت في بعض مواقعها حرية التملك الفردي ، وزيادة حركة الأفراد ، ونقل الأموال ، إلاّ أنّها بقيت ضمن دائرة ضيقة مرتبطة بالمحسوبيات السياسية مع رجال السلطة. وبقي دورها مقتصراً على التقليد والاتباع دون أن يبرز لها دور مؤثر في عملية التغيير الاقتصادي . **"فالتحرير لا يعني بالضرورة الحرية. وإنَّما يعني الانتقال من نوع أو درجة معينة من الحماية إلى نوع أو**

درجة أقل من الحماية. أما حرية التجارة ، فهي تعني إزالة كل القيود الجمركية وغير الجمركية"[1].

ومرة أخرى فشلت جهود البرجوازية العربية في إحلال نهج الحرية في الحياة الاقتصادية العربية، بفضل التعنّت الذي واجهته من كل الأطراف التي منعتها من القيام بثورة إصلاحية في بنية الاقتصادات العربية، فتقوقعت على نفسها، ومالت إلى بناء علاقات مع الخارج، ولاسيّما أنَّ الكثير من المحفزات الاقتصادية بانتظارها، ولكن ذلك يفقدها الكثير من فرص التحقق، وتظل جهودها معلَّقة بطبيعة النظام السياسي الحاكم الذي يملك أدوات التغيير الحقيقي . وما دامت تفتقر إلى عقد وفلسفة اقتصادية قائمة على الحرية التي تغذي الفرد بقيم النبل والوطنية والإبداع والولاء للوطن والإخلاص والمثابرة في العمل، فإنَّ كل الحلول ستظل معلّقة، وخطوات التغيير زائفة . فمحور تلك الفلسفة الإنسان، لكن لا يزال هناك قيود كثيرة تحدّ من حركتها، ومنها القوى الخارجية التي مارست دور اللوبي في الحياة الاقتصادية العربية، لتكون إيقاعاتها وفق مصالحها.

ت– موقف القوى الخارجية من وجود الحرية الاقتصادية في الدول العربية: لا أحد ينكر الدور الذي تمارسه القوى الرأسمالية الغربية على إخراج النظم الاقتصادية العربية بالصورة التي تريدها، وتتطابق مع مصالح شركاتها العملاقة. ففي التاريخ الاقتصادي الحديث كثير من الوقائع التي تدلل على ذلك الدور، التي كان من أبرزها إجهاض مشروع دولة (محمد علي باشا) في القرن التاسع عشر، عندما استشعرت خطرها على اقتصاداتها. وصحيح أنَّها أنشأت فلسفة اقتصادية تدعو إلى إحلال قيم الحرية في سلوكيات أفرادها ، لكنَّ ذلك جاء منسجماً مع مصالحها وبنيانها الاقتصادي الخاص بها دون غيرها. وشكَّلت لها المنطقة العربية مورداً هاماً لتأمين المواد الأولية لصناعاتها المتطورة،

---

[1] – سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق: القاهرة، 1997م، ج2، ص158.

ومخزوناً كبيراً من موارد الطاقة لها، وأسواقاً لتصريف منتجاتها وتقاناتها الصناعية، لذلك عهدت إلى وكلائها العرب إلى فرض أنماط اقتصادية داخل الأسواق العربية ، تكون رديفة لنظمها الاقتصادية، وعمدت إلى إحاطة النظم الاقتصادية العربية بمجموعة من الاتفاقيات ، تمنع عنها أية تغيير في خارطتها الاقتصادية.

وقد كان هنالك دور للقوى الخارجية في تشتيت النظم الاقتصادية العربية عبر سلسلة من الإجراءات فرضتها من خلال الاتفاقيات التي تكفل سيطرتها وتفوقها الاقتصادي ، فهي تمارس سياسة الاستغلال بوسائل كافة عبر شركاتها النفطية، و"**إزاء هذا التطور لجأت كثير من الشركات الأجنبية العاملة في بلدان النفط إلى رفع أسعار المشاريع التي تتقدم بعطاءات لتصميمها وتنفيذها بشكل مفتعل لا يأخذ بالحسبان معدل ارتفاع الأسعار فقط، وإنما الرغبة في امتصاص جزء لا يستهان به من الفوائض النفطية العربية دون وجه حق**" [1]. وتنتفي مقوّمات النمو الذاتي من الاقتصادات العربية كما تغيب شروط تحقق الحرية في تعاملات الأفراد في الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى ضمور في قدرات اقتصاداتها ، رغم الإمكانات والموارد المتاحة لها ، ومن ثمّ تصاب بتشوه بنيوي كبير ، يمنعها من قراءة وقائعها الاقتصادية بالشكل الصحيح ، وتدخل في غيبوبة التخلف والتبعية للغرب ، يدفعها إلى تزيف وقائعها عبر تنمية مستلبة من قبل الآخر ، ترسم لها مسار حركتها الاقتصادية.

وإذا وجدنا بعض مظاهر الحرية الاقتصادية في المنطقة العربية ، فإنّها تكون من صنع الغرب المتمثلة بشركاتها، إذ كيف لشركة (شل) النفطية البريطانية أن تُسيِّر شؤون فروعها في الدول العربية النفطية دون أن تتوافر بعض من حرية انتقال رؤوس أموالها وأرصدتها المصرفية، وتهرُّبها الضريبي تحت

---

[1] – يوسف شبل، خواطر اقتصادية في شؤون الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(6)، آذار، 1979م، ص59.

غطاء من الشرعية السياسية في تلك الدول؟! والحال يسري على الهيئات والشركات الأجنبية كافة العاملة في المنطقة . لهذا نجد أنَّ الغرب هو من يصنع الوقائع الاقتصادية هنالك ، ويضبط حركة الأسواق، وتدفقات البضائع والسلع، ويخلق في بعض الأحيان الأزمات الاقتصادية ، كي يعيد ضبط اقتصادات الدول العربية، و يجبر تلك الدول على تقديم طلبات قروض من البنك الدولي ، الذي يفرض الأخير شروط تمويله وفق سياساته المهيمنة على الاقتصاد العالمي، والتي من ضمنها خصخصة بعض الشركات العامة العربية التي تعيق حركة الشركات الأجنبية ، مما يزيدها تبعية واندماجاً في اقتصاد القوى الرأسمالية الغربية.

ويمانع الغرب أيَّ اقتصاد عربي يحاول أن يتمتع بخصائص نمو ذاتية، لذلك حاربت مشروع العراق في مجال الطاقة النووية، وقتلت العديد من علماء الذرة المصريين، و استهلكت ميزانيات دول الخليج العربي في شراء السلاح المتكدّس في مخازنها تحت ذريعة الخطر الإيراني، وأدخلت دول بلاد الشام في مواجهة غير مباشرة مع الكيان الصهيوني، وقامت بتقسيم السودان إلى شطرين شمالي وجنوبي، حرصاً منها على أ لاَّ يذهب النفط الجنوبي إلى بناء اقتصاد ينافسها، وأدخلت ليبيا في دوامة العنف القبلي ، وهدّمت مؤسساته ا فيها بعد أن لاحت فيها أسس الاقتصاد الذاتي . وحال دول المغرب العربي ليست أفضل منها، إذ أثقلتها بصراعات داخلية وأخرى مع جيرانها، فأعدمت الإرادة العربية في صنع مستقبلها الاقتصادي الذي تنتفي في نظمه أيّ مظاهر مستقلة ، تتمتع بحرية في المنافسة والتبادل التجاري والإنفاق على البحث العلمي الذي هو عمود التنمية الاقتصادي . وحتى اليوم لم يتفق العرب على عقد اجتماعي وسياسي ، يخرج البلاد من ظلمة التخلّف والقهر والتسلط، فذهنية الرجل القبلي ما تزال تنخر في جسد الأمة العربية، وقد فشلت في إيقاظ شعور

المواطنة لدى أفرادها، إذ **"إنّ مركز الأمة ينبغي أن يكون مجتمعاً مدنياً مؤلفاً من أناس لديهم إحساس بالمصلحة العامة"**[1]، فكيف لإرادة الحرية الاقتصادية أن تتحقق في مجتمع بطركي؟

2- دور الفكر العربي في تحقيق عولمات اقتصادية إقليمية تخدم المشروع العربي:

دخل النظام الاقتصادي الرأسمالي مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد الحديث بعد انهيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، فتسارعت تقانة الاتصالا ت، التي أدت إلى التحوّل من الصناعات الثقيلة إلى صناعات دقيقة تعتمد التطوير المستمر للتكنولوجيا، التي أكسبت الاقتصاد الجديد القدرة على مواجهة التغييرات الحاصلة في الخارطة الاقتصادية العالمية ، وتوزع القوى فيها، حيث تتداخله صراعات على حكم الفضاء الاقتصادي العالمي، والذي يؤدي به إلى الاعتماد على سياسة الاستقطاب الأحادي الجانب . فتفاقمت المشكلات القائمة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، حيث تتحكم الأولى بعملية الإنتاج ، وبحركة الأسواق ، وتدفق البضائع، وتسمح بانتشار جغرافي أوسع للشركات المتعد دة الجنسية، التي بدأت تتعاظم معها رؤوس أموالها، فأصبح العا لم أمام عولمة اقتصادية **"تقوم على أيديولوجيا ومفاهيم "الليبرالية الاقتصادية الجديدة" عن طريق إنشاء نظام متكامل يتمثل في عولمة نمط الاستهلاك وعولمة الأسواق والاستثمارات والانتاج، مستخدمة في ذلك مؤسسات العولمة (البنك الدولي _صندوق النقد الدولي_ منظمة التجارة العالمية)"**[2]. إذن نحن أمام ملامح نظام اقتصادي معولم تستدعي منا دراستها لنستقرئ الحالة الاقتصادية العربية وشروط تحقق العولمة، أيمكن لها أن تستقوي فيها بنيتها للارتقاء بعملياتها الاقتصادية؟ فعند معرفة الغايات التي تقف وراءها ربما تستطيع أن تزاوج بين سياساتها الاقتصادية

---

[1] – ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر الأمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ص19.

[1]– منير الحمش، العولمة الاقتصادية: المفهوم–السمات، التداعيات على الصعيد المحلي والعربي ، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(41)، شتاء، 2008م، ص93.

والعولمة الاقتصادية من أجل تعزيز سياسات النمو الاقتصادية. فما الدور الذي يمكن أن يقوم به الفكر العربي المعاصر في خدمة المشروع الاقتصادي العربي أمام تحديات العولمة الاقتصادية؟

أ– ملامح تعويم الاقتصادات العربية: إنّ مشروع تعويم الاقتصاد الدولي إنما تمثَّل في إعطاء الشرعية الدولية لسياسات الشركات المتعد دة الجنسية التي تقف خلف هذا المشروع من حيث ممارساتها الاقتصادية . ومن بين تلك الصعوبات التي كانت تواجهها وجود حواجز جمركية في الدول التي تستثمر فيها، ووجود قيود على النظام المصرفي الخاضع لسيطرة الدولة بشكل مباشر، ويلاحظ ذلك في الدول النفطية العربية التي كانت تسيطر عليها رأسمالية الدولة القابضة على حركة الإنتاج فيها ، والمتنفذة في جميع المؤسسات الاقتصادية، فكان لمواجهة تلك النظم إعادة تموضع جديد للنظام الاقتصادي، تمثّل في تعويم النشاط الاقتصادي على اعتبار أنّ جوهر العولمة الاقتصادية إنّما هو **"الليبرالية الجديدة، وهو تعميم النظام الرأسمالي في جميع أنحاء العالم (بدرجات متفاوتة)، مع تعرضه لعمليات تطوير تشمل بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانب وعناصر تشغيله، استناداً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي يستهدفها العالم، وخاصة ثورة المعلوماتية والاتصالات"** [1]. فطبيعة عمل تلك الشركات قائم على تجاوز الحدود القومية ، واحتفاظها المطلق بهويتها الوطنية، ولا تفرِّط أبداً بامتيازات شركتها الأم، وبسياستها الاحتكارية.

وتتجلى ملامح التعويم الاقتصادي في نزع صفة الهوية القومية عنها وإكسابها صفة العالمية ، وتمتعها بحرية تجوال بين دول العالم، وبتأييد دولي تحت ستار منظمات الأمم المتحدة ، لكي تعطي الشرعية لأيديولوجياتها الجديدة، والتفرّد بسياساتها الاقتصادية في العالم أجمع. كما أنَّ فتح الأسواق أمام تدفقات سلعها ، وفرضها أنماطاً استهلاكية تواكب عملياتها الاقتصادية ، إنّما هي من صلب سياسات العولمة، التي أتاحت لرؤوس أموالها حرية التنقل بين المصارف الدولية، ونجحت في التهرب

---

[1]– منير الحمش، العولمة الاقتصادية: المفهوم–السمات، التداعيات على الصعيد المحلي والعربي، ص98.

الضريبي والالتزام بالضمان الاجتماعي لموظفيها، وجعلها الاحتكار للتكنولوجيا المتطورة من صلب استراتيجيتها الاقتصادية. **"فالتجليات الاقتصادية تظهر من خلال نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ، وفي وحدة الأسواق المالية ، وفي زيادة تعمق التبادل التجاري الذي طغت فيه النزعات الحمائية التجارية ، حسب ما جاء في دورة من دورات الجات، وهي دورة أورغواي، والتي نتج عنها ظهور المنظمة العالمية للتجارة"**[1].

وفي الشأن العربي فإن بعضاً من الدول العربية دخل ضمن هذه المنظومة بحكم علاقاتها وارتباطاتها بقوى رأسمالية غربية، وخاصة في دول الخليج العربي التي يقوم على أراضيها عدد كبير من فروع الشركات المتعد دة الجنسية المختصة ، بالاستثمار النفطي مقارنة مع دول عربية أخرى . وقد سارعت تلك الدول إلى لبرلة اقتصاداتها اعتقاداً منها بوجود فرصة في جذب الاستثمارات الأجنبية، التي تحقق لها عائدات مالية كبيرة تزيد من رأس مالها، و قد قامت بخطوات عملية تترجم فيها توصيات أيديولوجيتها الاقتصادية الجديدة ، تمثلت بمنحها امتيازات جريئة للشركات الأجنبية، وفتح أسواقها أمام بضائعها تحت سياسات استهلاكية ، تكمّل فيها السياسات الاقتصادية المتعولمة. فالقيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة فيها تكاد تكون معدومة، مما أتاح للمستثمرين تسهيلات لوجستية في انتقال رؤوس أموالهم، لاسيّما أن سياساتهم الاقتصادية تحكمها نظرتهم للعولمة بأنّها أداة هامة تؤمن لاقتصاداتها شروط الالتحاق ، ومنافسة الاقتصادات المتقدمة. ولهذا انطلقت إلى الاهتداء بأيديولوجية الغرب الرأسمالي، ووجدت فيها فرصة التقدم والتطور التقاني في صناعتها ورفع من حجم التبادل التجاري مع دول العالم، وزيادة معدلات النمو ، ابتغاء تحقيق استراتيجيتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– مقدم عبيرات وعبدالمجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، ص38.

ونرى صعوداً سريعاً لدولة الإمارات العربية المتحدة في سلّم التطور الاقتصادي، وهي أكثر البلدان العربية تطبيقاً لسياسات الليبرالية الاقتصادية، فهي تملك أسواقاً تجارية، تجري فيها مبادلات تجارية واسعة وبصفقات ضخمة، و هي عقدة الوصل بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي ، مما أعطاها قوة في حيازة رؤوس أموال كبيرة ، لاسيّما أنّها أنشأت قطاعاً مصرفياً متطوراً ، أسهم في تسريع وتيرة نموها الاقتصادي، فصارت منافساً قوياً لدول متقدمة، كسنغافورة، وماليزيا، في حجم الإيرادات المالية، وخاصة في قطاع السياحة. **"إذ إنَّ مَبَالِغاً متزايدة في الضخامة من واردات النفط العربية لم تعد توظف في لندن أو نيويورك، ولكن في الخليج العربي بالذات"** [1]. ولم تتوقف ملامح تعويم اقتصاداتها عند هذا الحد من سياساتها الاقتصادية، بل امتد ت لتشمل سلوكيات أفرادها وعلاقاتهم الاجتماعية ومناخهم الاستهلاكي، ونوع السلع التي يشترونها، وتغيرت ثقافتهم التسويقية بفعل تأثرهم بمناخ سياسات دولتهم الاقتصادية، فدخولهم المرتفعة وفَّرت لبعضهم فرص التوجه إلى الاستثمار الخارجي ، والتحوّل إلى أسواق البورصة العالمية. وبقيت الدول العربية الأخرى تتأرجح في سياساتها الاقتصادية إزاء المتغيرات الاقتصادية الدولية، و معظم تأثرها جاء في سياساتها الاستهلاكية دون أن تمس جوهر نظمها الاقتصادية، ودخلت في ملابسات اقتصادية حجبت عنها القدرة على التمييز بين سياسة الانفتاح والإغراق الاقتصادي، فكان **"ينبغي التمييز بين الإغراق الاقتصادي كسياسة من الضروري التصدي لها باعتبارها تدخل في خانة الممنوعات في التجارة الدولية، وبين ميزة المرونة الأكبر لمبادلات سلع معينة بسبب تدنٍ في واقع حال عوامل الإنتاج والتسويق"** [2]، مما أدى إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية في الدول

---

[1]– هرالد شومان وكريستيانه غريفة، العد العكسي للعولمة: عدالة أم تدمير الذات مستقبل العولمة، ترجمة محمد الزايد، مراجعة نهاد نور الدين جرد، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، ط1، 2011م، ص59.

[2]– عبد الأمير السعد، العولمة: مقاربة في التفكير الاقتصادي، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، كانون الأول، 2004م، ص99.

العربية، كما ساقها إلى سياسات اقتصادية، عززت من التبعية لقوى رأسمالية غربية، التي بدورها صادرت منها هويتها الاقتصادية، وسيطرت على أسواقها التجارية، كما استطاعت أن تؤثر في أذواق المستهلكين بثقافة استهلاكية، أضحت جزءاً من سلوكياتهم الاجتماعية.

فملامح التعويم في الاقتصادات العربية تباينت في تبنّي فلسفتها الاقتصادية، مهما كانت الغايات التي تحملها ، والأهداف التي تقف خلفها، فإن تلقيها كان تحدياً لقدرتها على مواجهة النظام الجديد، وفرصةً لامتحان نظمها في امتصاص صدمات التغيير في النظام الاقتصادي الدولي، فعزوف بعض النظم الاقتصادية ع ن تقبّل هذا النظام ، قابلته دول عربية أخرى بهضمه وإفراز سياسات اقتصادية جديدة. لكن بالعموم نلاحظ العديد من مشاهد التعويم الاقتصادي بين المتحفظ، والمتقبل للعولمة الاقتصادية، وبدلاً من أن تقوم بدراسة دلالاته بموضوعية ، اكتفت بالتعلق بمظاهره دون أن تشعر بأنها تعمل على انتشاره في بنيانها الاقتصادي، وحتى في اختيار نوع المنتج في معاملها، وطريقة إدارتها لشركاتها. فلم تستطع أن ت رأى بنفسها عن ملامح التغيير بفعل اندماج الكثير منها في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وتبنّيها برامج إصلاحية وافدة من الغرب دون أن تحافظ على هويتها الوطنية، وكان الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار العربي الشره للتكنولوجيا المستوردة، الأمر الذي أدى إلى شل القدرة على النمو الذاتي ، ودعم مراكز البحث العلمي، فالاستهلاك الترفي، وتحرير العملة الوطنية ، وفتح أسواقها أمام السلع الغربية ، هي في مقدمة تعويم الاقتصادات العربية.

ب– الأفكار والأهداف التي حملها المفكرون العرب من وراء تبنِّي تعويم النشاط الاقتصادي: تناثرت أفكار الباحثين العرب بين الأيديولوجيات التي ينطلقون منها في بناء النسق الاقتصادي، لذلك تعددت الاتجاهات، وتنوعت الأفكار، وتباينت المواقف فيما بينهم حول مسألة تعويم النشاط الاقتصادي العربي ، والأفق ال ذي يمكن أن يحملها من وراء صعود موجة التيار

الاقتصادي العالمي. ويرى أنصارها بـ" **أنّ العولمة هي على حد سواء نزعة وأيديولوجية. كما أنَّها نزعة موضوعية، والعولمة تعني تعميق وتعزيز التجارة والأسواق المالية ونظم الإنتاج عبر الحدود الوطنية. دفع هذا الاتجاه إلى إحداث تغييرات مؤسسية واسعة، وتعزيز التكامل بين دوائر التجارة والتمويل والإنتاج**" [1]. أما منتقدوها فيعتبرونها أداة تهديم لبنية الاقتصاد الوطني ، تستخدمها القوى العظمى في تعزيز سيطرتها على الاقتصاد العالمي، فهي شرور وإثم ينبغي الوقوف ضدها ومواجهتها. وما بين ذلك الطرفين تنساق الممارسات الاقتصادية العربية وراء تيار العولمة بفعل موقعها الجيو_اقتصادي، فهي موطن مهم لموارد الطاقة وتشغليها للصناعات الغربية، التي أُوجدت لكي توائم المرحلة الاقتصادية ، بعد أن اعتلت الرأسمالية الغربية قيادة العالم الاقتصادي دون أدنى منافس لها، فتسارعت منتوجاتها المتطورة، والتي بدورها فرضت أنماطاً استهلاكية جديدة تعكس الأهداف التي جاءت بها.

لذلك انبرى المفكرون العرب إلى خط الدلالات ، وبناء نظريات اقتصادية، يمكن أن تسترشد بها النظم الاقتصادية العربية ضمن سياق سياسة التعويم الاقتصادي العالمي، فالأمر واقع لامحالة ، إذ لا يمكن تجاوز النظام الاقتصادي الجديد ، مادامت تلك النظم تقع تحت سيطرة الرأسمالية الغربية بوسائل شتَّى، "**فحركة رؤوس الأموال تؤثر في التنمية البشرية عن طريق تأثرها في معدلات الاستثمار والنمو، ومن ثم عن طريق خلق فرص جديدة للعمالة، وهي تؤثر في التنمية البشرية بما قد تولده من إيرادات إضافية للحكومة، يمكن أن يُنفق جزء منها لرفع مستوى الرفاهية لمحدودي الدخل**"[2]. وقد أرادوا خلق حالة من التكيف مع التغييرات الحاصلة في حركة الأسواق ، تحتاج آلية لامتصاص الصدمات التي تتعرض لها الاقتصادات العربية، ورأوا ضرورة السعي نحو تطوير

---

[1] - Douglas Dowd, Capitalism And Its Economics A Critical History, P 170.

[2] – جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 2001م، ص57.

الأداء المؤسساتي بعد أن رفعت العولمة الستار عن حالة التكلس والجمود التي تصيب نظم إدارة الشركات العربية، فالتطوير مطلوب بناء على الخبرة والكفاءة العلمية ، وسلوكيات العمل المتقدمة ، وتوفير القدرة على إدارة الملفات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

واتجه المفكرون العرب إلى دراسة العلاقات الاقتصادية وإمكانية تطويرها مع الدول الاقليمية ، كإعطاء امتيازات استثمارية متبادلة ومتوازنة، تتمثل في إزالة الحواجز الجمركية. وفي الحد من الازدواج الضريبي، وفتح الأسواق أمام بضائعهم بحسب ما تقرره حاجة السوق بين الأطراف المتفقة.
فالانفتاح الاقتصادي مطلوب لحاجة تقررها التنمية الاقتصادية العربية، إذ تُنشِّط رؤوس الأموال العربية، وترفع أرصدة الإيرادات بين الجميع. فحالة الاندماج التي تعيشها الاقتصادات العربية تخلق أزمات اقتصادية تعيق عملية النهوض في الدول العربية، وتؤدي إلى سيطرة الاستهلاك الترفي في المجتمعات العربية، ولهذا يذهب (مالك بن نبي) إلى اقتراح بعض الحلول التي تزاوج بين الاقتصادات العربية والعولمة الاقتصادية ، التي يمكن لها أن تثمر علاقات بنّاءة ، تقود إلى وضع آلية ناجحة للأنساق الاقتصادية العربية، فيقول: إنَّه إذا ما تم **"تحرير المسلم من صراعاته مع الآخرين، ولجأ إلى البحث عن المشترك نجح في إقامة نواة لتكوينات اجتماعية كبرى وقوية تمكّنه من الدخول إلى إحدى حلقات العولمة الجديدة، دون أن يسقط من حسابه الانتماء القومي والقيم والمنظومات المعرفية الأصيلة والخاصة"** [1]. ومن خلاله يتم التأسيس لنظرية عمل تبدِّل في نظرة الفرد من مجتمعه للنشاط الاقتصادي، ومزاولته بالطريقة التي تكسبه تطوراً اقتصادياً.

وبالنظر إلى الخطوات التي تقوم بها الدول الغربية المتقدمة في مجال تطوير قدراتها الفنية في مجال التصنيع والابتكار، نجد جهوداً كبيرة تبذل من قبل شركاتها في إعادة تأهيل الموظف والعامل لديها بما يتناسب وطبيعة العمل، ف**"تقوم الكثير من الشركات غير المكتفية بجودة**

---

[1]- تغاريد بيضون، الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950 ...، ص212.

المستخدمين الجدد لديها باستكمال تعليمهم وقدراتهم، حيث تجهزهم للمنافسة بنجاح في الأسواق العالمية. ولدى شركة جنرال موتورز نظام "جامعة" موسع به ست عشرة كلية وظيفية"[1]. وهذه الحقيقة تقودنا إلى ضرورة التفكير بمصير مستقبلنا الاقتصادي، وتحثّنا على الخروج من دائرة الانقسامات الحادة حول الموقف العربي من سياسات العولمة الاقتصادية، لأنّ الأهم من كل ذلك هو التفكير بضرورة إيجاد طرائق اقتصادية تنتج شروط عمل متقدّمة، تستوعب التطورات المتسارعة في عالم الصناعات الدقيقة، وتضع الاقتصادات العربية على المسار الصحيح.

ويمكننا أن نؤوّل الأفكار التي حملها المفكرون العرب في دراساتهم وفق الحاجة التي تتطلبها المرحلة الاقتصادية، غير أنَّ جميع تلك الأفكار تسعى لإقامة بنيان اقتصادي عربي، يواجه التنافسات الشديدة من قبل الدول المتقدمة بأفضل السبل، ويتطلب اتخاذ قرار جريء في فك القيود المفروضة على الأفراد، وترسيخ العقلانية الاقتصادية في سلوكيات الأفراد. ولننظر إلى تجربة الدول النامية (كالبرازيل، والهند، ونمور آسيا) كيف استطاعت تجاوز مثالب العولمة الاقتصادية، وأوجدت نظماً اقتصادية تتسم بمرونة عالية، قادتها إلى تحقيق تحوّل جذري في سياساتها الاقتصادية التي غدت منافساً قوياً للدول الرأسمالية الغربية. فلا يمكن لأحد أن يتجاوز العولمة بحكم أنها جزء من العملية الاقتصادية، بسبب ما آلت إليه الصناعات المتقدمة التي تستلزم هذا النوع من النشاط، فـ **"عندما تتسع العولمة وتبدأ في النهاية في التباطؤ، سوف يحتاج نظامنا المالي إلى الاحتفاظ بمرونتها والنزعة الحمائية، مهما كان الشكل الذي تتخفى فيه، اقتصادياً كان أم سياسياً، وسواء أكان يؤثر في التجارة أو التمويل، هي وصفة للركود الاقتصادي والاستبداد السياسي"** [2]. وتبقى أفكار الباحثين العرب معلّقةً أمام توفر إرادة سياسية عربية، تدعم توجهاتهم الاقتصادية الجديدة،

---

[2] – آلان جرينسبان، عصر الاضطراب: مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، مراجعة سامر هواش، دار الكلمة_ دار الشروق: أبوظبي_ القاهرة، 2008م، ص486.

[2] – المرجع السابق، ص456.

وتتبنّى برامجَ مرحلية تعتمد على العلم وملحقاته في خلق قيم عمل ، تسهم في تطوير الاقتصادات العربية.

3– مصير التعددية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية:

أ– ما التعددية الاقتصادية؟ تكاد تندر الدراسات الاقتصادية حول تقديم دلالة واضحة المعنى تبني عليها مفهوم اً فلسفياً للتعددية الاقتصادية، والتي تعني وجود أكثر من نم ط اقتصادي داخل المنظومة الاقتصادية للدولة. فللدولة تلجأ إلى اتخاذ مثل هذه السياسات نتيجة ضعف شديد في بنيانها الاقتصادي ، ووجود هزّات اقتصادية في أسواقها التجارية ، مع فقدانها الثقة من قبل أفرادها، وتغيب عنها العقلانية الاقتصادية ، في وقت تحضر فيها الأيديولوجيات المتباينة للنظم التي تقوم عليها سياساتها الاقتصادية ، من اشتراكية ، ورأسمالية الدولة ، وليبرالية ، وكُلها تجتمع تحت قبة النظام السياسي الذي يرى فيها حلولاً آنية لمشكلاته الاقتصادية. وينطوي التعدد الاقتصادي على مثالب كثيرة، تعرقل عملية النمو الاقتصادي، **"وربّما لا يكون التعدد عيباً في ذاته، وإنّما العيب ألاّ يكون مؤسساً على اعتبارات اقتصادية رشيدة أو قواعد معروفة ومستقرة، وأن تظل أسعار كل ما يخضع للتبادل الدولي دون علاقة بالمعادلات العالمية، التي تعتبر الأساس الصحيح للقياس في العالم المتداخل الذي نعيش فيه"**[1].

إنَّ معيار الصحة في استخدام نظام التعددية يتحدد من خلال النتائج التي يحققها على صعيد الواقع الاقتصادي، ويلاحظ أنّ بعضاً من الدول العربية لجأ إلى مثل هذا السلوك الاقتصادي في سياساته الاقتصادية ، دون أن نرى ملامح واضحة المعا لم لنظامه الاقتصادي، فالحيرة تمتلك الدراسين لنظمها بسبب الخلط الشديد وغير الرشيد في سلوكياتها الاقتصادية، والذي يعبِّر عن عدم

---

[1]– إبراهيم شحاته، برنامج للغد "تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عا لم متغير"، دار الشروق: القاهرة، 1987م، ص46.

دراية وكفاية في حركة أسواقها التجارية، فعندما تكثر التأويلات ، وتتعدد الأيديولوجيات المفسّرة للوقائع الاقتصادية، تقل الأفعال الاقتصادية الرشيدة. وتشهد المنطقة العربية بعمومها حالة ولادة عسيرة لنظام يضبط نشاطها الاقتصادي ، نعلله بغياب العقلانية الاقتصادية ، والارتهان للخارج المتقدم. تلك الحالة تدعونا إلى دراستها لمعرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار مثل هذه السياسات الغوغاء في المنطقة العربية، ومعرفة ال سبل التي تُجنّبنا الوقوع في مثل تلك الانزلاقات في السياسات الاقتصادية.

ب– تحقق التعددية الاقتصادية في الاقتصادات العربية: لقد بلغت النتائج معروفة لكثير من النظم العربية دون أن تدرك بعد مساوئ ذلك السلوك التعددي الاقتصادي، استناداً لما وصلت إليه حالتها الاقتصادية من تخلّف عن ركب الاقتصاد المتطور، فنظرتها في ذلك هو وجود تفرّعات عديدة لسياساتها باعتبار أنَّها تقوم بتقليد السياسات لا ابتداعها ، بسبب ما تبديه من إعجاب باقتصادات الدول الغربية، والتي تتعدد معها علاقاتها ، وتتباين ارتباطاتها بين قوى السوق المحلية والخارجية، وتكون مختلفة المرجعيات تبعاً للنظام الذي يحكم علاقاتها. وإنّ تملّكها الشك والحيرة والتعثُّر في رؤيتها الاقتصادية، تميل إلى الالتفاف على نظامها الاقتصادي الرسمي، وتفتش عن الحلول التي قد تجدها في نظام غير نظامها الأصل، فتظل معظم خططها غير مكتملة الأهداف والنضج الاقتصادي، حيث **"وضعت الأهداف دون أن تضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، كما أنها توقفت عند محاولة معالجة الأعراض ، ولم تتعد ذلك إلى البحث في الأسباب الخطيرة التي أدت إلى هذه الأعراض ، وهو بحث لا يتوقف عند حد الشؤون المالية والاقتصادية، بل يشمل أوضاع المجتمع كلها"** [1]. فللنتائج التي حملتها التعددية النظم الاقتصادية العربية، تؤدي إلى انعدام التوازنات السوقية، كما أنَّها تحدث شرخاً كبيراً في العلاقات

---

[1]– إبراهيم شحاته، برنامج للغد "تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير"، ص37.

الاقتصادية بين الأفراد التي تسيطر عليه السياسات الاستهلاكية المفرطة، والتي تبعده م عن روح الادخار والتراكم في الفائض المالي، وهو مفتاح الاستثمار الاقتصادي.

وتوصف العلاقات داخل الأنساق الاقتصادية العربية بأنها محكومة بصراعات وتنافس ، إن لم نقل احتكارات شديدة أكثر منها علاقات تكامل وتآزر، الأمر الذي يسبب لها اختلالاً في حركة أفرادها داخل أسواقها، وتضع البلاد أمام اضطرابات تعصف بمؤشرات نموها الاقتصادي، وتحد من تطلعاتها الاقتصادية. وبدلاً من أن تعيد النظر في طبيعة تلك العلاقات بما يناسب حاجاتها التنموية ، تذهب إلى توتير العلاقات بين قوى السوق المحلية، وتدخل في دوامة تُصعّب عليها مهمتها في التغيير الاقتصادي. فمن أراد التحوّل والتطوير في منظومته الاقتصادية **"عليه أن يدرك بأن التغيير في المواقف والمؤسسات ينبغي أن يسبق التغيرات في العوامل الاقتصادية"** [1]. وتعود عليها تلك السياسات الاقتصادية بمثالب عديدة، من مظاهرها عزوف المستثمرين العرب عن الاستثمار في المنطقة العربية، ووضع محافظهم المالية في أسواق أجنبية ، اعتقاداً منهم بعدم وجود ضمان اقتصادي يؤمن خطواتهم الاقتصادية، فالثقة مطلوبة في الحياة الاقتصادية.

وهذه الصورة الحاكمة لسلوكيات النظم الاقتصادية العربية مردّها إلى النظام السياسي الذي يحكم بأفكار مسبقة بعيق تقديم الحقائق الاقتصادية، وتجيدها فقراً في بنك معلوماتها ومعرفة مداخل اقتصادها ومخارج ها وطبيعة العلاقات الناظمة لحركة أفرادها، والميول التي تقوم عليها أنشطتهم الاقتصادية، ووسائل إرضائها مع تقديم حوافز تمكّنهم من تطوير أدائهم داخلياً وخارجياً ، بما يعود بالنفع على الجميع. فالتفكير بطريقة قوامها الارتجال والأساطير يحتاج نظريات يحكمها الحظ

---

[1] – جيمس أنغريسانو، نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر، وميردال، وهايك، ترجمة حسن عبدالله بدر وعبدالوهاب حميد رشيد، تحرير وليام هلال وكينث ب.تايلر، المنظمة العربية للترجمة: بيروت، آذار،2009م، ص342.

والقدر، تضع رجال الأعمال في كهف المغامرات والقرصنة الاقتصادية، فالكل يعمل بيد خفية في السوق، وتقف خلفه مرجعيات سياسية مختلفة ، تحجب النور عن الأسواق عبر سلسلة من التشريعات الضيقة الحلول ، تغدو فزاعة لحقول اقتصادية فقيرة بمعطيات اقتصادية لا تلبّي تطلعات أفرادها، ويبقيها ضمن حيّز محدود النمو ، ما دامت تنظر بعين واحدة ، حيث يتطلب الخروج من تلك الحالة خلق نظام اقتصادي من داخل رحم المجتمع العربي ، ومنه يتم تأسيس قواعد العمل في الحياة الاقتصادية استناداً إلى معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي ضمن مناخ الثقة من كل الأطراف، فصحيح أن الظواهر الاقتصادية تتطلب ألواناً من السلوكيات ، تقوم عليها النظم الاقتصادية، لكن دون أن تمس ماهية فلسفتها.

ت– دور الحرية الاقتصادية في التعددية الاقتصادية العربية: للحرية دور كبير في الحياة الاقتصادية من حيث تطويرها ، وتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، وبالنسبة لعلاقة الحرية الاقتصادية بالتعددية في الاقتصادية العربية، نرى أنَّه ليس هنالك من رابط أساسي يربط بينهما، فالتكلّس قد أصاب مفاصل النظم الاقتصادية العربية ، فلستخدامها لأكثر من نظام اقتصادي في آنٍ معاً _تحسباً منها بأنّها الطريقة المثلى للخروج من المشكلات التي تعترض سياساتها التنموية _ جعلها غير قادرة على تدبّر قوى السوق، وفقدت القدرة على التطوير الذاتي، إذ **"إنّ قوى السوق ليست قوى محايدة، بل هي محمّلة بضغوط اجتماعية تعكس علاقات عدم التكافؤ والتفاوت في القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع"** [1]. ويؤدي انتفاء فعل الحرية في الممارسات الاقتصادية العربية إلى وجود تقلصات كبيرة في التصورات التي تقدمها النظم العربية عن حركة أسواقها التجارية.

---

[1]– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، ص78.

حقاً تمارس الحرية الاقتصادية دوراً كبيراً في التوجّه العقلاني في البنيان الاقتصادي، ولطالما أكدت الوقائع الاقتصادية صدقية ذلك، فمشكلة التنمية الاقتصادية العربية أنّها لم تتجاوز بعد أناها وانتماءها الطبقي والقبلي، ولاتزال تحافظ على سياسات اقتصادية تقليدية تكبت ذات الفرد ، الذي يغدو ملقّناً للعمليات الاقتصادية لا محرِّكاً لها. وهذا يدعونا إلى التأكيد أنّه عند غياب الممارسات العقلانية للاقتصاد، وغياب الفعل الحر ، تحضر الانتكاسات الاقتصادية والسياسات الغامضة التي تحارب محاولات الانتقال من عادات الاكتناز ، والاستهلاك الترفي، والاستثمار محدود الإنتاجية إلى ممارسات الادّخار والاستهلاك الرشيد ، والاستثمار العالي الإنتاجية، فتفشل عندها في تركيب استثمارات نوعية وعملاقة، يمكن لها أن تُحدث تغييراً في صورة عمل الاقتصادات العربية. فما كان من حضور التعددية الاقتصادية العربية سوى غياب الإرادة الحرة والذات المبدعة والهوية الوطنية، فلم تتحسس النظم الاقتصادية العربية الآمال التي يحملها الأفراد في سلوكياتهم ، بل ابتعدت عن تلمس الحقائق الموضوعية، التي يمكن لها أن تساعد على تحقيق زيادة متواترة في معدلات نموها الاقتصادي.

ولو نظرنا إلى فلسفة (آدم سميث) والخطوات التي قام بها في محاولة منه لتشييد نظام اقتصادي، تنطلق منه بلاده في تحقيق تقدّم نوعي في برامجها الاقتصادية ، يلبّي طموحات الأفراد في تعظيم ثرواتهم، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لوجدنا أنّها قامت على التشريع للسوق الحر ، والتصقت بحاجات مجتمعه ونظمه التي تحكم علاقات الأفراد ، والميول التي تقوم عليها توجهاتهم الاقتصادية، وتستنير بالنظام السياسي لدولته م، ليخرج (سميث) بنظرية اقتصادية تحاكي واقع مجتمعه، وتعيّن له الأدوات اللازمة لعملية التشغيل في الأسواق الاقتصادية، تلك النظرية كانت مرحلة الإعلان عن نظام اقتصادي جديد قوامه الحرية الاقتصادية ، محققة شروط الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا ، فمعها تم الإعلان عن نظام عمل جديد ، يزيد من كم الإنتاج بجودة كبيرة ضمن سلسلة من الاختراعات والاكتشافات العلمية، التي غيّرت مجرى الأحداث الاقتصادية في العالم أجمع. لذلك **"حاول سميث بعناد إثبات أن الرأسمالية ستتطور بشكل طبيعي داخل المجتمع من الأسر**

المستقلة. وهو صاحب الحساب الافتراضي للتاريخ، من التقسيم الاجتماعي للعمل هو مرض بقدر ما يذهب إليه" [1]، حيث أراد أن يكسب قلب الفرد قبل عقل السوق ، حرصاً منه على تفاعله مع النظام الاقتصادي الجديد ودعمه له.

إنّ خروج الاقتصادات العربية من عباءة الوصاية الدولية أمر تفرضه مصالح مجتمعاتها، وفقدان الثقة بالنفس والإبقاء على سياسة الاندماج بالقوى الرأسمالية الغربية يصادر أية محاولة للنهوض الحقيقي بالتنمية البشرية التي تبتغيها، وإعلان المصالحة مع الذات والمجتمع أول الخطوات التي يبعدها عن مسار التخبط في استخدام نظام اقتصادي يرفع من معدلات نموها. كما أنّ الإصلاح السياسي يكون عبر مناخ الحريات الفردية، وتعزيزها بخطوات عملية ضمن سلوكيات أفرادها، فـ **"الحريات والإصلاح السياسي عمل مكمِّل وداعم للإصلاح الاقتصادي وللتنمية بشكل عام وليس معرقلاً لها"**[2]. فاستقلال الشخصية الاقتصادية العربية و نموها يكون عبر برامج اقتصادية متطورة ، تعكس البيئة الاجتماعية التي تنتمي لها.

ويلاحظ بأنّ الاقتصاد العربي قائم على ردة الفعل التي تحكمها الانفعالية لا العقلانية الاقتصادية، فتعالي الذات الفردية العربية ، وصورية النظريات الاقتصادية العربية ، أفرغ شعاراتها وأهدافها التنموية من محتواها الحقيقي، وجعلها تفتقر إلى هويتها الوطنية ، وتضعف أمام الشركات المتعددة الجنسية التي استباحت الموارد الاقتصادية العربية ، وسخَّرتها لمصالحها كحال كثير من الدول العربية وخاصة النفطية التي تملَّكتها اقتصادات زائفة ، تعتمد على نمط محدود من مواردها الاقتصادية دون أن تملك الرشد في تدوير أرباحها. وإنّ حالة التفكك في النظم الاقتصادية العربية جعل مهمة البرجوازية الوطنية صعبة في ترسيخ سياساتها ، وتدعيم شروط تحققها، فاتجهت إلى الانخراط بقوى

---

[1] - Michael Perelman, The Invention Of Capitalism, Duke University Press, London, 2000.P 221.

[2] – حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ص197.

رأسمالية غربية، التي شرعت إلى خلق نظام العولمة الاقتصادية، فلم تستطع الدول العربية أن ت واءم سياساتها معها، بل تورطت بسياسات استهلاكية مفرطة رغم محاولات المفكرين العرب إرساء قواعد اقتصادية جديدة تخرجها منها بقوة أكثر. وبدلاً من أن تتبنّى تلك النظم قيم الحرية الاقتصادية لكي تساعدها في رفع قدرتها على المواجهة الاقتصادية مع الاقتصادات الغربية ، اتجهت إلى اتباع سياسات اقتصادية تحمل الكثير من الغموض التي خيَّبت آمال أفرادها في رفع مستوى معيشتهم، وإرساء معالم حضارة متقدمة تخلصهم من أعباء الفقر والتخلف والظلم والاستبداد، وخلق مناخ يشجع على توالد الاختراعات التي تحدث تحوّلاً بالمسار الاقتصادي في دولهم. وإنّ سيطرة حالة التخلّف الاقتصادي العربي، وتشتت النظم الاقتصادية العربية، وتدهور السياسات الاقتصادية العربية، وفقدان السيطرة على حركة الأسواق العربية، ووجود ضعف في مواجهة إغراقها بالسلع الأجنبية، وكذلك تأثر سلوكيات الأفراد بالنمط الغربي الاستهلاكي...إلخ، دفع المفكرين العرب للقول: بأنّ هنالك أزمة هوية اقتصادية عربية تسببت بها عوامل كثيرة منها انتكاس الفلسفات التي قامت عليها نظمها الاقتصادي. فما حقيقة تلك الأزمة، وما سبل تجاوزها؟ و أين الاقتصاد العربي من تلك الفلسفات الاقتصادية؟.

ثالثاً– أزمة الهوية الاقتصادية العربية ورؤى تخطّيها:

يعيش الوطن العربي حالة من الضياع في تحديد هوية اقتصادية عربية أمام كثرة من الفلسفات الاقتصادية، التي لم يستطع ساسته قراءتها بالشكل الذي يمنحهم القدرة على التفويض الصحيح لتبنّيها كنظم اقتصادية ، تقود عملية التحديث والتطوير الاقتصادي لبلادهم، والتي لاتزال تتخبط أمام الواقع المعاش ، لفقدها شروط عملها ، وحسن ترشيدها لقوانين العمل الاقتصادي، فأمام كتلة من المتغيرات الاقتصادية الدولية التي سمحت للدول الرأسمالية العظمى أن تزيد نفوذها في المنطقة العربية الغنية بالثروات النفطية ، والواقعة على منافذ بحرية استراتيجية ، زادت من وتيرة الضغوط على

الاقتصادات العربية، التي فضَّل الكثير منها الخضوع لسياسة الأمر الواقع، والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما أفقدها القدرة الذاتية على النمو الاقتصادي ، ومواجهة الاقتصادات الأجنبية أمام بنيانها الاقتصادي المترهل، لكنّ بعض النظم الاقتصادية العربية وجدت الفرصة المناسبة لعصرنة اقتصاداتها بخبراء أجانب دون أن تدري أنّها فقدت زمام المبادرة الوطنية في بناء نسقها الاقتصادي، ورغم ملامح العصرنة في أنماطها المعيشية ، إلاّ أنّ بنيانها الاقتصادي غير قادر على النمو الذاتي ، والدخول إلى مرحلة المنافسة مع الاقتصادات المتقدمة.

وحتى الدول العربية المؤيدة للفكر القومي لم تستطع أن تبني قدرات ذاتية تجعلها مؤهلة لامتلاك منظومة اقتصادية متقدمة، بل اتجهت إلى سياسة المواجهة والصدام مع الدول العظمى عبر دخولها في حلف مناهض لها ، وهو الحلف الاشتراكي الذي انهار مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتحطّمت معه آمال القوميين العرب في بناء طوق سياسي واقتصادي يحميها من غزوات تلك الدول الرأسمالية المتفوق ة في كل المجالات، وأعادها إلى مراحل أكثر تخلّف اً، ودفعتها حالتها المتردية إلى البحث عمن يقدّم لها طوق النجاة ضمن سلّة من النظم الاقتصادية العالمية ، دون أن تعود إلى ذاتها، وتعرف ماهية مجتمعاتها، فظهرت بعض المحاولات الفردية في إعادة إحياء الاقتصاد الإسلامي ضمن مشروع أيديولوجي اصطدم مع باقي المكوّنات السياسية العربية، وأمام كل تلك الفلسفات تحطمت النظم الاقتصادية العربية ، مما يدفعنا إلى البحث عن الأسباب ، التي تقف وراء حالة النكوص الاقتصادي العربي فهل المشكلة في الفكر أم بحامله؟ وما الدور الذي يمكن للفكر الاجتماعي ـالعلمي العربي أن يقوم به في عملية التحديث الاقتصادي العربي؟ وما طبيعة الفلسفة التي يستوجب حضورها في سياسات الدول العربية بشأن علاقاتها بالآخر ، والتي تخدم مشروعها الاقتصادي، وتعزز من هويتها العربية، دون أن تحمل طابع الصراع والعداء؟

1- انتكاس الفلسفات الاقتصادية أمام الواقع العربي المعاصر:

إنّ الطروحات التي قدمتها الفلسفات الاقتصادية العربية انهارت أمام السلطة السياسية والاجتماعية التقليدية والمحافظة، والتي رسمت حول نفسها دائرة تمنع أيَّ فلسفة تقوم على التغيير والتجديد، حرصاً على تسلّمها المبادرة في سلطتها، فالقومية _ومعها الأحزاب والتيارات الاشتراكية العربية_ قام ت بإقصاء مكوّنٍ أساسي في المجتمع العربي ، مما أدخله ا في صراع اجتماعي شغل رجالات الدولة عن مهمتها في التحديث والتطوير، فعوضاً عن سياسة الامتصاص لجأت إلى سياسة الصدام التي أفقدتها القدرة على إتمام مشروعها النهضوي . والأمر ذاته في التيار الليبرالي العربي الذي خلق حالة عداء مع الطبقة الوسطى ، حيث تملّكته إرادة تغيير غربية دون أن يلحظ دور القيم المجتمعية في تدعيم أيديولوجيته الاقتصادية، فزاد من حجم التبعية العربية للخارج، وافتقر لمقومات الاستمرارية في مشروعه. في حين أعاد بعضهم طرح الفلسفة الاقتصادية الإسلامية، والتي سرعان ما استلبت إرادة التغيير، ومارس مؤيدوها السياسات نفسها لباقي الفلسفات في الإقصاء، والتصلّب في السياسات الاقتصادية تحت أيديولوجية الدين.

ومهما كانت العناوين المختلفة التي تحملها تلك الفلسفات الاقتصادية إلاّ أنّها تشترك في جوهر ممارساتها في التغيير ، كما أنّها حافظت وبشكل غير مباشر على نمط العلاقات السياسية السائدة في البلاد العربية، فكلا النظامين _القومي والليبرالي_ اتخذا شكل الكمبرادورية في سلطته السياسية بغض النظر عن شكل الحكم القائم فيها، واتجه ا إلى النهل من ثقافة التقليد المزوّرة ، والارتباط بالخارج، والابتعاد عن الحقائق التي تنطوي عليها المجتمعات العربية، وحتى الأحزاب التي أنتجتها تلك الفلسفات كانت أداة سياسية زائفة تحمل إرادات بعض هم المرتبط إمّا بمشاريع تنظيرية أو بالخارج، **"فالأحزاب في العالم الثالث، ليست هي الأحزاب في الديمقراطيات الرأسمالية**

الحديثة، بل هي الوكيل التجاري، الذي عمل الرأسماليون على تسليمه الإدارة المحلية، بعد انسحاب قواتهم المسلحة في أعقاب تصفية القواعد العسكرية" [1]، واستُلبت إرادة النخبة العربية المثقفة من قبل رجالات الدولة، فدخلت في ردهات أيديولوجية مفككة ، نزعت عنها صفة التأثير الفكري في المجتمع العربي، لتغدو متميزة في دراساته الصورية.

ولم تقدّم تلك الفلسفات الاقتصادية مشروعاً نهضوياً متكاملاً، حيث تملّكتها ردَّة فعل شغلتها عن الغوص في أعماق مجتمعاتها ، ومعرفة ميول أفرادها ، والنزعات التي تنطوي عليها طموحات المجتمع بعموميته. فأيُّ إرادة تحوَّل يمكن لها أن تنجح في مهمتها مادامت تنقصها حقائق بنية المجتمع المستهدف. ولهذا نؤكّد أنّ ولادة القومية في المجتمع الأوروبي تغاير تماماً ولادتها في الأمة العربية، لـ **"أنّ الدولة القومية لم تولد في غرب أوروبا، بسبب وحدة اللغة أو الدين أو الأرض، بل بسبب الانقلاب الصناعي الذي أعاد تشكيل البنية الاجتماعية من أساسها. وسحب ملايين الفلاحين من الإقطاعيات الزراعية. وعمل على تحويل المدن إلى مراكز إنتاجية نشطة. وخلق التوازن السكاني القادر على تصفية الإقطاع بالقوة، لأول مرة منذ مولد الإقطاع"**[2]. واستجابت ضرورات السوق الأوروبية برامج اجتماعية وسياسية تكمل مسار النمو الاقتصادي الأوروبي، والتي من خلالها تعبر إلى مرحلة صناعية متطورة تتجاوز حدودها الداخلية ، لتبحث عن أسواق تصريف تؤمن لمصانعها ديمومة إنتاجها وتطويره بحسب الحاجة التي تولدها، فأحدثت بذلك تفاعلاً بين فلسفتها وواقعها الاقتصادي محققة نمطاً جديداً في المجتمع الأوروبي.

وبالطرف المقابل نجد السياسات القومية العربية قائمة على ردّة الفعل إزاء الاستعمار ومخلّفاته، وعلى واقع الفساد المتجذر في المجتمعات العربية، فانصرفت إلى إقامة التحالفات مع دول

---

[1] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟، ص25.

[2] – المرجع السابق، ص212.

المعسكر الاشتراكي الذي وجدت فيها فرصة لتعزيز مواقعها في السلطة السياسية العربية، وفي مواجهة القوى الرأسمالية المحلية والخارجية دون أن تلبّي حاجات المجتمع العربي، وبقيت شعاراتها في أدراج المسؤولين السياسيين العرب، والتي وقعت في مثاليات أبعدتها عن واقعها الحقيقي ، جعلت سياساتها في التأميم وتوطين صناعاتها غير فاعلة مادامت تنظر بعين الانتقاء والإقصاء ، دون أن تدرك أهمية العقل الجماعي ، والإدارة التشاركية في العمل، وصحيح أنَّها رفعت شعارات هامة في الإصلاح والتنمية، إلاّ أنّها بقيت ضمن حدود الفكر لا الفعل والممارسة ، وفشلت في خلق حوامل اجتماعية تتفاعل مع مشروعها الإصلاحي، بل انزوت وراء طبقة من كبار المتحالفين مع قادة الجيش، فانفصلت عن واقعها المجتمعي، لتعيش في أزمة اقتصادية حادة.

والأمر ذاته في الدول العربية الليبرالية التي نمت على سياسات اقتصادية زائفة وعصرنة مستوردة، دون أن تنشئ نظرية وطنية خالصة ، مما جعلها ترتهن للخارج والقوى المرتبطة بها. فالنظرة واحدة في العمل السياسي العربي لأن العقل العربي، لايزال تحت نير الفكر الميتافيزيقي وسطوة النمط الخراجي، الذي أوصد الأبواب في وجه التغيير الحقيقي بالتعاون مع القوى الرأسمالية الغربية، فمشروع الليبرالية الاقتصادية العربية صودر من قبل الغرب ، وجعله مقيّداً بمعارفه وتكنولوجيته . ونتساءل هنا عمن يختار تلك الفلسفة الاقتصادية ، ليسقطها على النظام العربي ؟ لنجيب بأنّ اليد الخفية العربية تمارس دور الناسج لولادة مثل تلك النظم الاقتصادية ، بسبب ارتباطها بالمشروع الرأسمالي الغربي ، ويكون أفرادها بعيدين عن عقلانية العمل، يحاكون خبراتهم بمعزل عن حاجة أسواقهم المحلية بعكس الفرد في أوروبا، فهو **"مقيد بحاجة مشروعاته إلى تحقيق الربح. إنّه لا يبيع خبرته، بل "يستثمرها" بقدر ما في حوزته من الإبداع والبراعة. وهو بعد ذلك مقيد بقانون العرض**

والطلب، وقانون المنافسة الحرة. مما يضمن لكل مشروع على حدة، أن يكون مشروعاً ضرورياً حقاً، ويكون الناس في حاجة إليه"[1].

إنّ عملية التحوّل في الاقتصادات العربية الليبرالية غير مكتملة المراحل أو التصور العقلاني لبنيتها الاقتصادية، ويبقى النفط أو الشركات المتعددة الجنسية هي من يستدعي حضور مثل تلك السياسات. أي إنّ عملية التحديث تولد من خارج المجتمع ، وليس من رحمه، وتغدو تلك الولادة مشوّهة، لا يمكن للنظريات التي أن تطور العقل الاقتصادي العربي ، وعندما نتحدث عن المتغيرات الحاصلة في تلك الدول العربية ، نجد أنها لامست الظاهر دون الجوهر، وهي معرضة للفناء في أي لحظة تقررها الدول المؤثرة فيها . الأمر الذي يقيّد حركة نموها تحت حجم كبير من الضغوطات ، يرغمها على الالتزام بالمسار الذي حُدد لها العمل به، وبالرغم من تواجد شركات كبيرة من المقاولات العربية التي حازت على اسم عالمي ، إلاّ أنّها تقوم بخبرات ومعدّات تكنولوجية أجنبية ، يقلّل من أهميتها وفاعليتها الاقتصادية.

وفي الآونة الأخيرة رأينا دعوات لتطبيق الاقتصاد الإسلامي في النظم الاقتصادية العربية، فأخذت البنوك والمصارف الإسلامية تتزايد فروعها في جميع أنحاء العالم، وخاصة بعد أزمة الرهن العقاري في أمريكا عام 2008م، وميل بعض من الدول الأوروبية العظمى _كالمملكة المتحدة_ إلى اتخاذ تدابير اقتصادية قائمة على الاقتصاد الإسلامي في سياسة مصرفها المركزي، لكن من يبحث عما تخبئه تلك الخطوات الاقتصادية في تلك الدول، والتي تتعارض أيديولوجيتها الفكرية بالمطلق مع أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي، سيجد أنَّها تسعى إلى كسب الزبائن المسلمين الذين يتقيدون بالعقيدة الاقتصادية الإسلامية، وخاصة أنّ بريطانيا تحوي أكبر جالية مسلمة في أوروبا،

---

[1]– الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء، رياض الريس للكتب والنشر: بيروت، ط3، 2000م، ص152.

فهي في سياساتها براغماتية تبحث عن مصالحها وفق الحاجة التي تلزمها مجتمعاتها، لذلك لا تمانع توظيف بعض في مبادئ الاقتصاد الإسلامي لضمان استقرا رها الاقتصادي ، وحتى الدول العربية تملك الدوافع ذاتها في تطبيق بعض سياسات الاقتصاد الإسلامي في قطاع المصارف.

ونتيجة فوبيا الدين في السياسات العربية ، وتعدد التيارات الإسلامية واختلاف أيديولوجيتها الاقتصادية، وارتباط كثير من الاقتصادات العربية بالخارج ، جعلها تتجاوز فكرة تطبيق الاقتصاد الإسلامي، فاكتفت بعض جامعاتها في تناول موضوعاته كعقيدة ضمن إطار نظري ، كقراءة آراء الفقهاء المسلمين، والخروج بتوصيات لا تتعدى حدود التمنّي، وليس هناك من مراكز بحثية متطورة تعكس ما ورد من أحكام اقتصادية في الكتاب والسنة على الواقع العربي، وإمكانية الاستفادة منه في وضع قواعد النظام الاقتصادي للدولة، ذلك أنّ التباين في المذاهب الإسلامية امتد إلى الدراسات الاقتصادية ، لتبرز فيها ال تناقضات دون أدنى تفكير في تجاوزها، والفصل بين العقيدة وحاملها. فالمشكلة في الفلسفة الاقتصادية الإسلامية تختلف عن باقي الفلسفات الاقتصادية العربية بأنها غير ماثلة في النظم العربية الرسمية، وحتى دولة السودان التي تصنَّف بأنّها قائمة على تيار سياسي إسلامي إلاّ أنّ سياساتها الاقتصادية على أرض الواقع غير ذلك، فهي دولة متخلّفة عن باقي الدول العربية ، وتعاني من ويلات الحروب الداخلية ملم يبدد طاقاتها البشرية والاقتصادية. وكذلك دولة إندونيسيا التي تمتاز بطائفتها المسلمة الكبيرة ، إلاّ أنّ نظامها الاقتصادي ليبرالي. فهنالك إذن حلقة مفقودة تربط بين الفلسفة الاقتصادية الإسلامية ، وبين الواقع العربي ، يجب البحث عنها في المجتمع ذاته، وليس في كتب الفقهاء.

إنَّ فشل تلك الفلسفات الاقتصادية العربية في تثوير المجتمع العربي وتنميته ، وبناء الإنسان وفق العقيدة التي تبرزها حاجات المجتمع، يدفعنا إلى إعادة النظر بالمسلمات التي يحتضنها الفكر العربي، والبحث عن الخيوط التي تُنسج مرها علاقات الأفراد فيما بينهم في مجتمعاتهم ، لعلها تطلعنا

على الميول التي تقوم عليها دوافعهم في الحياة الاقتصادية. وإذا ما لمسنا أحد الأسباب التي تقف خلف التطور الاقتصادي الأوروبي لوجدنا أنَّه "...**كان نتيجة ظهور طبقة جديدة، أمَّنت البرجوازية مجراه بثورات اجتماعية سياسية وإيديولوجية كانت آنذاك أكبر ثورات التاريخ جذرية**"[1]. وبعضهم يرى في فلسفة الحداثة مخرجاً للتخلّف العربي ، وسبيلاً لتقدمه الاقتصادي على اعتبار أنها تقدّم حلولاً للتعامل مع أمجاد الماضي ، ومفرزات الحاضر ، وتصوّر المستقبل، كذلك تساعد على تحرير الأنا من الانتماء الضيق، لتصبح فاعلة في عملية التحرر الفكري والعملي.

فالخروج من مأزق تبنّي النهج الإصلاحي والفلسفة الاقتصادية للدول العربية يكمن في العودة إلى الذات الأصيلة، والتخلّص من عقدة ازدواجية الثقافة العربية ، التي أعاقت إنتاج العقل العربي لثقافة عصرية تخرج من صلب هويته العربية ، وتتسم بأنّها "**ثقافة نظرية عقيدية منقولة من الماضي الإسلامي وأخرى عملية حياتية مأخوذة من الغرب، أي تركيب متناقض بين ماضوية الفكر وعصرية السلوك**"[2]. كذلك وجب تحرير الأنا العربية من الأنماط الاجتماعية التقليدية المحافظة والمنغلقة على ذاتها، والتي لا تسمح للفكر بتجاوزها ، بل تضيف إليها صفة القداسة التي تمنحها الوجود المطلق في الشخصية العربية، وتلك بحاجة إلى إبراز هويتها الوطنية ، كي تنطلق من واقعها في تلبية حاجتها دون أن تتملكها عقدة النقص وتفوّق الآخر، وإعادة بناء الإنسان العربي وفق تصوّر عقلاني، تنبثق عنه أيديولوجية بنائه لمجتمعه. لأنَّ حامل الفكر هو أساس العمل في أية فلسفة اقتصادية عربية، فكيف لنا أن ننشئ نظاماً من غير أفراد فاعلين فيه؟ إذ أنَّ التفاعل بينهما يكفل ترسيخ القيم الناتجة عنه، والتي منها تولد الدفعة الحيوية في سلوك الأفراد ، ليصبحوا مؤهلين للقيام بعملية تحديث، تحقق التقدّم للمجتمع.

---

[1] – نديم البيطار، نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي، بيسان للنشر والتوزيع: بيروت، ط 2، 2002م، ص77.

[2]– محمد الهرماسي، الواقع العربي والتحديات الكبرى، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2014م، ص19.

2- الفكر الاجتماعي _العلمي العربي والمشروع الاقتصادي العربي المعاصر:

إنّ طبيعة المعارف العلمية والاجتماعية العربية تعتمد على الوسائل التقليدية في التعليم، التي تؤثر في السلوكيات القائمة، التي تقوم عليها أفعال الفرد، تماماً كما يتأثر عقله الباطن، لتتركب أجزاء تصوّراته بالطريقة ذاتها. ورغم مساعي التطور التي تبذلها الدول العربية لرفعة العلم وانعكاسه على المنظومة الاقتصادية، إلاّ أنّها تواجه معوقات كثيرة تؤخّر مساعيها الدؤوبة، ويأتي في مقدمتها سطوة الإرث الاجتماعي العربي المتعلق بالماضي التليد ، دون أن يُسمح للفكر العربي بتجاوزه، فيظل خاضعاً للفكر الميتافيزيقي، الذي صاغته الطبقة الحاكمة بما يتناسب ونظامها السياسي . و "**إنَّ الميتافيزيقيا هي بالتحديد نمط الإنتاج الخراجي. ويرجع ذلك إلى الشفافية في مجالات عدم التكافؤ في توزيع الثروة والسلطة، الأمر الذي يفترض هيمنة إيديولوجيا تعطي شرعية لهذا الوضع من خلال اعتمادها على احترام المقدس. وبالتالي ينبغي أن يكون لهذه الأيديولوجيا طابع إيماني ديني يحول دون النقاش. ويترتب على ذلك أنّ الميتافيزيقيا تمثّل بدورها عقبة أساسية في سبيل إنضاج الفكر الاجتماعي العلمي**" [1]. وحتى تجربة البعثات العربية للدول الغربية نراها غير فاعلة في عملية التحديث الاقتصادي، بل تُشكّل نزيفاً اجتماعياً وعلمياً يعرقل سياسات التنمية المجتمعية، فمعيار تلك البعثات مرتبط بالتبعية للقوى الأجنبية ، مثلما حصل مع مشروع التحديث (لمحمد علي باشا)، والذي "**كان يعني بالمقابل وبالنسبة للمفكر والسياسي الأوروبي أداة لخلق فجوات داخل بنيان المجتمع العثماني تمكنه من فرض سيطرته عليه واستتباعه اللاحق**"[2]. هذه هي السياسة الخفية للدول الغربية المتقدمة، والغاية التي تقف وراء منحها الدراسية

---

[1] – سمير أمين، البُعد الثقافي لمشكلة التنمية: تأملات في أزمة الفكر العربي المعاصر ، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م، ص49.

[2]– حسن الضيقة، الطهطاوي وعقيدة التحديث، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م، ص130.

للدول العربية، إذ أنّها تحمل في طياتها سياسات تخدم مشروعها في المنطقة وفق حساباتها السياسية الاستراتيجية. والعرب يغرّون بتلك المنح التي لم تحقق الغاية المرجوة منها، فقد أُستلبت منها إرادة التغيير والتطوير قبل أن تمنح للطلبة العرب. ووجب إعادة النظر في البعثات العلمية ، وربطها بحاجات مجتمعها، والحد من بعض المثالب التي تنطوي عليها ، وربطها بالمشروع الاجتماعي والاقتصادي المراد تطويره، وأيضاً خلق ثقافة قابلة للتجديد ، تنتمي لروح المجتمع، وتواكب التطورات العلمية.

فالمشروع العربي التحديثي متوقف على طبيعة الفلسفة الاجتماعية ، والتطور العلمي المساند لها، ولايزال الإنسان العربي يعاني من اغتراب في ذاته بسبب كمٍّ من القيود التي تمنع عنه ممارسة دوره الحقيقي في بناء مجتمعه . ولذلك وجب إعداد برامج علمية متقدّمة ومدعّمة بمراكز أبحاث تؤهل الكوادر البشرية وفق منظور وطني. فعملية التحديث مركَّبة من فلسفة اجتماعية أصيلة تنبثق من روح المجتمع المتجدد وقيمه، ومن علوم وضعية لا تقبل مظاهر الاستسلام والتواكل والاعتماد على الآخر. فالتغيير الاجتماعي في البنيان المجتمعي العربي مطلوب ، ومثله إعادة إحياء العقل والعلم الوضعي، وبذل كل الجهود لرفده بالمشروع الاقتصادي المنشود، الذي يشكّل قواعد التغيير وأسسه، ليمكن المنظومة الاقتصادية من التفاعل مع المجتمع والأفراد، لتحقق ما هو مرجو منها.

إنّ الفكر الاجتماعي ـ العلمي العربي بمواصفاته الراهنة عاجز عن تقديم الرؤى المطلوبة للتنمية الاقتصادية، لأنَّ حالة الصراع والوهن المسيطرتين على الفكر العربي تفقده فاعليته في العملية الاقتصادية، فكيف لفكر مريض أن يكون قادراً على مواجهة تحديات عملية النهوض الاقتصادي؟ فلا مناص لنا من تشخيص هذا المرض بالشكل الصحيح، وتقديم العلاج المناسب، ليتعافى، ويصبح مؤهلاً لتقديم ما هو مطلوب منه في التنمية ككل. فالعودة إلى إحياء العقل الجماعي ، والخروج من الثقافة الفردية في الحكم ، ونشر قيم التعاون والمحبة والتضامن عبر مناخ الحوار الديمقراطي ضرورة

تستدعيها سياسات التغيير الاجتماعي في الوطن العربي، وكسر صور الجمود والعادات العفنة ، وفتح أبواب المشاركة أمام الأفراد في بناء الوطن أمر لابد منه ، للارتقاء بالمجتمع ودعم مسيرة العلم، فأيُّ مشروع نهضوي لن يكتب له الاستمرارية ، وتحقيق النجاح في مهمته ، ما لم يمر عبر أسسهما الراسخة في العقل الباطني للفرد. ومن ثمّ يكون تشكيل الوعي الاجتماعي العربي القائم على المنهج العلمي المتقدّم أساساً لتكوّن الوعي الاقتصادي العربي. فأوروبا وحتى الصين واليابان ما كان لهم أن يبدؤوا مشروعهم التحديثي المتفوق ، لولا عملية التغيير الحقيقية في فلسفته م الحياتية، وإبداء المرونة في ديانتهم، وبث روح العمل المثابر، وتنمية المبدعين ورعايتهم.

فعندما تنمو مراحل التحديث من خلال فلسفة اجتماعية و علوم متطورة، سيكون بإمكانها دعم المشروع الاقتصادي العربي ، وتنميته القدرات الذاتية المنافسة للغرب المتقدم. ونحن بحاجة إلى صرخة تمرّد على الواقع المتخلّف، والثقافة المزوّرة ، تلفت أنظار العقلاء إلى العودة الطبيعة، وإزالة القداسة عن نصوص المعرفة ، وتحرير العقل من قيود المعرفة الصورية، وإحياء العقلانية في المجتمع، وإزالة الشرعية عن الممارسات الخرافية، وإيقاظ العقل من سباته، وإحداث قطيعة أبستمولوجية مع كل معرفة تعرقل التقدّم، والتخلّص من مفاهيم وأفكار مسبقة للسير في عملية التغير الحقيقية ، مسلّحين بالعلم لبناء الدولة المتقدّمة بفضل ما تحمله النظريات العلمية من أفكار تؤدي إلى تطوير المشاريع الاقتصادية، وتهيئ لنا الاكتشافات والاختراعات كأدوات مساعدة للوصول إلى نتائج متقدمة تسهم في تعزيز عملية التحديث الاقتصادي ، وكل ذلك لا يكون إلاّ من خلال **"إطلاق سراح المواطن العربي، والمال العربي، من سجنهما الطويل في خزائن الحكومة، وإنهاء عصر الإقطاع المقنّع في مصارف الدول العربية"**[1].

---

[1]– الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟، ص69.

3- العلاقات مع الخارج المتقدم وآليات ترتيبها:

إنّ عقدة التفوق والتقدم الأوروبي لاتزال تطفو على مسار التفكير العربي المعاصر، لاسيّما ما يتعلق بالتطوير الاقتصادي العربي بعد أن امتلكت أوروبا التكنولوجيا المتطورة بوصفها أساس الصناعات الحديثة، مما أعطت لسياسات التقليد حيزاً كبيراً في عملية النهضة العربية، والتي أدت لاحقاً إلى تبعيتها للدول المتقدّمة، ومن ثمّ الاندماج التام في نظامها الاقتصادي، وبذلك تكون قد أضاعت هويتها الوطنية ، وارتهنت للخارج، وجعلت تنميتها زائفة تزول بزوال علاقاتها مع تلك الدول. وهنالك العديد من الأمثلة التي تشير إلى واقع الدول العربية ، وخاصة النفطية التي أُستغلت مواردها الاقتصادية من قبل الدول الرأسمالية العظمى، حيث **"تشير التقديرات إلى أن بريطانيا _بمفردها_ ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية النفطية فيها من رقم يقل عن 10مليار دولار في عام 1973 إلى ما يقرب من 80 مليار دولار في عام 1980. وأن نسبة 80 بالمائة من هذه الأموال النفطية كانت في صورة ودائع بالدولارات الأوروبية"**[1].

ولا يظن أحد بأنّ الدول التي استقدمت التكنولوجيا الغربية _كاليابان_ قد نقلت معها هويتها الاقتصادية، وما تنطوي عليه من أنماط اجتماعية، يمكن لها أن تؤثر سلباً في واقعها التنموي، فما قامت به اليابان في خطوتها التحديثية ، هي أنّها مازجت بين روحها وبين الخبرة الغربية في سبيل توطين اقتصادها، فنجحت بتلك السياسات الاقتصادية التي تجاوزت لاحقاً التكنولوجيا المستوردة، وأهّلها للحصول على مكان متقدّم في عالم التكنولوجيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فلم تخسر بتلك الطريقة هويتها الوطنية الاقتصادية مثل الدول العربية، وإنما رسَّخت مدرسة اقتصادية تضاهي فيها باقي المدارس الأخرى المتفوقة ، لأنّها أدركت جيداً ماهية العملية التنموية، **"لأنَّ العملية**

---

[1]- نذيرة الأفندي، المحددات الاقتصادية... ومستقبل الحوار العربي الأوروبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(31)، أيلول، 1981م، ص62.

التنموية في الأساس قضية إنسانية، وإنها يجب أن تهدف إلى تغيير الإنسان وليس إلى مجرد نمو في الناتج القومي أو الدخل والادخار أو الحد من البطالة" [1]. وذهبت اليابان إلى ما هو أبعد من ذلك ، فوضعت إطاراً زمنياً لعملية نقل تكنولوجية الغرب ، يُمهّد للانتقال إلى توطين صناعاتها.

إنَّ الحد من التبعية للقوى الرأسمالية العظمى يكون من خلال إيجاد فلسفة سياسية تؤطر لتوجه الدول العربية إلى بناء علاقات مع تلك القوى ، تنبثق من حاجتها الوطنية دون أن يكون هنالك دوافع شخصية تتبع قوى متنفذة في السوق المحلي. أي إنّ الأمر يبدأ من بناء الذات، ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ قيم المجتمع الأصيلة، وإبقاء روح الأصالة متجذراً في سلوك أفرادها، والمساواة في توزيع الثروة بين أبنائها، لأنّ **"اللامساواة في توزيع الثروة للمجتمعات التابعة تلعب دوراً أساسياً في إعاقة التنمية حيث إنّ حالة التفاوت في الدخل تميل على الدوام إلى التفاقم، وتقيم أمام آفاق التنمية حاجزاً متزايد التعقيد، وإنّ من الضروري إيجاد تطور معاكس، إذ إنّ الشروط لمساواة أكبر تتيح تعجيل مسيرة التنمية"** [2]. فعندما تتكامل برامج التنمية، تصبح الفرصة مهيأة لإنتاج واقع اقتصادي قوي ، تحكمه الرؤية الوطنية ضمن قاعدة مزامنة الإنتاج والمراحل، والتقييم البنَّاء المستمر، وتجاوز النواقص وتذليل العقبات بمزيد من المثابرة في العمل ، تدعمها ثقافة المجتمع الجديد الحاضن لمنظومة أسرية تتكامل مع أهدافها التنموية.

فالخروج من التنمية الزائفة أمر لا بدّ منه للدول العربية التي ترغب في بناء اقتصاد قوي منافس للاقتصادات المتقدمة، ويكون ذلك باللحمة مع المجتمع بمعايير أخلاقية متينة، وفك الارتباط بالخارج

---

[1]- محمد فقيه، التنمية والتبعية في ''مجلة دراسات فكرية''، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م، ص216.

[2]- المرجع السابق، ص216.

المتقدم ضمن صيغ توافقية تحميها من الوقوع في حالة عداء ، تعرقل جهودها الساعية لتقوية بنيانها الاقتصادي، فهذا موضوع يجب تفعيله في صلب العلاقات الجديدة مع الخارج، ويكون أيضاً تعزيز البناء الداخلي للدول العربية محوراً أساسياً لها في ترتيب علاقاتها مع الغرب. لذلك من يحدّد شكل العلاقات وجوهرها مع تلك الدول قوة الدعائم الوطنية والقيم الراسخة في المجتمع العربي، وليس ذلك ببعيد في ظل توفر إرادة وطنية للتغير والتنظيم، فالمسألة تحتاج إلى التفكر بعقلانية ، وترشيد السلوك، والحد من الارتجال ليتم التوافق على خارطة طريق اقتصادية ، تمكننا من معرفة ملامح العمل الناجح.

وتبقى أزمة الفكر الاقتصادي العربي قائمة في ظل غياب العقلانية في النظم الاقتصادية العربية، وضياع ك ثير من قيم المجتمع الأصيلة، وسطوة الفكر الميتافزيقي الذي أغرق الأفراد في مستنقع التناقض والصراع مع الذات والواقع المعاش، وانتشار الثقافة الفردية في إدارة حكم البلاد. فقد فشلت الإدارات السياسية العربية في القيام بعملية نهضوية متكاملة، وما أيدته من أيديولوجيات زاد تعقيدات أزمتها ، وجعلها تتجه إلى الخارج بحثاً عن الحل ظناً منها أنّه بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الغربية وخبراتها، دون أن تدري أنّها تزيدها تخلفاً وتبعية ، وتؤسس لتنمية زائفة تنهار في لحظة ما. إنّ النظم السياسية العربية تفتقر إلى وجود فاعل في الفكر الاقتصادي العربي، إذ تشكّل تلك العلاقة هاجس الإنسان العربي في سبيل الوصول إلى عقل تشاركي ، هو جزء من عملية بناء الدولة، وينجم عن تلك العلاقة أزمة ثقة بين الفرد ورجالات الدولة ، الذين يجهضون أية مبادرات فردية يمكن الاستئناس بها، مما ينبئ بوجود خلل في العمل الوظيفي لأجهزة الدولة ، وفي أيديولوجياتها الحاكمة لتلك العلاقة.

خاتمة البحث:

نخلص للقول: إنَّ الفكر الاقتصادي العربي الحديث هو فكر مقتبس من المذاهب الاقتصادية الغربية، فشل في تحقيق شروط الانطلاق بالواقع العربي، كما فعل الفكر الاقتصادي الغربي، الذي أسس لقواعد مشروعه النهضوي. فبقيت مصادر الفكر الاقتصادي العربي مستقاة من العقيدة الإسلامية، ومن النظريات الاشتراكية والرأسمالية، ومن الفلسفة الاجتماعية العربية التي انعكست على أداء النظم الاقتصادية العربية. وقد كان للفكر الاقتصادي العربي دور في التحوّلات الاقتصادية والسياسية مطلع الستينات من القرن العشرين، إلاّ أنّها ظلّت ضمن دائرة هيمنة السلطة السياسية العربية، حيث بدا ذلك واضحاً من خلال دراستنا للتيارات الفكرية المؤثرة في بنية النظريات الاقتصادية العربية، والأمر ذاته نجده في السلوكيات الاقتصادية العربية، التي تأثرت بممارسات قوى التغيير الرأسمالي الغربي، لكي تبقى تحت خدمة مصالحها الاستراتيجية.

ويلاحظ أيضاً وجود هيمنة سياسية عربية وغربية تبعد الفكر الاقتصادي العربي عن تحقيق الموضوعية والواقعية في طروحاته ونظرياته الاقتصادية. كما أنّ حالة الاستلاب تسيطر على الوعي السياسي العربي، الذي بقي ضمن حدود شعاراته الصورية، مما انعكس سلباً على أداء الأحزاب السياسية العربية في المساهمة بتطوير العمل الاقتصادي العربي، وبقيت فعاليتها ضمن إطارها التنظيمي في وقت تحتاج فيه الأنساق الاقتصادية العربية لمن يدعمها ويساعدها في مواجهة هيمنة القوى الرأسمالية الغربية، مما جعل النظم الاقتصادية العربية تتجه نحو سياسات الاندماج والتبعية الاقتصادية للغرب. ومن ثمَّ بقي الفكر الاقتصادي العربي ضمن دائرة التمنّي والصورية، بالرغم من اشتغال بعض المفكرين العرب بمشروع التوطين الاقتصادي العربي، وفك الارتباط بالخارج، لكن رياح العولمة الاقتصادية أثّرت في طبيعة المواجهة الاقتصادية مع الغرب المتقدّم، فاضطرها ذلك إلى الاشتغال بسياسات التعددية الاقتصادية بشكل غير عقلاني التي انعكست سلباً على سياساتها

التنموية، وكشفت عن وجود أزمة حقيقية في تحديد الهوية الاقتصادية العربية من قبل النظم الاقتصادية العربية، ووجود حالة انتكاس بالفلسفات الاقتصادية التي بنى عليها الفكر العربي نظرياته الاقتصادية. لذلك يجب العمل على بناء فكر اجتماعي_علمي عربي، يخرج من رحم المجتمع وحاجة أفراده، وربطه بالمشروع الاقتصادي العربي، كذلك لابد من ترتيب العلاقة مع الغرب المتقدّم من منظور وطني مستقل. فهل يمكن أن نحقق إرادة عربية فاعلة، تنهض بواقع الأمة، وتتلمس حقيقة التحديث الاقتصادي العربي؟

لقد توصَّل البحث إلى النتائج التالية :

1.إنَّ نقطة التحوّل الرئيسيِّ في الفكر الأوروبي، هي انتقال الفرد من مرحلة التفكير القبليِّ المنغلق إلى مرحلة التفكير المدنيِّ العقلاني المنفتح، وتحرّر المجتمعات الأوروبية من نظام الأُسَرِ الممتدة العريضة، التي تخلق نزاعاً بين أفراد المجتمع على الملكيةِ، وتحارب روح المواطنة التي تُعدُّ صمام أمان المجتمع. وما يُعرف عن الأسرة العربية حتى الآن أنّها أُسرة عريضة شَرِهة للنسل، ومقيّدة بأعراف وتقاليد تمنع تقبّل فكرة التغيير، فالثقافة العربية السائدة ثقافة قدرية أقرب إلى الجبرية في فهمها لعلل ومعلولات وجُودها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً كبيراً في آليات وأنماط تفكيرهم وسلوكهم، وحتى في تعاطيها مع مختلف تفاعلات الحياة اليومية من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً، فلايزال التضامن الآليُّ يحكم كَماً كبيراً من أَفعالِنَا وردودِ أفعالِنَا على مُستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وهذا ببساطة شديدة لن يكون بمنأىً عن التأثير في أساليب تناول الحياة الاقتصادية العربية، والإسهام في المحافظة على علاقات إنتاج المجتمع الزراعيِّ وأنماطه الإقطاعية. فلاتزال قطاعات واسعة من مجتمعاتنا تحكمها مؤسسات تقليدية لا بل مغرقة في تقليديتها، وشتَّانَ ما بين الموروث والمكتسب. فمتى نأخذ من تراثنا وأدبنا ما كنا فيه سبَّاقين.

2. لم تتوقف حدود تأثير حركة الإصلاح الدينيِّ البروتستانتيِّ عند ترتيب العلاقة بين الفرد والدولة، وإظهار معالم تلك العلاقة، وإنما هدفت من وراء حركتها فرض سلوك الاعتدال، وحثِّ الناس على مراكمة ثرواتهم، وخضوعهم للعقلنة الاقتصادية، فهي بذلك تُلبِّي سياسة التجاريين حول تعزيز المدّخرات، لكي يتمَّ لاحقاً الانتقال إلى إقامة مشاريع اقتصاديةٍ كبيرةٍ تحقق أرباحاً للفرد، وتزيد حجم أعماله، وتُثمِّرُ ثروتَهُ.

3. تميَّز الفكرُ الاقتصاديُّ الرأسماليُّ الغربيُّ بأنَّهُ انطلق من قاعدة أنَّ الإنسان هو من يصنع نظامه في الحياة، فأصبحت واقعية الفكر وعقلانيَّة السلوك الاقتصادي مُكمِّلاً لتلك الخُطوة. في حين نشأت الرأسماليَّة العربية في إطارِ الكولونياليةِ، وحافظت على النمط الإقطاعي الخراجي.

4. هنالك العديد من الأسباب التي أفشلت المشاريع النهضويَّة العربية، مثل تجربة (طلعت حرب)، منها الطبيعة السلوكية المقلِّدة للفئات الرأسمالية في مصر. فاقتصار مشروعه على الجانب الاقتصاديِّ دون الاجتماعيِّ والثقافي، من الأسباب التي عجَّلت بسقوطه المدوِّي. إذْ لم تكن هنالك برامج وإصلاحات اجتماعية مرافقة لمشاريعه الضخمة، الأمر الذي أدَّى إلى ارتطامها بالجدران الغليظة التي تحيط بنسيج المجتمع العربي ومكوّناته. لذلك وُلِدَت الرأسمالية العربية ميتة باعتمادها سياسة التقليد لا الخلق والاكتشاف، والتكامل في البرامج الإصلاحية.

5. لاحظنا أنَّه تمَّ إحداث إسقاطات اشتراكية على الحياة السياسية العربية دون أن تؤسس لحالة تثوير الإنسان العربي، ونجد هوة تفصل وتباعد بين رجال الفكر ورجال السلطة وتباعد بينهم رغم الانتماء الأيديولوجيِّ، بسبب سياساتهم الانتقائية، وذلك وفق ما يخدم رجال الدائرة السياسية الحاكمة، أو الظروف الخارجية التي تعرقل سياسة النَّماء الحقيقِي للاقتصاد العربي.

6. يعود فشل كلٍّ من التَّجربة المصريَّة (النَّاصرية)، والتجربة السورية (البعثية) إلى غفلتها عن تأسيس عقد اجتماعي يوائم النَّظرية الاقتصادية الاشتراكية التي قامت سياساتها عليها، فلم تلغِ الملكية

الخاصة، بل ذهبت إلى إقامة رأسمالية الدولة، وتحدثت عن ثورة اجتماعية تبتغي تحقيقها في كلا المجتمعين، فاتبعت سياسة التأميم التي أضرَّت بباقي شرائح المجتمع، ولم يستفد منها غير طبقة كبار موظَّفي الدولة الذين أصبحوا طبقة الملاَّك الجدد عوضاً عن البرجوازية المحلية. وبطبيعة الحال لو اتجهت الجهود السياسية العربية إلى تأسيس عقد اجتماعيٍّ عربيٍّ مقبول من قبل جميع مكوِّنات المجتمع العربي، لأسهمت في بناء بنيان اقتصاديٍّ، أسَّس لنظام اقتصاديٍّ متطوّر.

7. كانت اللوحة الاقتصاديّة العربية مشوَّهة الملامح من حيث التكوين والتعبير عن تطلعات المجتمعات العربية، فصحيح أَنَّ الأصوات ارتفعت للنهوض بالاقتصاد العربي، إلاَّ أَنَّ سيطرة الانفعالية وغياب العقلانية قلّل من وتيرة تلك الأصوات الثَّائرة، وجعلها تقتصر على ترنيمات تردد في الأدبيات الاقتصادية العربية، وتفتقر إلى حاضنة سياسية يوفِّر لها غطاء الشرعية السياسية، وأساليب التأثير في بنية العقل الاقتصادي العربي.

8. تفتقر المجتمعات العربية إلى مفهوم المواعيد الزَّمنية، ومزامنة الإنتاج، اللتين لم تكونا هامتين في كل المجتمعات الزراعية ، لأَنَّ مفهوم الزَّمن مرتبط بالطبيعة وظواهرها، فالعقل البشريُّ لم يبلغ مرحلة الرشد، وعندما وصل إليها تحوَّل من استخدام قوته إلى استخدام قوة الطبيعة، ليصبح الالتزام بالزمن ومفهومه يمتلك أهمية بالغة الضرورة اجتماعية واقتصادية. فالمنافسة محمولة على الزمان والزمان محمول على المادة التي لا تعرف ثباتاً، إلاَّ أَنَّ القوى المؤثرة في مجتمعاتنا لاتزال تعمل على خلق معادلة تحاول فيها إثبات أنَّ الأرض هي مركز الكون.

9. إنَّ السبب في وجود فلسفة التعددية الاقتصادية العربية، يعود إلى الفلسفة الهوياتية للفرد العربي، والتي تَدخل في تركيبة سلوكه الاقتصادي، والافتقار إلى فلسفة اجتماعية تساعد على معرفة طبيعة العلاقات التي تربط الأفراد وتحرِّكهم إزاء رغباتهم، إضافة إلى الاندماج الاقتصادي بالخارج. وتلك

الفلسفة تؤثر في بنية الفكر الاقتصادي العربي من حيث تشتت المفكرين وضياعهم في تحديد هويَّة اقتصادية عربية، وتحديد معالم النظرية الاقتصادية العربية.

10. لقد تناول المفكرون العرب التيارات الفكرية الاقتصادية الغربية تحت عناوين وأسباب مختلفة جعلتهم متأثرين بأيديولوجية نظرياتها، الأمر الذي ساقهم للابتعاد عن حقيقة واقعهم الاقتصاديِّ، وفقدانهم القدرة على التأثير في واقع السياسات الاقتصادية العربية. وما بين تيار اشتراكيٍّ ورأسماليٍّ بمفرداته المختلفة، والتي كان من أبرزها التيار الكِينزي الكلاسيكي، نجد ضياع الجهود في تأسيس فكر اقتصادي عربيٍّ أصيل، يُوطّدُ دعائم التحديث الحقيقيِّ. كذلك جاءت قراءتهم لواقعهم متأثرة بتلك التيارات وبواقع فلسفاتهم الاجتماعيَّة، مما أفقدها القدرة على تغيير الواقع الاقتصاديِّ العربيِّ وتطوير نُظمهِ، لعدم قُدرتِهم على التخفيف من وطأة الضغوط لرجالات السلطة السياسية على مساراتهم الفكرية.

11. تتكوّن السياسات العربية من اللاوعيِّ السياسيِّ الكامن في العقل، والضامر في السلوك الجمعيِّ، وتنعكس مباشرة في الحياة الاقتصادية، التي نراها بحركة غير منضبطة تحكُمها انفعالات فردية، وتَأسُرهَا مصالح ضيقة، وتتأثر بما يَدخلُ في مكوّنات السياسة العربية.

12. إنَّ البيئة الاجتماعية العربية تلقّن الفرد طرائق الممارسات وبناء العلاقات مع الآخرين، والحفاظ على التواصل معهم دون أن تُنمِّي فيه روح المواطنة المجتمعية بفعل ضغوطات كثيرة تُؤثر في شخصانية الفرد العربي. ولم تستطعِ الدول العربية أَنْ تخرج بنظرية تعليم تُعزز عملياتها التحديثية بفعل عوامل عدة من أبرزِها سطوة الفكر الميتافزيقي، وتأثُرُها بأنماط السلوك الاجتماعي التقليدي المعززِ للمكانات الموروثة على حساب الأدوار المكتسبة، فلايزال مشروع التحديث مُتعثِّراً ولم يلامِس جوهر الشخصية العربية، ليبقى على سطوح الأشياء دون أَنْ يلامِس جوهرهَا.

13. وقعت أحزابنا العربية في مرض الشُّمولية وخلق الزَّعامات الحزبية، واختصار الحزب في هرم قيادته، مما جعلها تنكفئ على ذاتها، وتُضيّق رؤيتها الحزبية ضمن إطار المصالح الشخصية، حيث عمدت إلى تعزيز نظام رأسماليَّة الدّولة. وهنا لابدّ للحزب أَيّاً تَكُن عقيدته الفكرية أَنْ يمتلك النضج المستوفي لشروط تكوّنه حتَّى يفلت من اعتبارات تُعيق عملية تكوّنه الصحيح. فالتجربة الحزبية العربية لم تخرج على مجتمعاتها بل تكيَّفت مع أمراضها، وأصبحت مولِّدة لهذه الظواهر المرضيَّة، فأضحت أحزاباً قبلية وعشائرية، وطائفية، فتبدد دورُهَا وَاختُزلت شعارَاتها من شِعارات كُبرى إلى وظائف وأدوار صغرى، وهذا له أسبابه التي تمَّت الإشارة إلى كثير منه في متن البحث ومعالجَاته.

14. إنَّ عملية اختيار النِّظام الاقتصاديِّ في الدُّول العربية كُوّنت خارج الحوامل الاجتماعيَّة في مُناخ من الاندماج مع نظم اقتصادية غربية تتعارض مع بنيتها المجتمعيَّة، كما أَنَّ وجود هُوةٍ عميقة وتضارب في المصالح بين النُّخب السياسية والاقتصادية أعطى المجال لوجود تدخلات خارجية أفرزت صوراً من العلاقات الإنتاجية غير المتكافئة بين الطبقات الاجتماعية.

15. إنَّ الفكر القوميَّ العربيَّ وأحزابه فشل في تحقيق الأهداف والآمال التي قامت على أَساسها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المؤمنين بالفكر القوميِّ، وهذا دون شكٍ يتناقض مع قواعد العقد الاجتماعيِّ الإنسانيِّ ويُضعفه ويُقللُ من جَذوَةِ الحماس لدى المؤمنين به. وبالمقارنة مع تجارب أُخرى مثيلة كانت النتائج مختلفة جداً، أَلا وَهي التجربة اليابانية التي نجحت في توظَّيف قيم التَّعاون والتضامن في تحسين قدراتها الاقتصاديَّة.

16. فشلت الليبرالية الاقتصادية العربية في استنهاض اقتصادات الدُّول العربية، لأنَّ أحد ركائزها قام على البرجوازية الكمبرادورية ولايزال، وإنَّ الدور الوظيفيَّ الذي أُسند إلى هذه الاقتصادات كان خدمة للاقتصادات الرأسمالية الغربية، وتغدو الصورة أكثر وضوحاً وتعبيراً عندما تظهر الصورة في تجلِّياتِها السياسية.

17.أَغفل أنصار الاقتصاد الإسلاميِّ أولوية العمل على تنمية الإنسان بدلاً من ممارسة الإسقاط الفكريِّ والروحيِّ، وأصبحت الغيبية والجبرية تحكم نشاطاتنا الاقتصاديَّة، وإنَّ ما نراه اليوم من ظهور المصارف الإسلامية في العديد من دول العالم ليس إلاَّ سعياً لكسب شريحة واسعة من المسلمين التي تأبى الربا، تحت فتاوى شرعية جُنّد لها الفقهاء، لكي تمنحها الشرعية في سياستها المصرفيَّة.

أمَّا الاقتراحات التي نأمل أَنْ تلقى اهتمام الباحثين في أنْ تكون مجال دراسة وبحث من أجل الخروج بفلسفة اقتصادية تحدد هوية النِّظام الاقتصادي العربي، والذي يكفل لها تحقيق خطوات متقدمة في سياساتها الإصلاحية، فإنَّها على الشكل الآتي:

1. عودة الباحث إلى الذَّات العربية الأصيلة، والتَّخلُّص من عقدة ازدواجية الثقافة العربية التي أعاقت ولادة العقل العربيِّ بثقافة عصرية تنبثق من نواة هويته العربية، وتحرير الأنا العربية من الأنماط الاجتماعية التقليدية التي لا تسمح للفكر العلميِّ تجاوزُهَا.

2. الاهتمام بالفلسفة الاجتماعية عند دراسة أيَّ مشكلة اقتصادية في البلاد العربية، فلا بُدَّ للباحث من الغوص في أعماق المجتمع العربي، ليكشف بنيته المملوءة بالأسرار، الأمر الذي يجنِّب فروضه من الوقوع في خطأ معرفيٍّ يبدد نظريته الاقتصاديَّة.

3. لابدَّ من نزع الغطاء عن الفكر الميتافيزيقي عند دراسة التضاريس الطبقية للمجتمع العربي.

4. ضرورة الاهتمام بحامل الفكر الاجتماعي الذي يُعدُّ الدعامة الرئيسية في أيَّة فلسفة اقتصادية عربية، الأمر الذي يؤدِّي إلى خلق تفاعل بينه وبين السلطة الحاكمة.

5. إنَّ الآفات والأمراض الاجتماعية العربية كالجاه والمحسوبيات وأشكال الفساد الاقتصاديِّ والاجتماعي وحتَّى السياسيِّ، لا يمكن القضاء عليها إلاَّ من خلال وجود فلسفة تربوية تُعزز قيم

الأخلاق الإنسانية، وهي بدورها تُنشئ نظام حماية يحدُّ من تلك الآفات، وتعمل على مدننة المجتمع، الذي يعاني من قبضة الفكر القبليِّ والنِّظام الأبويِّ.

6. لقد آنَ الأوان لإعادة النظر في نظام التعليم الذي يعتمد أساليب تعليمية غير فاعلة، بما ينسجم وروح العصر والحاجات التي يفرضها المجتمع. فنحن بحاجة إلى قطيعة أبستيمولوجية لكي نضمن من خلالها إحداث قطيعة مع نمط الإنتاج الخراجيِّ، والانتقال إلى نمط يُعزز الثقة في نفوس أفراده، ويحقق لهم الرفاه الاجتماعيَّ.

7. السعي إلى عقلنة العلاقات الاقتصادية العربية، دون أَنْ ننسى أهمية البيئة الجغرافية العربية وتسخير مواردهَا لصالح الاقتصادات العربية، إذْ من خلالها يتم خلق أنماط اجتماعية واستهلاكية جديدة، تحقق ما تطمح إليه الدُّول العربية، وتحدُّ من تبعيتها للخارج.

8. العمل على وضع برامج بحثية مرحلية مرتبطة بحاجات المجتمع والسوق العربي، وإدخال عنصر المزامنة في الإنتاج والحياة الاجتماعية والاقتصادية بوصفها ضرورة التحديث الفاعل.

ونختم بحثنا في التأكيد على ضرورة الاستمرارية في دراسة كل ما من شأنه أن يرتقي بواقع الاقتصادات العربية، فالموازنة بين الفلسفة الاجتماعية _من خلال الاجماع على عقد جديد_ والمنهج العلمي الذي يساعد في تطوير الأداء الاقتصادي العربي ، لهو أمر يستحق الاهتمام به في دراساتنا الاقتصادية العربية.

فهرس المراجع العربية والأجنبية المترجمة:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق: القاهرة، ط2، 2001م.
2. إبراهيم شحاته، برنامج للغد "تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير"، دار الشروق: القاهرة، 1987م.
3. أديب كلزي، الهوية القومية العربية والتحديات الراهنة، د.ن، دمشق، ط1، 2011م.
4. أرنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، مركز اليساري الثوري: القاهرة، 1974م.
5. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(117)، أيلول، 1987م.
6. إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق: دمشق، ط10، 2000م.
7. أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، كنوز المعرفة: عمان، 2010م.
8. آلان جرينسبان، عصر الاضطراب: مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، مراجعة سامر هواش، دار الكلمة_ دار الشروق: أبوظبي_ القاهرة، 2008م.
9. ألفن توفلر، حضارة ..الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع: بنغازي،1990م.

10. أنتوني جدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية: تحليل كتابات ماركس ودوركهايم وماكس فيبر، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2008م.

11. تغاريد بيضون، الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، علي مبارك- محمد عبده، جمال الدين الأفغاني- مالك بن نبي، دار النهضة العربية: بيروت، 1999م.

12. توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتّاب العرب: دمشق، 1997م.

13. توماس سنتش، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، ترجمة عبدالإله النعيمي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية: دمشق،1990م، ج2.

14. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 2001م.

15. جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية: خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، دار ماجد للطباعة: القاهرة، 1983م.

16. جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(261)، أيلول، 2000م.

17. جيمس أنغريسانو، نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر، وميردال، وهايك، ترجمة حسن عبدالله بدر وعبدالوهاب حميد رشيد، تحرير وليام هلال وكينث ب.تايلر، المنظمة العربية للترجمة: بيروت، آذار،2009م.

18. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(257)، أيار، 2000م.

19. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط10، 2008م.

20. حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية؟: نحو إيديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، إسلامية وعالمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع: بيروت، ط2، 1995م.

21. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة(مساهمة نحو فهم أفضل)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1986م.

22. ريتشارد مينش، الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ترجمة عباس عباس، مراجعة علي خليل، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2010م.

23. زيجمونت بومان، الحرية، ترجمة فريال حسن خليفة، مراجعة محمد سيد حسن، مكتبة مدبولي: القاهرة، 2012م.

24. زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية: بيروت، 1997م.

25. ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبدالرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012م.

26. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1982م.

27. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية: بيروت، 1973م.

28. سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق: القاهرة، 1997م، الجزء الأول.

29. سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق: القاهرة، 1997م، الجزء الثاني.

30. سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي: بيروت، 2002م.

31. الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟، دار رياض الريّس للنشر: بيروت، ط4، 2000م.

32. الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزوَّرة: صوت الناس أم صوت الفقهاء، رياض الريّس للكتب والنشر: بيروت، ط3، 2000م.

33. الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية : بيروت، ط1، 2007م.

34. عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة: بيروت، 1982م.

35. عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، دار الحوار: اللاذقية، 1987م.

36. عبد الأمير السعد، العولمة: مقاربة في التفكير الاقتصادي، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، كانون الأول، 2004م.

37. عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي: مصر، 1999م.

38. عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي(دراسة فلسفية واجتماعية)، منشورات دار الوحدة للنشر والتوزيع: الكويت، 1981م.

39.عبدالباسط عبدالمعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(44)، آب، 1981م.

40. عبدالرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية: الاسكندرية، ط 4، 2001م.

41. عبدالله عبد الدائم، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب: بيروت،1994م.

42. عصمت سيف الدولة، أسس الاشتراكية العربية، القاهرة: د.ن، 1965م.

43. عفاف لطفي السيد، تجربة مصر الليبرالية (1922-1936)، ترجمة عبدالحميد سليم، المركز العربي للبحث والنشر: القاهرة, 1981م.

44. علي الكنز وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، إشراف وتقديم سمير أمين، مركز البحوث العربية: القاهرة، 1997م.

45. علي توفيق الصادق وعلي أحمد بلبل، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية: الواقع والعوامل المحفزة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (40)، شباط ، ط1، 2005م.

46. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، شركة الطباعة الفنية المتحدة: القاهرة، 1974م، ج1.

47. غالي شكري، ديكتاتورية التخلف العربي: مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 1986م.

48. فرنان بروديل، ديناميكية الرأسمالية، ترجمة شفيق محسن، دار الكتاب الجديدة: بيروت، 2008م.

49. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد (147)، آذار، 1990م.

50. كارل ماركس، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية: القاهرة، 1947م، ج1.

51. كامل عمران، وتوفيق الداود، علم الاجتماع التنمية، منشورات جامعة دمشق: دمشق، 2008م.

52. كيزفان ديربييل، العلاقات الدولية والنظام الرأسمالي، في كتاب أطوار التطور الرأسمالي: الازدهارات والأزمات والعولمات، تحرير روبرت أولبريتن وآخرون، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2009م.

53. لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، د.ن، 2010م.

54. مجموعة مؤلفين، أولويات في علم الاقتصاد، الدار الجماهيرية: طرابلس الغرب، ط 2، 1988م.

55. محمد البهى، الإسلام والاقتصاد، مكتبة وهبة: القاهرة، ط2، 1981م.

56. محمد الهرماسي، الواقع العربي والتحديات الكبرى، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2014م.

57. محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق: القاهرة، 1994م.

58. محمد علي نشأت، رائد الاقتصاد: ابن خلدون، دار الكتب المصرية: القاهرة، 1944م.

59. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي "دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، م1997.

60. محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1982م.

61. محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية : بيروت، د.ت.

62. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي: بيروت، ط2، 1996م.

63. منذر خدام، العرب والعولمة، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2009م.

64. موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، المركز الثقافي العربي: بيروت- الدار البيضاء، 2009م.

65. ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني: عمان، 1987م.

66. نديم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية ، معهد الإنماء العربي: بيروت، ط1، 1978م.

67. نديم البيطار، نقد التفسير الاقتصادي للتاريخ، بيسان للطباعة والنشر: بيروت، 2002م.

68. نديم البيطار، نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي، بيسان للنشر والتوزيع: بيروت، ط2، 2002م.

69. نوادري أ. سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق، ترجمة فاضل جكتر، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية: دمشق، 1987م.

70. نواف الرومي، اقتصاديات الوطن العربي، دار مكتبة الحياة: بيروت، ط3، 1997م.

71. نيكوس بولانتزاس، الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم، ترجمة إحسان الحصني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق، 1983م.

72. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، تقديم: رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(238)، اكتوبر، 1998م.

73. هرالد شومان وكريستيانه غريفة، العد العكسي للعولمة: عدالة أم تدمير الذات مستقبل العولمة، ترجمة محمد الزايد، مراجعة نهاد نور الدين جرد، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، ط 2، 2011م.

74. هرناندو دي سوتو، لغز رأس المال: لماذا تنجح الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر؟، ترجمة حسام الدين خضور، الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، 2010م.

75. هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة: بيروت، 1987م.

76. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 1993م.

77. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، ط 2، 1977م.

78. وديع طوروس، الاقتصاد الرأسمالي، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، 2010م.

79. يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1992م.

فهرس المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Alessandro Roncaglia, The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought, Cambridge University Press, London, 2006.
2. Douglas Dowd, Capitalism And Its Economics A Critical History, Pluto Press, London, 2000.
3. Michael Perelman, The Invention Of Capitalism, Duke University Press, London, 2000.
4. Michel Beaud, A History Of Capitalism1500-1980, Translation: Tom Dickman And Ann Lefebvre, MacMillan Press, London, 1984.
5. Murray N. Rothbard, Economic Thought Before Adam Smith: An Austrian Perspective on the History of Economic Thought, Volume I, arrangement with Edward Elgar Publishing, Ltd.2006.

فهرس المجلات والدوريات العربية:

1. إبراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد (17)، تموز، 1980م.

2. إبراهيم سعدالدين عبدالله، التنمية المستقلة في الوطن العربي [1]، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(90)، آب، 1986م.

3. اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(222)، آب، 1997م.

4. آندرو شونفليد، الرأسمالية الحديثة "تغير ميزان السلطة بين القطاعين العام والخاص" ، عرض وتحليل: برهان الدين الشطي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(3)،1970م، المجلد الأول.

5. تد فيشمان، المعجزة الاقتصادية الصينية: هل يمكن مواجهة ظاهرة التصيُّن التي تجتاح العالم؟ ، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال: القاهرة، العدد(12)، حزيران، 2005م.

6. حسن الضيقة، الطهطاوي وعقيدة التحديث، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م.

7. حسن صعب، الإنسان هو الرأسمال، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، العدد(4)، 1972م، المجلد الثاني.

8. سالم توفيق النجفي، الإشكالية الاقتصادية الشرق الأوسطية: رؤية عربية ، مجلة المستقبل العربي: بيروت، العدد(209)، تموز، 1996م.

9. سمير أمين، إشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة [1]، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(96)، شباط، 1987م.

10. سمير أمين، البُعد الثقافي لمشكلة التنمية: تأملات في أزمة الفكر العربي المعاصر ، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م.

11. سمير أمين، التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(93)، تشرين الثاني، 1986م.

12. سمير أمين، الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(164)، تشرين الأول، 1992م.

13. سمير نعيم، التكوين الاقتصادي_ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد(4)، المجلد الحادي عشر، كانون الأول، 1983م.

14. طاهر حمدي كنعان، التعاون الاقتصادي العربي: رؤية عملية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(268)، حزيران، 2001م.

15. عبدالله عبد الدائم، الحرية وحدودها، مجلة المعرفة، منشورات وزارة الثقافة: دمشق، العدد(1)، آذار، 1962م.

16. فراس عبدالجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: بغداد، العدد(86)، 2011م.

17. محجوب عمر، التنشئة الاجتماعية والانتماء القومي، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(1)، أيار، 1978م.

18. محمد فقيه، التنمية والتبعية في ''مجلة دراسات فكرية''، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي: بيروت، العدد(45)، آذار، 1987م.

19. مصطفى محمد العبدالله الكفري ، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية ، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب: دمشق، العدد(4+5)، شتاء 1998-1999م.

20. مقدم عبيرات وعبدالمجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة: الجزائر، العدد الأول، كانون الثاني، 2002م.

21. منير الحمش، العولمة الاقتصادية: المفهوم–السمات، التداعيات على الصعيد المحلي والعربي ، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(41)، شتاء، 2008م.

22. ناديا رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(91)، أيلول، 1986م.

23. نذيرة الأفندي، المحددات الاقتصادية... ومستقبل الحوار العربي الأوروبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(31)، أيلول، 1981م.

24. نزار الأمين وميرزا القصاب، أهمية الصناعات النفطية في العمل العربي المشترك ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(4)، تشرين الثاني، 1978م.

25. نزار نيوف، التفكير الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، جريدة البعث: دمشق، العدد (7582)، 8 شباط، 1988م.

26. نزار نيوف، الفكر التنموي العربي بين ثانوية الخلاف... وأولويات التكامل الإقليمي ، جريدة البعث: دمشق، العدد(7557)،10 كانون الثاني، 1988م.

27. يوسف شبل، خواطر اقتصادية في شؤون الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، العدد(6)، آذار، 1979م.

فهرس المعاجم والموسوعات:

1. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات: بيروت_ باريس، ط2، ، 2001م، المجلد الثالث.

فهرس المواقع الالكترونية:

1. عبد القادر النيبال، العولمة والتنمية العربية، www.alarabnews.com/alshaab/ /14-06-2002

فهرس الآيات القرآنية:

1. سورة الزخرف، آية32.